جمهورية مصر العربية

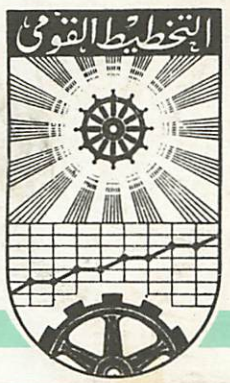

معهد التخطيط القومي

مذكرة خارجية رقم (١٤٢١)

تخطيط ومتابعة التجارة الخارجية في ج.م.ع.
الأساليب الحالية وامكانات التطوير

اعـــداد

الدكتور/ حسين محمد صالـــح

مركز العلاقات الاقتصادية والدولية

يوليو ١٩٨٦

اعادة طبع

أبريل ١٩٨٧

القـاهـرة

طريق صلاح سالم مدينة نصر

معهد التخطيط القومى
مركز العلاقات الاقتصادية الدولية

تخطيط ومتابعة التجارة الخارجية فى ج م ع
الاساليب الحالية وامكانات التطوير

اعداد

الدكتور / حسين محمد صالح

يوليو ١٩٨٦

" بسم الله الرحمن الرحيم "

مقدمة

تعتبر التجارة الخارجية آداه رئيسية لتحقيق التنمية الاقتصادية ، وتزيد أهمية التجارة الخارجية فى الدول النامية ، لانها تلعب دور توازنى فى الاقتصاد القومى من خلال تصدير فائض الانتاج عن الطلب المحلى واستيراد السلع التى لا تنتج محليا ، ويترتب على زيادة الصادرات زيادة حصيلة النقد الاجنبى اللازم لاستيراد متطلبات التنمية والاستفادة من مضاعف التجارة الخارجية بزيادة الطلب على السلع والخدمات داخل الدولة وبالتالى خلق طلب على مستلزمات الانتاج وكل ذلك يؤدى الى زيادة الدخول وبالتالى زيادة الطلب النهائى ، مما يشجع التوسع فى الطاقات الانتاجية ، مما يؤدى الى تشجيع التقدم الفنى ، وايجاد فرص جديدة للاستثمار ومايترتب على ذلك من توسع جديد فى الانتاج والنمو ، ومن ناحية أخرى تؤدى زيادة الواردات الى تسرب جزء من الدخل القومى الى الخارج ويؤدى الى نقص مضاعف فى مستوى الدخل القومى .

وحتى تستفيد الدول النامية من الدور الهام الذى تلعبه التجارة الخارجية فى التنمية الاقتصادية ، يجب ان تتخصص الدولة فى انتاج وتصدير السلع التى لها ميزة نسبية وعليها طلب خارجى وبذلك تتحقق كفاءة التجارة الخارجية ، وفى نفس الوقت تسعى الدولة الى تنويع الصادرات واكتساب مزايا نسبية جديدة حتى تتجنب الدولة سلبيات التخصص اذا فشلت فى تصريف الفائض فى الخارج ، كذلك يجب ان تأخذ فى الحسبان المصالح القومية فى ضوء المتغيرات الاقتصادية والسياسية الدولية ويتطلب ذلك قسطا كبيرا من المرونة .

ويتأثر النمو الاقتصادى لحد كبير بتطور حجم وهيكل التجارة الخارجية ، لذلك فان تخطيط الصادرات والواردات ضمن اطار التخطيط القومى الشامل يعتبر من الاهداف الهامة ، حيث ترتبط التجارة الخارجية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بالمتغيرات الاقتصادية الانتاجية والاستهلاكية والتوزيعية والتراكم ، ويتوقف أهمية التجارة الخارجية لدولة ما

على عوامل عديدة منها : حجم هذه الدولة وعدد سكانها وسعة السوق الداخلى ، ومرحلة النمو والتطور الاقتصادى الذى بلغته هذه الدولة ، ومدى توفر الموارد الطبيعية الزراعية والمنجمية والمناخية والموقع الجغرافى ، بالاضافة الى العلاقات الخارجية السياسية والاقتصادية .

والاقتصاد المصرى مثل معظم اقتصاديات الدول النامية يتميز بندرة رأس المال ، وانتشار البطالة المقنعة ، واختلال الهيكل الانتاجى بمعنى زيادة أهمية القطاعات المنتجة للمواد الاولية — كالزراعة والتعدين — فى مساهمتها فى الناتج القومى ، أو من حيث نسبة العمالة فيه الى اجمالى العمالة ، والخاصية الاساسية للاقتصاد المصرى هى شدة اعتماده على التجارة الخارجية حيث يستورد معظم احتياجاته من السلع الاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية من العالم الخارجى ، كذلك تمثل الصادرات ومعظمها مواد خام جزءً هام من الناتج القومى .

ولقد بلغت قيمة الصادرات الاجمالية فى جمهورية مصر العربية حوالى ٢٦٩٢ مليون جنيه عام ١٩٨٥/٨٤ كما بلغت القيمة الاجمالية للواردات حوالى ٧٢٣٥ مليون جنيه ، أى ان اجمالى حجم التجارة الخارجية قد بلغ فى تلك السنة حوالى ٩٩٢٧ مليون جنيه ، أى مايعادل ٣٧٪ من الناتج المحلى الاجمالى لجمهورية مصر العربية ، وأمر هذا شأنه يوضح أهمية الدور الذى تلعبه التجارة الخارجية كأحد القطاعات الرئيسية فى التنمية الاقتصادية .

ويهدف هذا البحث الى استعراض بعض الاساليب الحالية المستخدمة فى تخطيط التجارة الخارجية فى وزارة التخطيط ، بالاضافة الى تحديد البيانات اللازمة لتخطيط ومتابعة هذا القطاع الهام ، وسوف تركز هذه الدراسة على الجانب التطبيقى فى كيفية معالجة الاساليب التخطيطية للتجارة الخارجية ، والمشاكل التى تواجه التطبيق مع بيان ايجابيات وسلبيات استخدام هذه الاساليب التخطيطية ، كما ان عرض الخبرات المكتسبة والمقترحات يساعد على تطوير هذه الاساليب بما يتفق

واحتياجات العمل التخطيطى ويجعل هذه الاساليب اكثر فعالية فى تخطيط التجارة الخارجية ، وتعتبر هذه الاساليب مكملة لبعضها وليست بدايل لان كل منها يحقق هدفا معينا كما ستوضح الدراسة .

ان عملية استخدام أساليب التخطيط فى مصر لاغراض التنبؤ واختبارات التوازن منذ الاخذ بمبدأ التخطيط القومى الشامل عام ١٩٦٠/٥٩ وحتى الان مرت بثلاث مراحل ، المرحلة الاولى وتغطى الفترة من عام ١٩٥٩ حتى عام ١٩٧٣ وتميزت بالاستخدام المكثف لاساليب التخطيط لاخراج أطر الخطط على نحو متوازن فنيا واقتصاديا واجتماعيا ويتضمن فيما يتضمن اهداف الصادرات وكذلك أهداف الواردات تفصيلا ، والمرحلة الثانية وتغطى الفترة من عام ١٩٧٣ وحتى عام ١٩٨٢/٨١ ، وتميزت هذه الفترة بتقلص الدور الاساسى لاستخدام أساليب التخطيط فى اختبار التوازن الاقتصادى والتنبؤ بالخطط عن طريق تلك الاساليب ، اما المرحلة الثالثة والتى تبدأ مع بداية الخطة الخمسية ١٩٨٣/٨٢ وحتى الان تميزت بالعودة الى أستخدام الاساليب التخطيطية ، وان كانت ندرة البيانات تعتبر من أهم المعوقات التى واجهت هذه المرحلة .

وتشمل هذه الدراسة على ثلاثة فصول رئيسية بالاضافة الى المقدمة التى توضح أهمية تخطيط التجارة الخارجية ، يتناول الفصل الاول منها تقييم دور التجارة الخارجية فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالاضافة الى متابعة الميزان التجارى وميزان المدفوعات خلال الفترة (١٩٦٠/٥٩ ـ ١٩٨٥/٨٤) ، وركز الفصل الثانى من الدراسة على أساليب تخطيط التجارة الخارجية مع التركيز على الاساليب المتبعة حاليا فى وزارة التخطيط مثل أساليب الموازين السلعية وجداول المدخلات والمخرجات والبرمجة الخطية حيث يوضح أهداف استخدام كل أسلوب والمشاكل التى تواجه تطبيقه فى مصر ومقترحات لتطوير هذه الاساليب لتتمشى مع احتياجات العمل فى وزارة التخطيط .

ويختص الفصل الثالث ببيان أساليب متابعة خطة التجارة الخارجية والبيانات اللازمة لاعداد الخطة وتقارير المتابعة بمستوياتها المختلفة والمشاكل التى تواجهها ومقترحات لتطويرها • وقد ختمت الدراسة بالموجز وأهم المقترحات التى تساعد على تطوير أساليب تخطيط ومتابعة التجارة الخارجية فى جمهورية مصر العربية •

وقد قام باعداد الدراسة الدكتور حسين محمد صالح الخبير بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية • وقد ساهم فى بعض مراحلها كل من الاستاذ الدكتور السيد عبد العزيز دحيه رئيس قطاع التجارة الخارجية والنقل والمواصلات بوزارة التخطيط والدكتورة فادية عبد السلام الخبير بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية بالمعهد ، وكذلك الزملاء أحمد نصير وموريس فريد وفاروق جرجس بالادارة المركزية للموازنات التخطيطية والسادة صفوت محمود وحمدى مسعود بالادارة المركزية للتجارة الخارجية ، والسيد محمود صالح بالجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، وتم اجراء العمليات الحسابية على الحاسب الالى بمركز المعلومات التخطيطية بالمعهد بأشراف الاستاذ رمضان عبد المعطى مدير المركز •

واذ نقدم هذه الدراسة ضمن البرنامج البحثى للمعهد خلال عام ١٩٨٦/٨٥ — نرجو ان تكون عونا للاجهزة التخطيطية ، وأن تساهم فى تطوير تخطيط ومتابعة التجارة الخارجية فى جمهورية مصر العربية •

والله ولى التوفيق ،،،

مدير المعهد

القاهرة فى يوليو ١٩٨٦ •

أستاذ دكتور / رجاء عبد المرسول حسن

دليل المحتويـــات

رقم الصفحة

مقدمـة

الفصل الاول : تقييم دور التجارة الخارجية في التنمية في جمهورية مصر العربية

١ ـ ١ ـ تمهيد ١

١ ـ ٢ ـ تطور حجم وهيكل الصادرات السلعية ٠ ١

١ ـ ٣ ـ تطور حجم وهيكل الواردات السلعية ٠ ١٠

١ ـ ٤ ـ أثر التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية ٠ ١٥

١ـ٤ـ١ علاقة الواردات الاجمالية بالناتج المحلـــى الاجمالى ٠ ١٥

١ـ٤ـ٢ علاقة الواردات من السلع الاستثمارية بالاستثمار الثابت الاجمالى ٠ ١٧

١ـ٤ـ٣ علاقة الواردات من السلع الوسيطة والناتج المحلى الاجمالى ٠ ١٨

١ـ٤ـ٤ علاقة الواردات من السلع الاستهلاكيـــــة بالاستهلاك النهائى ٠ ١٨

١ـ٤ـ٥ علاقة الصادرات الاجمالية بالناتج المحلـــى الاجمالى ٠ ١٩

١ـ٤ـ٦ علاقة الصادرات الزراعية بالانتاج الزراعى ٠ ٢١

١ـ٤ـ٧ علاقة الصادرات الصناعية بالانتاج الصناعى ٠ ٢٢

١ـ٥ ـ تطور الميزان التجارى ٠ ٢٦

١ـ٦ ـ علاقة الصادرات والواردات والناتج القومى الاجمالى ٠ ٣٠

١ـ٧ ـ تطور ميزان المدفوعات ٠ ٣٢

الفصل الثانى : أساليب تخطيط التجارة الخارجية فى جمهورية مصر العربية :

٢-١- الموازين السلعية كأسلوب لتخطيط التجارة الخارجية ٣٩

٢-١-١ تمهيد ٣٩

٢-١-٢ هيكل الميزان السلعى ٣٩

٢-١-٣ الصورة التفصيلية للموازين السلعية ٤٢

٢-١-٤ العلاقة التبادلية بين الموازين السلعية والاقتصاد القومى ٤٤

٢-١-٥ مصادر البيانات للموازين السلعية ٤٨

٢-١-٦ التجربة المصرية فى تركيب الموازين السلعية ٤٩

٢-١-٧ مقترحات لتطوير استخدام أسلوب الموازين السلعية ٥٣

٢-٢ - جداول المدخلات والمخرجات كأسلوب لتخطيط التجارة الخارجية :

٢-٢-١ تمهيد ٥٥

٢-٢-٢ الاطار العام لجدول المدخلات والمخرجات ٥٦

٢-٢-٣ معالجة الواردات والصادرات فى جدول المدخلات والمخرجات ٥٩

٢-٢-٤ محاولات اعداد جداول المدخلات والمخرجات فى مصر ٥٩

٢-٢-٥ جدول المدخلات والمخرجات لاطار خطة ١٩٧١/٧٠ ٦١

٢-٢-٦ تعديلات جدول ١٩٧١/٧٠ قبل تحديثه لسنه ١٩٧٩ ٦٤

٢-٢-٧ خطوات تحديث جدول المدخلات والمخرجات لسنه ١٩٧١/٧٠ الى سنة ١٩٧٩ ٦٥

٢-٢-٨ تقييم جداول المدخلات والمخرجات التى تمت بوزارة التخطيط ومقترحات لتطويرها ٦٦

٢-٣ البرمجة الخطية كأسلوب لتخطيط التجارة الخارجية : ٦٩

٢-٣-١ تمهيد ٦٩

٢-٣-٢ بناء نموذج البرمجة الخطية ٦٩

أولا : دالة الهدف ٧٠

ثانيا : القيود ٧١

ثالثا : الصورة النهائية للنموذج ٧٣

رابعا : جمع البيانات ٧٣

٢-٣-٣ الخبرات المكتسبة فى مجال استخدام البرمجة الخطية فى التجارة الخارجية . ٧٤

الفصل الثالث : أسلوب متابعة خطة التجارة الخارجية والبيانات اللازمة لاعدادها

٣-١ تمهيد ٧٩

٣-٢ خطوات واجراءات المتابعة ٨١

٣-٣ مصادر بيانات متابعة خطة التجارة الخارجية : ٨٢

٣-٣-١ مصادر بيانات متابعة ميزان المدفوعات ٨٣

٣-٣-١-١ حصيلة الصادرات ٨٤

٣-٣-١-٢ المدفوعات عن الواردات ٨٤

٣-٤ مصادر بيانات متابعة الميزان التجارى ٨٥

٣-٥ فترات المتابعة ٨٨

٣ ـ ٦ المتابعة ربع السنوية ٨٩
٣ ـ ٧ المتابعة السنوية ٩١
٣ ـ ٨ ملاحظات بشأن اعداد تقرير متابعة خطة التجارة الخارجية ٩٢
٣ ـ ٩ مقترحات لتطوير متابعة خطة التجارة الخارجية ٩٣
الموجز والتوصيات ٩٧
ملحق رقم (١) : الجداول الاحصائية ١١٩
ملحق رقم (٢) : متابعة الموازين السلعية لاهم سلع الصادرات والواردات خلال الفترة (٨١/١٩٨٢ـ٨٤/١٩٨٥) ١٣٠
ملحق رقم (٣) : نموذج برمجة خطية بهدف تحقيق التوزيع الجغرافي والسلعي الامثل للتجارة الخارجية ١٣٢
ملحق رقم (٤) : البيانات المتاحة عن التجارة الخارجية فى الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ووزارة التخطيط ١٣٦
ملحق رقم (٥) : الاطار التنظيمى لتخطيط التجارة الخارجية ودور الاجهزة المعنية ١٤٧
المراجع ١٥٢

دليل جداول الملحق الاحصائى

جدول رقم	الموضـــوع	رقم الصفحة
(١)	تطور قيمة الصادرات السلعية فوج ٠م٠ع للسنوات (٥٩/١٩٦٠ ـ ٨٤/١٩٨٥)٠	١١٩
(٢)	الارقام القياسية للصادرات فى السنـــــوات (٦٠/١٩٦١ ـ ١٩٧٤)٠	١٢٠
(٣)	الارقام القياسية للصادرات فـــى السنـــوات (١٩٧٥ ـ ٨٢/١٩٨٣)٠	١٢١
(٤)	تطور هيكل الصادرات السلعية المصرية للسنوات (٥٩/١٩٦٠ ـ ٨٤/١٩٨٥)٠	١٢٢
(٥)	تطور قيمة الواردات السلعية فوج ٠م٠ع للسنوات (٥٩/١٩٦٠ ـ ٨٤/١٩٨٥)٠	١٢٣
(٦)	تطور هيكل الواردات السلعية المصرية للسنوات (٥٩/١٩٦٠ ـ ٨٤/١٩٨٥)٠	١٢٤
(٧)	نسبة المكون الاجنبى فى الاستثمار الثابـــت للسنوات (٥٩/٦٠ ـ ٨٤/١٩٨٥)٠	١٢٥
(٨)	أثر نسب التبادل الصافية على عجز الميـــزان التجارى للسنوات (٥٩/٦٠ ـ ٦٩/١٩٧٠)٠	١٢٦
(٩)	أثر نسب التبادل الصافية على عجز الميـــزان التجارى للسنوات (٦٩/٧٠ ـ ٨٤/١٩٨٥)٠	١٢٧
(١٠)	تقديرات ميزان المدفوعات للسنوات (٥٩/٦٠ـ ٨٤/١٩٨٥)٠	١٢٨
(١١)	متابعة أهم الموازين السلعية للواردات للسنوات (٨١/١٩٨٢ ـ ٨٤/١٩٨٥)	١٣٠
(١٢)	متابعة أهم الموازين السلعية للصادرات للسنوات (٨١/١٩٨٢ ـ ٨٤/١٩٨٥)	١٣١

دليل جداول الدراسة

جدول رقم	الموضوع	رقم الصفحة
(١)	متوسط معدل النمو السنوى المركب للصادرات المصرية للسنوات (٦٠/١٩٦١ـ ٨٤/١٩٨٥)	٢
(٢)	تطور هيكل الصادرات السلعية المصرية للسنوات (٥٩/١٩٦٠ـ٨٤/١٩٨٥) .	٤
(٣)	متوسط معدل النمو السنوى المركب للواردات المصرية للسنوات (٦٠/٦١ـ٨٤/١٩٨٥) .	١٠
(٤)	تطور هيكل الواردات السلعية المصرية للسنوات (٥٩/١٩٦٠ـ٨٤/١٩٨٥) .	١٢
(٥)	تطور الميزان التجارى للسنوات (٥٩/٦٠ ـ ٨٤/١٩٨٥) .	٢٧
(٦)	متوسط معدل النمو السنوى للصادرات والناتج المحلى والواردات للسنوات (٥٩/١٩٦٠ ـ ٨٤/١٩٨٥) .	٣١
(٧)	ملخص ميزان المدفوعات للسنوات (٥٩/١٩٦٠ ـ ٨٤/١٩٨٥) .	٣٣

الفصل الاول

تقييم دور التجارة الخارجية فى التنمية
فى جمهورية مصر العربية

الفصل الأول

تقويم دور التجارة الخارجية فى التنمية
فى جمهورية مصر العربية

١-١ تمهيد :

يتأثر الاقتصاد القومى فى جمهورية مصر العربية من خلال معاملاته المنظورة وغير المنظورة مع العالم الخارجى فى صورة صادرات وواردات وفى نفس الوقت تنعكس آثار خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال التغير فى الانتاج والاستثمار والاستهلاك على التجارة الخارجية من صادرات وواردات ، ويظهر ذلك فى التغيرات فى هيكل الصادرات والواردات والتى تعتبر امتدادا عضويا للانتاج والاستهلاك والاستثمار [1] ، ويتم تسجيل المعاملات الخارجية فى ميزان المدفوعات والذى يلخص رصيد العمليات الجارية وكيفية مواجهتها . وتشمل العمليات الجارية عمليات سلعية يعكسها الميزان التجارى وعمليات خدمية يسجلها ميزان العمليات غير المنظورة ، وفيما يلى متابعة وتقويم لدور التجارة الخارجية فى التنمية الاقتصادية فى مصر خلال الفترة (٥٩/٦٠ - ٨٤/١٩٨٥) والتى تعتبر قاعدة أساسية للتعرف على عوامل القوة لتنميتها ، وعوامل الضعف أو المعوقات للتجارة الخارجية لتذليلها ، وذلك يساعد على التوصل الى اقتراحات عملية لتطوير أساليب تخطيط ومتابعة التجارة الخارجية .

١-٢ تطور حجم وهيكل الصادرات السلعية :

بدراسة قيمة الصادرات السلعية المصرية خلال الفترة (٥٩/٦٠ - ٨٤/١٩٨٥) يلاحظ انها تأخذ اتجاها عاما تصاعديا ، حيث زادت قيمة الصادرات الاجمالية من ١٤٢٫٦ مليون جنيه عام ٦٠/١٩٦١ الى ٢٢٢٫٧ مليون جنيه عام ٦٩/١٩٧٠ وبقدر متوسط معدل النمو السنوى المركب خلال فترة الستينات بحوالى ٥٫٧٪ ، ولقد ساهمت الصادرات الزراعية وخاصة القطن والارز والفاكهة والخضر بالنصيب الاكبر من هذه الصادرات ، تليها الصادرات الصناعية وأخيرا الصادرات المنجمية ، ولقد تضاعفت قيمة الصادرات السلعية الاجمالية خلال عقد السبعينات اكثر من ست مرات ، ويقدر متوسط معدل النمو السنوى خلال الفترة (٧٠/٧١ - ١٩٨٠) بحوالى ٢٠٫١٪ ، وترجع معظم هذه الزيادة الى ارتفاع الاسعار العالمية بعد عام ١٩٧٣ والى تخفيض سعر صرف الجنيه المصرى فى عام ١٩٧٩ ، ويلاحظ تزايد مساهمة الصادرات المنجمية وخاصة البترول

(١) دكتور الفونس عزيز : تطور التجارة الخارجية وعلاقتها بالتنمية فى ج . م . ع ، مذكرة داخلية رقم (٢٠٢) ، معهد التخطيط القومى ، ديسمبر ١٩٧١ ، ص ٤ .

ومنتجاته خلال هذه الفترة ، يليها الصادرات الصناعية وخاصة غزل القطن والمنسوجات القطنية والملابس الداخلية ، وخلال النصف الاول من الثمانينات زادت قيمة الصادرات السلعية من ١٩٨٨ مليون جنيه عام ١٩٨٢/٨١ الى ٢٦٩٢ مليون جنيه عام ١٩٨٥/٨٤ وبقدر متوسط معدل الزيادة السنوية للصادرات السلعية .

خلال هذه الفترة (٨٢/٨١ - ٨٤/١٩٨٥) بحوالى ٨ر٧٪ ويرجع معظم هذه الزيادة الى الخفض المتتالى لسعر صرف الجنيه المصرى والى الارتفاع الاسعار العالمية ، حيث يلاحظ ان معدل النمو السنوى المركب للصادرات الزراعية كان سالبا لاول مرة حيث بلغ - ١ر١٪ ، حيث انخفضت الكميات المصدرة من معظم السلع الزراعية على الرغم من ارتفاع أسعار التصدير لمعظمها ، ولقد عوضت الزيادة الواضحة للصادرات المنجمية التى بلغت ٧ر١١٪ ذلك الانخفاض فى الصادرات الزراعية ، اما الصادرات الصناعية قد زادت بمعدل سنوى ٧٪ خلال الفترة(٨٢/٨١ - ٨٤/١٩٨٥) ، ويعرض الجدول رقم (١) ملخص لمتوسط معدلات النمو السنوى المركب للصادرات المصرية خلال فترات الدراسة الثلاثة .

جدول رقم (١)

متوسط معدل النمو السنوى المركب للصادرات المصرية للسنوات
(٦٠/١٩٦١ - ٨٤/١٩٨٥)

(نسب مئوية)

المجموعات / السنوات	السلع الزراعية %	السلع المنجمية %	السلع الصناعية %	اجمالى الصادرات %
متوسط الفترة(٦٠/٦١ - ٦٩/٧٠)	٦ر٤	٢ر٠	٧ر٩	٧ر٥
متوسط الفترة(٧٠/٧١ - ١٩٨٠)	٣ر٤	٢ر٥٥	١٥ر٧	٢٩ر٨
متوسط الفترة (٨١/٨٢ - ٨٤/١٩٨٥)	- ١ر١	١١ر٧	٧ر٠	٧ر٨

المصدر : حسبت من الجدول رقم (١) بالملحق الاحصائى .

وعلى الرغم من تلك الزيادة الظاهرية فى قيمة الصادرات الاجمالية حيث زادت من حوالى ١٨٩ر٩ مليون جنيه عام ١٩٦٠/٥٩ الى ٢٦٩٢ مليون جنيه عام ١٩٨٥/٨٤ ، أى انها تضاعفت مايقرب من ١٤ مرة خلال ربع قرن ، ولكن هذه الزيادة الظاهرية راجعة بالدرجة الاولى كما سبق الذكر الى عاملين أساسيين : ـ

١ ـ الخفض المتتالى لسعر صرف الجنيه المصرى .

٢ ـ الارتفاع فى الاسعار العالمية وخاصة مع بداية السبعينات كما هو مبين بالجدول رقم (٢) بالملحق حيث انخفض الرقم القياسى للكميات المصدرة الى ٨٠ر٦ فقط بينما ارتفع الرقم القياسى لاسعار الصادرات المصرية الى ٢٠٧ر٢ (وذلك باعتبار عام (٧٠/٦٩ = ١٠٠) ، ويلاحظ انه خلال الفترة (١٩٧٥ ـ ١٩٨٣/٨٢) أن الرقم القياسى للكميات المصدرة بلغ ١٢٥ر٩ فقط ، بينما ارتفع الرقم القياسى لاسعار الصادرات المصرية الى ٣٦٠ر٥ فى عام ١٩٨٣/٨٢ وذلك باعتبار سنه (١٩٧٥ = ١٠٠) وذلك كما هو مبين بالجدول رقم (٣) بالملحق الاحصائى . وتختلف معدلات الزيادة فى أسعار الصادرات للمجموعات السلعية الزراعية والصناعية والمنجمية ، وأيضا يختلف معدلات الزيادة فى الاسعار التصديرية بين السلع الداخلة فى المجموعة السلعية الواحدة ، وأمر هذا شأنه يدعو الى ضرورة الاهتمام باستخدام معايير الكفاءة الاقتصادية كأحد الادوات الهامة فى تخطيط التجارة الخارجية لتحديد أولويات الصادرات والواردات لتعظيم حصيلة الدولة من هذا القطاع الهام .

ولقد انعكست التغيرات فى أنماط الانتاج والاستثمار والاستهلاك وعلى المستوى القومى خلال مايقرب من ربع قرن على التركيب السلعى للصادرات المصرية ويوجز الجدول رقم (٢) التطور الحقيقى فى هيكل الصادرات حيث يتتبع الاهمية النسبية للمجموعات الاربعة وهى : مجموعة السلع الزراعية ومجموعة السلع المنجمية ومجموعة السلع الصناعية خلال فترة الدراسة .

جدول رقم (٢)

تطور هيكل الصادرات السلعية المصرية للسنوات (٥٩/ ٦٠ - ٨٤/ ١٩٨٥)

(القيمة بالمليون جنيه)

المجموعات / السنوات	الصادرات الزراعية		الصادرات المنجمية		الصادرات الصناعية		اجمالى الصادرات	
	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%
١٩٦٠/٥٩	١٤٧ر٦	٧٨	٦ر٤	٣	٣٥ر٩	١٩	١٨٩ر٩	١٠٠
١٩٦٥/٦٤	١٨٥ر١	٧٠	١٣ر٤	٥	٦٦ر٧	٢٥	٢٦٥ر٢	١٠٠
١٩٧٠/٦٩	٢٢٢ر٧	٦٨	٨ر٣	٢	٩٧ر١	٢٩	٣٢٨ر١	١٠٠
١٩٧٥	٢٧٠ر٧	٤٩	٢٥ر٥	٥	٢٥١ر٨	٤٦	٥٤٧ر٨	١٠٠
١٩٨٠	٣٢٨ر٦	٢٠	١٢٣٤ر٦	٥٨	٤٦٩ر٠	٢٢	٢١٣٢ر٠	١٠٠
١٩٨٢/٨١	٤٥٥	٢٣	١٠٠٠	٥٠	٥٣٣	٢٧	١٩٨٨	١٠٠
١٩٨٣/٨٢	٤٢٩	١٩	١١٧٩	٥٤	٥٩٥	٢٧	٢٢٠٣	١٠٠
١٩٨٤/٨٣	٥٢٨	٢٤	٩٧٤	٤٤	٦٨٨	٣٢	٢١٩٠	١٠٠
١٩٨٥/٨٤	٤٣٦ د	١٦	١٥٥٦	٥٨	٧٠٠	٢٦	٢٦٩٢	١٠٠

المصدر : حسبت وجمعت من الجدولين رقم (١) ، (٤) بالملحق الاحصائى ولقد اعتمدت على احصاءات الجمارك وهى تقل عادة عن احصاءات البنك المركزى بمقدار الموقوفات .

ويتضح من الجدول رقم (٢) انه قد حدثت تغيرات جوهرية فى مساهمة السلع الزراعية فى الصادرات المصرية حيث انخفضت اهميتها النسبية من ٧٨٪ عام ٥٩/ ١٩٦٠ الى ١٦٪ فقط فى عام ٨٤/ ١٩٨٥ ويرجع ذلك الانخفاض لعوامل عديدة أهمها :

١ - أن معدل الزيادة فى الاحتياجات المحلية من السلع الزراعية أكبر من معدل الزيادة فى انتاج هذه السلع الامر الذى أدى الى خفض الفائض المتاح للتصدير(١)

٢ - انخفاض الكفاءة التسويقية الداخلية والخارجية ، وتعدد اجراءات التصدير ، وعدم توفر سياسات سعرية مناسبة .

٣ - ارتفاع الاسعار فى السوق الداخلية بسبب زيادة الطلب المحلى وارتفاع تكاليف الانتاج ، مما يؤدى الى انخفاض الميزه النسبية للصادرات الزراعية .

٤ - أدت السياسات الانتاجية والسعرية والتسويقية المطبقة الى تناقص المساحات المنزرعة بالمحاصيل الاساسية وخاصة تلك التى يطبق عليها التسويق التعاونى مثل القطن والارز والبصل والثوم والفول السودانى .

٥ - تخلف التصنيع الزراعى وتخلف اساليب الجمع والتدريج والتعبئة والتغليف والتخزين والنقل وأدى ذلك الى ارتفاع نسبة التالف من الانتاج الزراعى اعتبارا من مراحل الانتاج حتى الاستهلاك النهائى المحلى أو التصدير .

٦ - انخفاض جودة الانتاج المعد للتصدير وعدم قدرته على المنافسة فى الاسواق الخارجية وخاصة للسوق الاوروبية المشتركة ، وذلك يرجع الى الاصابة بالآفات أو سوء استخدام المعاملات الفنية الزراعية ، والتى لاتناسب أذواق المستهلكين ، بالاضافة الى تقلبات الانتاج وبالتالى الفائض المتاح للتصدير .

٧ - ضعف مرونة جهاز الانتاج الزراعى ، وضعف كفاءة السياسات الزراعية لتوجيه الموارد الزراعية والتركيب المحصولى لضمان تعظيم صافى حصيلة الدولة من النقد الاجنبى فى ضوء المحددات الانتاجية والتسويقية والداخلية والخارجية .

٨ - تناقص الرقعة الزراعية بسبب الانشطة غير الزراعية مثل الزحف الحضرى وتجريف الارض .

---

(١) انظر تطور الصادرات الزراعية التقليدية وتوزيعها الجغرافى ضمن بحث سياسات وامكانات تنشيط الصادرات من السلع الزراعية - قضايا التخطيط والتنمية فى مصر - معهد التخطيط القومى ، نوفمبر ١٩٨٥ .

٩ - هذا بالاضافة الى العديد من المشاكل التنظيمية والادارية التى تحد من فعالية الاجهزة القائمة بتصدير السلع الزراعية .

ومن الجدير بالذكر أن هناك امكانيات هائلة لتنمية وتطوير الصادرات الزراعية - التقليدية بصفة عامة وغير التقليدية بصفة خاصة ، حيث تتوفر مزايا نسبية نوعية وزمانية ومكانية وتوفر الاسواق العالمية ، ليس هنا مجال لعرضها ، الامر الذى يدعو الى ضرورة ازالة معوقات الصادرات الزراعية(١) .

ومن الجدير بالذكر ان نمو الصادرات اللازراعية سواء المنجمية وخاصة البترول والصادرات الصناعية مثل الغزل والنسيج والملابس الجاهزة ، كانت من بين الاسباب التى أدت الى انخفاض الاهمية النسبية للصادرات الزراعية .

وبدراسة البيانات الواردة فى الجدول رقم (٢) يتضح زيادة مساهمة الصادرات من السلع المنجمية الى اجمالى الصادرات السلعية من حوالى ٥٪ عام ١٩٦٠/٥٩ الى حوالى ٥٨٪ عام ١٩٨٥/٨٤ ، ويرجع ذلك الى زيادة صادرات البترول الخام وهو أهم بنود الصادرات المنجمية على الاطلاق بالاضافة الى صادرات المنجنيز والفوسفات الذى تتضاءلت قيمة صادراتهما مع الزمن ، وتعزى الزيادة فى قيمة الصادرات البترولية الى زيادة الكميات المصدرة من ناحية وارتفاع فى الاسعار العالمية والتى تتحدد عادة طبقا للمواصفات ومكونات الخام وظروف العرض والطلب العالمية للبترول .

ومن الجدير بالملاحظة ان القطن احتل المرتبة الاولى بين الصادرات السلعية حتى منتصف السبعينات ولقد اقترحت الدراسات العمل على تنويع هيكل الصادرات خشية

---

(١) انظر سياسات وامكانات تنشيط الصادرات من السلع الزراعية - مرجع سابق .

التقلبات فى الانتاج أو فى أسعار تصدير القطن لما لها من آثار سيئة على الاقتصاد ومع بداية النصف الثانى من السبعينات تأخرت صادرات القطن الى المرتبة الثانية واحتلت صادرات البترول الخام المرتبة الاولى ، ومن المعلوم ان البترول من الثروات القابلة للنفاذ ، بالاضافة الى تعرض أسعاره العالمية لتقلبات شديدة تؤثر على حصيلة الدولة من النقد الاجنبى وبالتالى تؤثر على برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وأمر هذا شأنه يؤكد على ضرورة العمل على تنويع هيكل الصادرات المصرية وعدم الاعتماد على تصدير على سلعتين هما القطن والبترول وخاصة أنهما من المواد الاولية التى لاتدخلها عمليات تحويلية ، مما يجعلها عرضة للتقلبات فى الاسعار العالمية ، ولقد تأثر الاقتصاد المصرى فى الستينات من انتكاسات أسعار تصدير القطن ويعانى حاليا من انتكاسه أسعار تصدير البترول .

ولقد تأرجحت الاهمية النسبية للصادرات الصناعية طوال فترة الدراسة ، حيث بلغت مساهمة هذه الصادرات أدناها بحوالى ١٩٪ فى عام ١٩٦٠/٥٩ ، وسجلت أقساها بحوالى ٤٦٪ عام ١٩٧٥ ثم انخفضت هذه النسبية الى حوالى ٢٦٪ عام ١٩٨٥/٨٤ ، وتشمل الصادرات الصناعية على عدد محدود من السلع تعتمد على مواد خام مصرية أجريت عليها بعض العمليات الصناعية ، أو سلع تتميز بارتفاع نسبة المدخلات المستوردة فى تصنيعها ، أو بعض السلع ذات الاحجام أو الكتل الكبيرة والتى لاتتناسب مع قيمتها ، ومن أهم الصادرات الصناعية المصرية غزل القطن والمنسوجات القطنية ، ومن الملاحظ ان حجم صادرات الغزل يكون على حساب صادرات القطن الخام ، لذلك يجب دراسة عوائد العملية الانتاجية لتحويل القطن الى غزل للتعرف على جدواها ، اذ قد يبدوا أحيانا ان تصدير القطن على هيئة خام اكثر اقتصادا للعمل الوطنى اذا امكن امتصاصه فى وجوه النشاط الاخرى ، وخصوصا اذا أخذ فى الحسبان قيمة النقد الاجنبى المستخدم فى آلات الغزل المستوردة والقيمة الحقيقية للاهلاك السنوى لهذه الالات ومدى التطور السريع الذى يطرأ على هذه الالات وعلى صناعة الغزل بصفة

عامة . ويقتضى التدرج الطبيعى فى العمليات التصنيعية التى تجرى على القطن المصرى أن يتم غزله ثم تحويله الى منسوجات ثم محاولة تصنيع المنسوجات القطنية الى ملابس جاهزة تنافس فى السوق العالمى .

ومن بين الصادرات الصناعية بالاضافة الى غزل القطن والمنسوجات القطنية ، الاسمدة الفوسفاتية والحديد ، وألواح وشرائح الصلب ، والمازوت والسكر المكرر .

ويرجع انخفاض الاهمية النسبية للصادرات الصناعية الى عوامل عديدة لعل من أهمها : —

١ — عدم استقرار الكميات المصدرة من السلع الصناعية بسبب اعتماد السياسة التصديرية على فائض الاستهلاك ، وعدم الالتزام بكميات محددة للتصدير .

٢ — انخفاض الجودة وعدم توفر الانتاج القابل للتصدير وضعف تجاوب القطاعات الانتاجية مع الاجهزة التصديرية وضعف القدرة على المنافسة فى الاسواق العالمية بسبب عدم مسايره التطور التكنولوجى العالمى .

٣ — ارتفاع تكاليف الانتاج المحلية وأثرها على أرتفاع أسعار الصادرات الصناعية المصرية بالمقارنة بمثيلاتها العالمية التى تستفيد من التقدم التكنولوجى ومزايا الانتاج الكبير .

٤ — عدم التركيز على الصناعات التى لنا فيها ميزة نسبية طبيعية أو مكتسبة ، وتتوفر لها المواد الخام اللازمة ، ويزداد الطلب العالمى عليها .

٥ — تركز الصادرات الصناعية على منتجات القطن والبترول واهمال صناعات أخرى مثل الزجاج والحراريات والسيراميك والمنتجات الخدمية والصناعات المعدنية الهندسية والكيماوية . تلك الصناعات التى يزيد الطلب العالمى عليها .

٦ — عدم توفر دراسات عن الاسواق العالمية من ناحية وضعف أساليب الترويج لمنتجاتنا الصناعية وعدم القدرة على فتح أسواق جديدة .

٧ — عدم توفر السياسات الضريبية والائتمانية والتنظيمية التى تشجع على التصدير .

٨ - عدم توفر نظام كفء للحوافز فى شركات القطاع العام تأخذ فى اعتبارها زيادة الانتاجية وخفض الفاقد وتحسين الجودة وخفض تكاليف الانتاج ، والعمل على تخفيف حدة مشكلة العمالة الزائدة ومشكلة نقص السيولة .

٩ - عدم تنفيذ خطة عملية للاحلال والتجديد وصيانة الالات ورفع كفاءة العاملين ، والاهتمام بأعداد أجيال جديدة من العمالة الفنية المدربة .

١٠ - مشكلة الطاقة العاطلة الناجمة عن عدم توفر المواد الخام أو قطع الغيار وبطء انجاز عمليات الاحلال والتجديد ، وعدم توفر النقد الاجنبى وانقطاع التيار الكهربى .

١١ - مشكلة تزايد المخزون أما بسبب عدم كفاءة سياسات الحماية الجمركية أو ضعف الكفاءة التسويقية المحلية أو الخارجية .

١٢ - عدم اتباع سياسة تسعيرية مناسبة ، حيث تتدخل الدولة لتحديد أسعار منتجات القطاع العام الصناعى حماية لاصحاب الدخول المحدودة ، وهذه الاسعار الاجتماعية أقل من الاسعار الاقتصادية .

١٣ - الاعتماد على سياسة الاحلال محل الواردات فى الستينات والتى فهمت آن ذاك كما لو كان المطلوب هو التصنيع بأى تكاليف وبغض النظر عن الجودة والكفاءة نظرا لوجود السوق المحلية . ثم قدمت سياسة تنمية الصادرات فى السبعينات كما لو كانت بديلا عن سياسة احلال الواردات ، والحقيقة أن السياستين متكاملتين حيث لايمكن قيام صناعة تصديرية دون أن يتوفر لها قدم راسخه فى السوق المحلية (١) .

١٤ - خلل الهياكل المالية لبعض شركات القطاع العام الصناعى بسبب التزام بعض الشركات بتسعير منتجاتها بأقل من الاسعار الاقتصادية ، وعدم التفرقة بين رأس المال اللازم لاقتناء الاصول الرأسمالية ، ورأس المال اللازم لتغطية احتياجات الدورة الانتاجية بالاضافة الى عدم كفاية الفوائض المالية المتبقية لدى الشركات للقيام بعمليات الاحلال والتجديد والتوسعات الرأسمالية اللازمة لنشاطها بعد القيام بتحويل نسبة كبيرة وثابتة من الفائض الى الخزانة العامة للدولة .

---

(١) دكتور الفونس عزيز : تطور التجارة الخارجية وعلاقتها بالتنمية ، مرجع سابق ص ٧ .

١-٣ - تطور حجم وهيكل الواردات السلعية :

اتجهت الواردات السلعية الاجمالية نحو الارتفاع خلال الفترة (٥٩/١٩٦٠ - ٨٤/١٩٨٥) ، حيث زادت قيمة الواردات من حوالى ٢٢٥٫٩ مليون جنيه فى بداية فترة الدراسة الى حوالى ٧٢٣٥ مليون جنيه فى نهاية الفترة ، أى ان قيمة الواردات المصرية قد تضاعفت ٣٢ مرة فى حوالى ربع قرن من الزمان ، ويعرض الجدول رقم (٣) متوسطات معدلات النمو السنوى المركب للواردات السلعية مقسمة الى واردات استهلاكية ووسيطة واستثمارية خلال فترة الدراسة .

جدول رقم (٣)

متوسط معدلات النمو السنوى المركب للواردات المصرية للسنوات (٦٠/٦١ - ٨٤/١٩٨٥)

(نسب مئوية)

المجموعات / الفترات	السلع الاستهلاكية	السلع الوسيطة	السلع الاستثمارية	اجمالى الواردات
متوسط الفترة (٦٠/١٩٦١ - ٦٩/١٩٧٠)	٤٫٣	٤٫٩	١٫٥	١٫٧
متوسط الفترة (٧٠/١٩٧١ - ١٩٨٠)	٢٨٫٠	١٩٫٨	٢٩٫٤	٢٤٫٤
متوسط الفترة (٨١/١٩٨٢ - ٨٤/١٩٨٥)	-١٫٤	٦٫٧	٦٫٠	٣٫٨

المصدر : حسبت من الجدول رقم (٥) بالملحق الاحصائى .

وبتحليل معدلات النمو فى الواردة فى الجدول السابق يتضح الاتى :-

١ - حققت الواردات الاجمالية أعلى معدلات نمو خلال فترة الدراسة فى السبعينات حيث بلغت ٤ر٢٤٪ سنويا ، ويرجع ذلك الى الوفرة النسبية فى موارد النقد الاجنبى سواء من صادرات البترول أو تحويلات المصريين بالخارج أو الدعم العربى والقروض الاجنبية أو السياحة أوقناة السويس بالاضافة الى الصادرات المصرية . ولقد كان لانتهاج الدولة سياسة الانفتاح الاقتصادى وتراخى قبضة التخطيط القومى الشامل فى هذه الفترة أثر واضح على زيادة معدلات نمو الواردات . ثم انخفضت هذه المعدلات الى ٨ر٣٪ خلال النصف الاول من الثمانينات ، ويرجع ذلك الى الالتزام بأهداف الخطة الخمسية والتى تسعى الى ترشيد الواردات وخفض معدلات الواردات عن معدلات النمو فى الناتج القومى ، ولقد حققت فترة الستينات أقل معدلات نمو فى الواردات وقد يرجع ذلك لاتباع سياسة احلال الواردات من ناحية ونظرا للندرة النسبية فى موارد النقد الاجنبى من ناحية ثانية ، والالتزام بأهداف التخطيط القومى الشامل .

٢ - أن متوسط معدلات النمو السنوى المحققة فى الواردات الاستثمارية كانت أعلى من تلك المحققة فى الواردات الاستهلاكية أو الوسيطة طوال فترة الدراسة باستثناء النصف الاول من الثمانينات حيث ركزت الخطة الخمسية (٨٢/١٩٨٣ - ٨٦/١٩٨٧) على الاحلال والاستكمال للمشروعات القائمة . وان كان زيادة الواردات فى المراحل الاولى من التنمية له مايبرره ولكن القفزه التى حدثت للواردات فى السبعينات لايوجد مايبررها الامر الذى دعا الخطة الخمسية (٨٢/٨٣ - ٨٦/٨٧) الى السيطرة على الموقف والحد من الواردات .

٣ - حققت الواردات الاستهلاكية أقل معدلات نمو سنوية خلال فترة الدراسة بالمقارنة بمعدلات نمو الواردات الاستثمارية أو الوسيطة باستثناء فترة السبعينات حيث بلغت معدلات نمو الواردات الاستهلاكية أقصاها بحوالى ٢٨٪ ، ويعزى ذلك الى

سياسات تحرير الواردات التى نفذت ضمن سياسة الانفتاح الاقتصادى ، بينما انخفضت معدلات النمو السنوى للواردات خلال النصف الاول من الثمانينات الى ـ١ر٤٪ ويرجع ذلك الى سياسات واجراءات ترشيد الاستيراد التى اتبعت فى الخطة الخمسية (١٩٨٢/٨١ ـ ١٩٨٧/٨٦) .

ولما كانت الواردات امتدادا عضويا لقطاعات الاقتصاد القومى ، ولما كانت الواردات تتأثر بالتغيرات فى هيكل وأنماط الانتاج والاستثمار والاستهلاك ، فان هيكل الواردات خلال الفترة (١٩٦٠/٥٩ ـ ١٩٨٤) يتأثر ويؤثر فى نفس الوقت فى هذه المتغيرات ، والجدول رقم (٤) يلخص التغيرات الهيكلية فى الواردات السلعية المصرية خلال هذه الفترة .

جدول رقم (٤)

تطور هيكل الواردات السلعية للسنوات (٦٠/٥٩ ـ ٨٤/١٩٨٥)

(القيمة بالمليون جنيه)

السنوات / المجموعات	الواردات الاستهلاكية		الواردات الوسيطة		الواردات الاستثمارية		اجمالى	
	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%
١٩٦٠/٥٩	١ر٥٨	٢٦	١١٤ر٤	٥٠	٥٣ر٤	٢٤	٢٢٥ر٩	١٠٠
١٩٦٥/٦٤	١١٣ر٤	٢٨	١٩٣ر٣	٤٨	٩٤ر١	٢٤	٤٠٠ر٨	١٠٠
١٩٧٠/٦٩	٦٨ر٠	٢١	١٩١ر٤	٥٩	٦٥ر٤	٢٠	٣٢٤ر٨	١٠٠
١٩٧٥	٥٨١ر٨	٣٥	٧٧٢ر٢	٤٦	٣٠٧ر١	١٩	١٦٦١ر١	١٠٠
١٩٨٠	٨٧٤ر٩	٢٩	١١٧٤ر٠	٣٨	٩٩٨ر٢	٣٣	٣٠٤٧ر٢	١٠٠
١٩٨٢/٨١	٢٢٥٧	٣٦	٢٢٢٨	٣٦	١٧٤٥	٢٨	٦٢٢٩	١٠٠
١٩٨٣/٨٢	٢٤١١	٣٣	٢٦٦٦	٣٧	٢١٩٧	٣٠	٧٢٧٤	١٠٠
١٩٨٤/٨٣	٢١٠٢	٣٠	٢٨١٤	٣٩	٢٢٣٨	٣١	٧١٥٤	١٠٠
١٩٨٥/٨٤	٢١٣٧	٣٠	٢٨٩٤	٤٠	٢٢٠٤	٣٠	٧٢٣٥	١٠٠

المصدر : حسبت وجمعت من الجدولين رقم (٥) ، (٦) بالملحق الاحصائى .

وبدراسة التغيرات الهيكلية فى الواردات السلعية الاجمالية تتضح الحقائق التالية :-

١ - على الرغم من تذبذب نسبة الواردات الاستهلاكية خلال فترة الدراسة الا انها تأخذ اتجاها عاما تصاعديا حيث ارتفعت من حوالى ٢٧٪ خلال الستينات (٦١/٦٠ - ٧٠/٦٩) الى حوالى ٣١٪ خلال السبعينات (١٩٧١/٧٠ - ١٩٨٠) ، ثم الى حوالى ٣٣٪ خلال النصف الاول من الثمانينات (٨٢/٨١ - ١٩٨٥/٨٤) ، الامر الذى يدعو الى ضرورة ترشيد الواردات الاستهلاكية عامة والكمالية خاصة ، ويمكن الاستدلال على تأثر الواردات بالظروف السياسية والاقتصادية التى تمر بها البلاد بمتابعة التغير فى الاهمية النسبية للواردات الاستهلاكية حيث ارتفع نصيبها الى حوالى ٣٣٪ ، ٣٥٪ فى عامى ١٩٦٧/٦٦ على التوالى (أثناء حرب ١٩٦٧) ، كذلك ارتفع نصيب الواردات الاستهلاكية الى حوالى ٤٠٪ ، ٤٥٪ فى عامى ١٩٧٣ ، ١٩٧٤ على التوالى (أثناء حرب أكتوبر ١٩٧٣) ، وتشمل الواردات الاستهلاكية مجموعة الحبوب والدقيق وزيت بذرة القطن والسكر والشاى ، ويلاحظ الزيادة المستمرة فى الكمية المستوردة من السلع الزراعية سنه بعد أخرى ، ويعزى ذلك الى قصور الانتاج الزراعى عن تحقيق الاكتفاء الذاتى من هذه السلع .

٢ - لقد بلغت الاهمية للواردات الاستثمارية أقصاها بحوالى ٣ر٣٢٪ من الواردات السلعية خلال السنوات (١٩٧٨ - ١٩٨٠) وهى فترة تميزت بالوفرة النسبية فى الموارد المتاحة من النقد الاجنبى ، فى حين انخفضت الاهمية النسبية الى حدها الادنى بحوالى ٣ر١٧٪ فقط خلال السنوات (١٩٧٣ - ١٩٧٥) وهى الفترة التى تميزت بالندره الشديدة فى الموارد المتاحة من النقد الاجنبى ، بالاضافة الى متطلبات حرب أكتوبر الملحه فى ذلك الوقت .

٣ - ومقارنة الواردات الاستثمارية (المكون الاجنبى) بالاستثمار الثابت خلال فترة الدراسة كما هو مبين بالجدول رقم (٧) بالملحق نجد انها بلغت ٣٣٪ فى الستينات وارتفعت الى ٣٥٪ فى السبعينات وبداية الثمانينات ، وتشمل الواردات الاستثمارية على مجموعات سلعية أهمها الماكينات غير الكهربائية ، الماكينات الكهربائية ، وسائل النقل ، مصنوعات من خامات غير معدنية ، مصنوعات معدنية أساسية ، الخشب ، والاسمنت وحديد التسليح .

٤ - ولقد انخفضت الاهمية النسبية للواردات الوسيطة من حوالى ٤٨٪ من اجمالى الواردات كمتوسط للفترة الستينات الى ٤٤٪ فى السبعينات ثم الى ٣٨٪ فى بداية الثمانينات ، وقد يرجع ذلك الى بعض ثمار سياسة احلال الواردات التى ركزت عليها خطط التنمية فى الستينات وتشمل قائمة الواردات الوسيطة على كثير من مستلزمات الانتاج اهمها المواد الكيماوية ، قطع غيار الالات ، البترول ومنتجاته ، الاخشاب ، منتجات معدنية أساسية ، منتجات زراعية أهمها القمح ودقيقه ، ورق ومنتجاته ، زيوت وشحوم للصناعة ، غزل ونسيج ، مبيدات حشرية ، فحم حجرى ، حديد صب وزهر ، ومنتجات كيماوية ، مطاط ، أسمدة ، اطارات سيارات .

٥ - ولقد انخفضت الاهمية النسبية للواردات الانتاجية والتى تشمل الواردات الاستثمارية الواردات الوسيطة من حوالى ٧٣٪ من اجمالى الواردات السلعية كمتوسط لفترة الستينات الى ٦٩٪ كمتوسط لفترة السبعينات ، ثم الى ٦٦٪ كمتوسط لبداية الثمانينات .

١-٤ - أثر التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية :

تعمل التجارة الخارجية على تصحيح مايحدث من اختلالات فى الاقتصاد القومى حيث تهيىء الظروف المناسبة للتغلب على العقبات التى تعترض النمو المتوازن بين القطاعات المختلفة ، وهناك علاقات تشابكية بين الصادرات والواردات والمتغيرات الاقتصادية كالدخل والانتاج والاستثمار والاستهلاك وفيما يلى توضيح لأثر التجارة الخارجية ممثله فى الصادرات والواردات على المتغيرات الاقتصادية الرئيسية، وامكانية استخدام هذه العلاقات فى التنبؤ بالتجارة الخارجية فى المستقبل .

١-٤-١ علاقة الواردات الاجمالية بالناتج المحلى الاجمالى :

تلعب الواردات دورا ملموسا فى المراحل الاولى من التنمية الاقتصادية حيث توفر مستلزمات الانتاج سواء كانت مواد خام أو سلع وسيطة أو سلع استثمارية للقطاعات المختلفة ، كذلك توفر السلع الاستهلاكية التى يزيد الطلب عليها نتيجة الزيادة السكانية وارتفاع الدخول النقدية والتى لاتستطيع الطاقات الانتاجية الزراعية والصناعية المتاحة مواجتها ، ومن المعلوم أن أى خفض فى الواردات وخاصة من مستلزمات الانتاج يؤدى الى خفض فى الناتج المحلى ، كذلك فأن أى خفض فى الواردات الاستهلاكية وخاصة الضرورية يؤثر على احتياجات السكان وبالتالى تتأثر انتاجية المشتغلين وذلك ينعكس على الناتج المحلى فى النهاية .

وتوضح المعادلة التالية العلاقة بين قيمة الواردات كمتغير تابع والناتج المحلى الاجمالى كمتغير مستقل خلال الفترة(١٩٦٠/٥٩ - ١٩٨٥/٨٤) [1] :

---

(1) Gamal Mahmoud: The Effect of Growth ON U.A.R. Foreign Trade The Haque, April 1966 PP. 11 - 20 .

من الجدير بالذكر انه تم تقدير دوال الصادرات والواردات باستخدام معادلات انحدار خطيه وغير خطية لوغارتيمية مزدوجة ونصف لوغارتيمية ، كذلك قدرت دوال الصادرات والواردات لفترات زمنية مختلفة ،وتم اختيار أفضل النتائج .

$$\overset{\wedge}{و}_{اهـ} = -٢٤٠ر١٧٩ + ٢٦٩ر٠ \underset{(٠٥٤ر٢٣)}{ى}$$

ر = ٩٨ر٠ ر^{٢} = ٩٦ر٠ ف = ٢٧ م ر٥٣١

حيث : $\overset{\wedge}{و}_{اهـ}$ = القيمة التقديرية للواردات المصرية بالمليون جنيه فى السنه هـ

ى = الناتج المحلى الاجمالى بالمليون جنيه بالاسعار الجارية فى السنه هـ

حيث : هـ = ١٩٦١ ، ٣٥ ، ٠٠٠٠٠ ، ٢٥ ، وكانت نقطة الاصل عام ١٩٦٠/٥٩

وتبين التقديرات المتحصل عليها من حساب معامل الانحدار بين الواردات والناتج المحلى الاجمالى باستخدام طريقة المربعات الصغرى أن الميل الحدى للاستيراد يبلغ بحوالى ٢٦٩ر٠ ، وذلك يعنى أن كل زيادة فى الناتج المحلى الاجمالى بمقدار مائة مليون جنيه ، سوف تؤدى الى زيادة الواردات الاجمالية بحوالى ٢٧ مليون جنيه . ومن المعادلة يتضح ان هناك علاقة موجبة بين الزيادة فى الناتج المحلى الاجمالى والزيادة فى الواردات ، ولقد ثبتت معنوية معامل الانحدار بدرجة ثقة ٩٩٪ ، ويدل معامل التحديد على أن ٩٦٪ من التغير فى الواردات ترجع الى التغير فى الناتج المحلى الاجمالى ، وأن حوالى الـ ٤٪ الباقية ترجع الى عوامل أخرى . ومن الجدير بالذكر أن هذه المعادلة تصلح بالتنبؤ بالواردات الاجمالية خلال فترة زمنية مقبلة وذلك راجع الى أن الطلب المحلى على السلع الاجنبية يتأثر بالناتج المحلى الاجمالى ، مع العلم بعدم وجود توافق زمنى بين التغير فى الناتج المحلى الاجمالى وآثار هذه التغيرات على الواردات الفعلية ، اذ لابد من مرور فترة معينة من الزمن حتى تظهر أولى آثار التغير فى الناتج المحلى الاجمالى على الواردات الفعلية ، لهذا لابد من تحديد هذه الفترة الزمنية عند قياس المرونات الدخلية للاستيراد ، ولكن يقلل من أهمية هذا العيب أن معاملات الانحدار المقدره فى هذه الحالة قد استخدمت فترة طويلة نسبيا (١٩٦٠/٥٩ـ١٩٨٥/٨٤) مما يسمح بالمقاصه بين الانحرافات المختلفة[1] .

---

(١) دكتور موريس مكرم الله : طرق تقدير الواردات والصادرات واعداد ميزانية النقد الاجنبى ضمن اطار خطة التنمية الاقتصادية ، معهد التخطيط القومى — مذكرة خارجية رقم (٥٨٩) جزء أول ، يونيو ١٩٦٥ .

١-٤-٢ علاقة الواردات من السلع الاستثمارية بالاستثمار الثابت الاجمالى :

تقدر نسبة الواردات الاستثمارية (أو مايعرف بالمكون الاجنبى) الى الاستثمار الثابت الاجمالى بحوالى ٣٣٪ خلال عقد الستينات ، ولقد ارتفعت هذه النسبة الى حوالى ٣٥٪ خلال عقد السبعينات وكذلك النصف الاول من الثمانينات ، وهذه ظاهرة طبيعية وضرورية للدول النامية ومن بينها مصر حيث أن الهيكل الانتاجى لايزال فى مرحلة التكوين ، وذلك يحتاج استيراد الالات والمعدات ووسائل النقل اللازمة لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية ، وبحساب العلاقة بين الواردات من السلع الاستثمارية كمتغير تابع والاستثمار الثابت الاجمالى كمتغير مستقل وبأستخدام تحليل الانحدار الخطى حصلنا على المعادلة التالية : -

$$\hat{و}_{٢هـ} = -٤٢٫١٧٠ + ٠٫٣٣٥ \text{ ث}$$

(٢٧٫٠١٧)

ر = ٠٫٩٨ ر^{٢} = ٠٫٩٦ ف = ٧٢٩٫١٦٣

حيث $\hat{و}_{٢هـ}$ = القيمة التقديرية للواردات من السلع الاستثمارية بالمليون جنيه فى السنه هـ

ث = قيمة الاستثمار الثابت الاجمالى بالمليون جنيه فى السنه هـ

حيث هـ = ٢٥١ ، ٣٠ ، ٢٥٠٠٠ ، وكانت نقطة الاصل عام ١٩٦٠/٥٩ .

ومن المعادلة السابقة يتضح أن الميل الحدي للاستيراد قدر بحوالى ٠٫٣٣٥ ، وذلك يعنى أن كل زيادة الاستثمار الثابت الاجمالى بمقدار مائة مليون جنيه ، تؤدى الى زيادة الواردات الاستثمارية الى بمقدار ٣٤ مليون جنيها ، ولقد ثبت معنوية معامل الانحدار بدرجة ثقة ٩٩٪ ، ودل معامل التحديد على أن ٩٦٪ من التغير فى الواردات الاستثمارية يتوقف على التغير فى الاستثمار الثابت الاجمالى .

١ـ٤ـ٣ علاقة الواردات من السلع الوسيطة والناتج المحلى الاجمالى :

بدراسة قيمة الواردات من السلع الوسيطة خلال الفترة (٥٩/٦٠ـ٨٤/١٩٨٥) يتضح أن نسبة الواردات الوسيطة بالمقارنة للواردات الاجمالية بلغت ٤٨٪ كمتوسط للستينات ، انخفضت هذه النسبة الى ٤٤٪ ، ٣٨٪ كمتوسط للسبعينات والنصف الاول من الثمانينات على الترتيب ، وتوضح المعادلة التالية العلاقة بين الواردات الوسيطة والناتج المحلى خلال فترة الدراسة :

$$\hat{و}_{٣هـ} = -٢٣٫٣٣٨ + ٠٫١٠١ \text{ ى}$$
$$(٢٥٫٩٢٠)$$

ر = ٠٫٩٨ ، ر^{٢} = ٠٫٩٦ ، ف = ٦٧١٫٨٨٣

حيث $\hat{و}_{٣هـ}$ = القيمة التقديرية للواردات المصرية من السلع الوسيطة بالمليون جنيه فى السنه هـ

ى = الناتج المحلى الاجمالى بالمليون جنيه بالاسعار الجارية فى السنه هـ

حيث هـ = ١ ، ٢ ، ٣ ، ٠٠٠ ، ٢٥ ، وكانت نقطة الاصل عام ٥٩/١٩٦٠ .

ويتضح من التقديرات المتحصل عليها أن معامل انحدار الواردات الوسيطة على الناتج المحلى الاجمالى موجب ويبلغ ٠٫١٠١ ، وذلك يعنى أن كل زيادة فى الناتج المحلى الاجمالى بمقدار ألف مليون جنيه سوف تؤدى الى زيادة الواردات من السلع الوسيطة بحوالى ١٠١ مليون جنيه ، وهو معدل منخفض نسبيا ، ولقد ثبت معنوية معامل الانحدار بدرجة ثقة ٩٩٪ ، ويدل معامل التحديد على أن ٩٦٪ من التغير فى الواردات الوسيطة يرجع الى التغير في الناتج المحلى الاجمالى .

١ـ٤ـ٤ علاقة الواردات من السلع الاستهلاكية بالاستهلاك النهائى :

لقد زادت قيمة الواردات الاستهلاكية من حوالى ٥٨٫١ مليون جنيه عام ٥٩/١٩٦٠ الى ٢١٣٧ مليون جنيه عام ٨٤/١٩٨٥ ، كذلك زادت نسبة الواردات الاستهلاكية الى اجمالى الواردات من حوالى ٢٧٪ كمتوسط للستينات الى ٣١٪ كمتوسط للسبعينات ثم الى ٣٣٪ كمتوسط

للنصف الاول من الثمانينات ، وبحساب العلاقة بين الواردات من السلع الاستهلاكية والاستهلاك النهائى خلال الفترة (٥٩/١٩٦٠ - ٨٤/١٩٨٥) بأستخدام الانحدار الخطى يتضح الاتى :

$$\hat{و}_{٤هـ} = -١١١٫٩١٤ + ٠٫١١٠ \text{ س}$$

(١٩٫٣٨٢)

ر = ٠٫٩٧ ر^{٢} = ٠٫٩٤ ف = ٣٧٥٫٦٧٦

حيث $\hat{و}_{٤هـ}$ = القيمة التقديرية للواردات من السلع الاستهلاكية بالمليون جنيه فى السنة هـ ٠

س = قيمة الاستهلاك النهائى بالمليون جنيه فى السنة هـ [(١)]

حيث هـ = ١ ، ٢ ، ٣ ، ٠٠٠ ، ٢٥ ، وكانت نقطة الاصل عام ٥٩/١٩٦٠ ٠

وتبين التقديرات المتحصل عليها أن الميل الحدى للاستيراد يبلغ ٠٫١١٠ وذلك يعنى أن كل زيادة فى الاستهلاك النهائى بمقدار مائة مليون جنيه سوف تؤدى الى زيادة الواردات الاستهلاكية بمقدار ١١ مليون جنيه ، ولقد ثبتت معنوية معامل الانحدار بدرجة ثقة ٩٩٪ ، ويدل معامل التحديد على أن ٩٤٪ من التغير فى الاستهلاك النهائى يرجع الى التغير فى الاستهلاك النهائى ٠

١-٤-٥ علاقة الصادرات الاجمالية بالناتج المحلى الاجمالى :

" تعتبر الصادرات من العوامل الهامة التى تساهم فى زيادة الدخل القومى ، ذلك ان فتح الأسواق الخارجية والتوسع فى حجم الصادرات يساعد على توسيع حجم الوحدات الانتاجية ، ويمكن الاقتصاد القومى من الاستفادة من مزايا التخصص والانتاج الكبير ، وخاصة فى المنتجات التى يكون للدولة فيها ميزة نسبية فى انتاجها ٠ كما أن معدلات النمو المستهدفة فى الدخل تتأثر بالقدرة على الاستيراد والاخيرة تتوقف على

(١) قدر الميل الحدى للاستيراد بأستخدام الاستهلاك الخاص أو الاستهلاك العام كمتغير مستقل وكانت النتائج المتحصل عليها بأستخدام الاستهلاك النهائى أفضل ٠

معدلات النمو المستهدفة للصادرات [1] " . وفى نفس الوقت يؤثر الناتج المحلى الاجمالى على الصادرات ، حيث أن الميل الحدى للتصدير هو عبارة عن نسبة التغير فى قيمة الصادرات الى التغير فى الناتج المحلى الاجمالى ، والناتج المحلى الاجمالى ما هو الا تعبير عن الناتج النهائى لمختلف أوجه النشاط الاقتصادى داخل البلاد وارتفاع الميل الحدى للتصدير أو الاستيراد يعنى أن الاقتصاد القومى للدولة اكثر اعتمادا على العالم الخارجى ، وهذا المعيار اكثر ارتباطا بالهيكل الاقتصادى ، وان كان كثيرا ما يستدعى الامر للتعرف على أسباب زيادة اعتماد الدولة على العالم الخارجى القيام بدراسات تفصيلية لهيكل الاقتصاد القومى .

ولتوضيح العلاقة بين الصادرات والناتج المحلى الاجمالى يمكن ايجاد معامل الانحدار بين هذين المتغيرين ، ومنه يمكن تحديد الميل الحدى للتصدير كما توضحه المعادلة التالية : [2]

$$ص^{٨}_{اهـ} = ٨٤٫٣٤٨ + ٠٫٠٨٧ \text{ ى}$$
$$(٢٥٫٢٣٣)$$
$$ر = ٠٫٩٨ \quad ر^{٢} = ٠٫٩٦ \quad ف = ٦٣٦٫٧٠٤$$

حيث $ص^{٨}_{اهـ}$ = القيمة التقديرية للصادرات بالمليون جنيه فى السنة هـ

ى = الناتج المحلى الاجمالى بالاسعار الجارية وبالمليون جنيه فى السنة هـ

هـ = ١ ، ٢ ، ٣ ، ٠٠٠ ، ٢٥ ، وكانت نقطة الاصل عام ١٩٦٠/٥٩ .

ويتضح من التقديرات المتحصل عليها أن الميل الحدى للتصدير منخفض ويبلغ ٠٫٠٨٧ وذلك يعنى انه لو حدث ارتفاع فى الناتج المحلى الاجمالى قدره ألف مليون جنيه يتولد عن

---

(١) دكتور الفونس عزيز : تطور التجارة الخارجية وعلاقتها بالتنمية فى ج ٠ع ٠م - مذكرة داخلية رقم (٢٠٢) ، معهد التخطيط القومى ، ديسمبر ١٩٧١ ، ص ٣ .

(2) Gamal Mohmoud, The Effect of Growth ....OP,Cit.PP.24.30.

ذلك زيادة فى الصادرات الاجمالية بمقدار ٨٧ مليون جنيه فقط وهو معدل منخفض للغاية يعكس جمود جهاز الانتاج وانخفاض المتاح للتصدير بالاضافة الى معوقات التصدير. وهذه العلاقة معنوية بدرجة ثقة ٩٩٪ ، ويلاحظ من المعادلة أن العلاقة بين الصادرات والناتج المحلى الاجمالى موجبه ، ويدل معامل التحديد أن ٩٦٪ من التغير فى الصادرات يرجع الى التغير فى الناتج المحلى الاجمالى ، والباقى وقدره ٤٪ يرجع الى عوامل أخرى لم تدخل فى هذا النموذج .

١ - ٤ - ٦ علاقة الصادرات الزراعية بالانتاج الزراعى :

على الرغم من زيادة قيمة الصادرات الزراعية من ١٤٧٫٦ مليون جنيه عام ١٩٦٠/٥٩ الى ٤٣٦ مليون جنيه عام ١٩٨٥/٨٤ ، الا أن الاهمية النسبية للصادرات الزراعية الى الصادرات الاجمالية قد انخفضت من ٧٨٪ فى عام ١٩٦٠/٥٩ الى ١٦٪ عام ١٩٨٥/٨٤ وذلك لاسباب عديدة سبق مناقشتها ، وتشكل الصادرات الزراعية نسبة متواضعة من الانتاج الزراعى وهذه النسبة تتناقص باستمرار خلال فترة الدراسة ، ويرجع ذلك الانخفاض الى تزايد السكان من ناحية وزيادة الدخول النقدية نتيجة عملية التنمية الاقتصادية الامر الذى يؤدى الى زيادة الطلب على السلع الضرورية وبالتالى تزايد الاستهلاك من السلع الزراعية وانخفاض الفائض المتاح للتصدير ، وتوضح المعادلة التالية العلاقة بين الصادرات الزراعية والانتاج الزراعى خلال الفترة (١٩٦٠/٥٩ - ١٩٨٥/٨٤) .

$$\hat{ص}_{٢هـ} = \underset{(١١٫٦٥٢)}{١٣٢٫٨٣٠} + \underset{}{٠٫٠٥٥} \, ع_{١}$$

ر = ٠٫٩٢ ر^{٢} = ٠٫٨٥ ف = ١٣٥٫٢٨٤

حيث $\hat{ص}_{٢هـ}$ = القيمة التقديرية للصادرات الزراعية بالمليون جنيه فى السنة هـ

$ع_{١}$ = قيمة الانتاج الزراعى بالمليون جنيه فى السنه هـ

حيث هـ = ١، ٢، ٣، ٠٠٠، ٢٥ ، وكانت نقطة الاصل عام ١٩٦٠/٥٩ .

من المعادلة السابقة يتضح أن الميل الحدى للتصدير بلغ ٠٫٠٥٥ وهو يعنى أن كل ألف مليون جنيه زيادة فى الانتاج الزراعى سوف يتولد عنها زيادة فى الصادرات الزراعية قيمتها ٥٥ مليون جنيه فقط ، وهذا المعدل منخفض جدا بسبب الجمود والمعوقات التى تواجه الانتاج الزراعى ، الامر الذى يدعو الى ضرورة ازالة هذه المعوقات لتنمية الصادرات الزراعية ، ولقد ثبتت معنوية معامل الانحدار بدرجة ثقة ٩٩٪ ، ودل معامل التحديد على أن ٨٥٪ من التغير فى الصادرات الزراعية ترجع الى التغير فى الانتاج الزراعى ، وأن ١٥٪ من التغير فى الصادرات الزراعية ترجع الى عوامل أخرى اقتصادية لم يتضمنها النموذج .

١ـ٤ـ٢ علاقة الصادرات الصناعية والانتاج الصناعى :

أن تأثير الزيادة فى الصادرات الصناعية على بقية قطاعات الاقتصاد القومى أكبر من التأثير الذى تحدثه صادرات المواد الاولية ، ويرجع ذلك الى العلاقات التشابكية والتبادلية والعلاقة بين المدخلات والمخرجات التى تدفع عملية التنمية الى الامام وتحفز بها قدما من خلال روابط الدفع الخلفية والامامية . (١)

ومن المعلوم أن للتصدير مراحل متعددة وكل منها يمثل درجة معينة من النمو والنضج الاقتصادى ، وتصدير المواد الاولية يمثل أدنى مراحل التصدير ، ولكن أعلى المراحل هى التى ترتبط بالصناعات الحديثة ، حيث تتركز قيمة الصادرات فى القيمة المضافة من الجهد البشرى وتراكم رؤوس الاموال وليس مجرد ناتج الطبيعة ، والمتتبع لتطور العلاقات الاقتصادية الدولية يلاحظ انه فى الوقت الذى زاد فيه نمو التجارة العالمية بالمقارنة بالناتج القومى العالمى ، فان حصة التجارة فى المواد الاولية قد تناقصت باستمرار ، فالتجارة العالمية تنمو بأعلى درجاتها فى تجارة السلع المصنعة لتتضاءل حصة التجارة فى المواد الاولية ،

---

(١) دكتور السيد عبد العزيز دحيه : محاضرات فى التجارة الدولية وميزان المدفوعات مع اشارة الى الوضع فى ج م ع ، مذكرة خارجية رقم (٧٦١) ، معهد التخطيط القومى ، ص ٥٠ .

فان الاعتماد على تصدير المواد الاولية يكون عرضه للتقلبات الحادة فى الاسعار العالمية وذلك له آثار سلبية على اقتصاديات الدول المصدرة للمواد الاولية ، وعلى العكس من ذلك الصادرات الصناعية ، كما أن الصادرات الصناعية تعطى فرصة للتوسع فى الاستفادة من وفورات الحجم الكبير ، مما يؤدى الى رفع مستوى الكفاءة الانتاجية فى الاقتصاد القومى لتستطيع الوقوف أمام المنافسة العالمية . (١)

وتهدف الدول النامية ومن بينها مصر الى تغير صورة المجتمع من مجتمع زراعى متخلف منتج للمواد الاولية فقط الى مجتمع صناعى متقدم يعمل على احلال المنتجات الصناعية الوطنية محل ماكان يستورد منها ، واشباع رغبات الشعب فى استهلاك سلع جديدة لم يتمتعوا بها من قبل ، وتصدير جزء من الانتاج الصناعى والعمل على تنمية الصادرات الصناعية لزيادة حصيلة النقد الاجنبى .

وبدراسة العلاقة بين قيمة الصادرات الصناعية والتعدينية (٢) كمتغير تابع ، وقيمة الانتاج الصناعى والتعدين كمتغير مستقل وباستخدام طريقة المربعات الصغرى حصلنا على النتائج التالية : -

$$\hat{ص}_{٣هـ} = -٢٨٤٫٣٤٢ + ٠٫٢٠٥ \underset{(٢٢٫٦٣٠)}{ع_{٢هـ}}$$

ر = ٠٫٩٧ ر^{٢} = ٠٫٩٥ ف = ٥١٢٫١٣٩

حيث $\hat{ص}_{٣هـ}$ = القيمة التقديرية للصادرات الصناعية والتعدين بالمليون جنيه فى السنة هـ

$ع_{٣هـ}$ = قيمة الانتاج الصناعى والتعدين بالمليون جنيه فى السنة هـ

حيث هـ = ١، ٢، ٣، ٠٠٠، ٢٥ ، وكانت نقطة الاصل سنة ٥٩/١٩٦٠ .

---

(١) دكتور حازم الببلاوى - جريدة الاهرام بتاريخ ١٩٨٥/١١/٢٧ ، ص ٩ .

(٢) لصعوبات احصائية ولعدم توفر بيانات للسلسلة كاملة عن الصادرات الصناعية وحدها استخدمت الدراسة مجموع الصادرات الصناعية والتعدين .

يتضح من المعادلة السابقة أن الميل الحدى لتصدير المنتجات الصناعية والتعدين يبلغ ٠٫٢٠٥ وذلك يعنى انه عند زيادة الانتاج الصناعى والتعدين بمقدار مائة مليون جنيه ، سوف يصدر منها حوالى ٢١ مليون جنيه أى أقل من الربع . ويرجع ذلك الارتفاع النسبى للميل الحدى للتصدير الى دخول البترول الخام ضمن هذه الصادرات ولكن عند استخدام الصادرات الصناعية فقط كمتغير تابع سوف يتخفض الميل الحدى للصادرات الصناعية الى ٠٫٠٦٦ ، وهو يعنى انه كل زيادة الانتاج الصناعى مقدارها ألف مليون جنيه ، سوف تزيد الصادرات الصناعية بمقدار ٦٦ مليون جنيه فقط ، وذلك معدل منخفض للغاية وهذه ظاهرة فى معظم الدول النامية ، وذلك راجع الى عوامل عديدة منها : ـ

١ ـ ضعف الكفاية الانتاجية للصناعات الحديثة فى الدول النامية وعدم قدرتها على المنافسة فى الاسواق العالمية .

٢ ـ قصور الطاقة الانتاجية عن تلبية احتياجات الطلب المحلى المتزايد وبالتالى انخفاض القدر المتاح للتصدير .

٣ ـ المعوقات المختلفة للقطاع الصناعى والسالف توضيحها .

٤ ـ عدم وجود دراسات كافية للاسواق العالمية لتحديد أولويات التصنيع والتصدير .

وتوضح المعادلة التالية العلاقة بين الصادرات الصناعية كمتغير تابع والانتاج الصناعى كمتغير مستقل خلال الفترة (١٩٧٠ ـ ٨٤/ ١٩٨٥)

$$ص^{٨}_{٤هـ} = - ١٢٥٫٢٢ + ٠٫٠٦٦ \; ع_{٣}$$

(٣١٫٤٥٥)

ر = ٠٫٩٨ ر^{٢} = ٠٫٩٦ ف = ٩٨٩٫٤٦٣

حيث $ص^{٨}_{٤هـ}$ = القيمة التقديرية للصادرات الصناعية بالمليون جنيه فى السنة هـ

$ع_{٣}$ = قيمة الانتاج الصناعى بالمليون جنيه فى السنة هـ

حيث هـ = ١ ، ٢ ، ٣ ، ٠٠٠ ، ٢٥ ، وكانت نقطة الاصل عام ٥٩/ ١٩٦٠ .

ومن المعادلة السابقة يتضح أن هناك علاقة موجبة بين الصادرات الصناعية والانتاج الصناعى ، ولقد ثبتت معنوية الميل الحدى لتصدير المنتجات الصناعية بدرجة ثقة ٩٩٪ دل معامل التحديد على أن ٩٦٪ من التغير في الصادرات الصناعية يتوقف على الانتاج الصناعى .

ومن الجدير بالذكر أن الطرق السابقة لتقدير العلاقة بين الصادرات أو الواردات والمتغيرات الرئيسية فى الاقتصاد القومى كالناتج المحلى الاجمالى والاستهلاك والانتاج والاستثمار تعتبر طرق تقديرية يمكن استخدامها للتنبؤ بالصادرات والواردات فى اطار الخطة الخمسية ، وعادة تستخدم هذه الاساليب فى المراحل الاولى للتخطيط لتعطى تقديرات اجمالية ، وبمجرد الانتهاء من وضع الخطوط العامة للخطة ، والتحقق من تناسقها بصفة عامة لابد من اعداد تقديرات تفصيلية تعتمد على الربط بين المجاميع الفرعية المكونة للمجاميع الرئيسية ولهذه الطريقة الاجمالية عيوب منها : (١)

١ ـ افتراض ثبات العلاقة بين الناتج المحلى الاجمالى والاستهلاك الوسيط .
٢ ـ افتراض ثبات العلاقة بين الاستهلاك الوسيط والواردات من السلع الوسيطة .
٣ ـ افتراض ثبات العلاقة بين الواردات الاستثمارية والاستثمار الثابت الاجمالى .
٤ ـ افتراض عدم حدوث تغيرات هيكلية فى الانتاج ، واستبعاد احتمال حدوث احلال للانتاج المحلى محل الواردات ، لذلك يجب البحث عن أساليب أخرى للتقدير .

سنرد تفصيلا ان شاء الله .

---

(١) دكتور موريس مكرم الله : طرق تقدير الواردات والصادرات واعداد ميزانية النقد الاجنبى ضمن اطار خطة التنمية الاقتصادية ، مذكرة خارجية رقم (٥٨٩) جزء ثان ، يونيو ١٩٦٥ .

١ـ ٥ تطور الميزان التجارى :

لقد انعكست تطورات وتغيرات الصادرات والواردات السلعية فى الفترة السابقة على تطور رصيد الميزان التجارى المصرى خلال الفترة(٥٩/١٩٦٠ـ٨٤/٨٥) ويبين الجدول رقم (٥) هذه التطورات ومنه يتضح الاتى :(١)

حقق الميزان التجارى خلال فترة الستينات عجزا دائما ولقد تذبذب هذا العجز من عام لاخر ولقد سجل العجز أقصاه بحوالى ٢ر١٨٦ مليون جنيه عام ٦٣/٦٤ ، وبلغ العجز أدناه بحوالى ٣ر٢٥ مليون جنيه عام ٦٠/١٩٦١ . ويقدر متوسط العجز السنوى فى الميزان التجارى خلال الستينات بحوالى ٣ر١٢٦ مليون جنيه ،ثم أخذ العجز فى الميزان التجارى المصرى اتجاها عاما تصاعديا خلال عقد السبعينات حيث قفز هذا العجز من حوالى ٠ر١٧٣ مليون جنيه عام ٧٠/١٩٧١ الى ٢ر٢٨٨٤ مليون جنيه عام ١٩٧٩ ، ومن الجدير بالملاحظة أن عجز الميزان التجارى أخذ يتضاعف اعتبارا من عام ١٩٧٤ بسبب الارتفاع الشديد فى الاسعار العالمية ، ويقدر متوسط العجز السنوى فى الميزان التجارى فى بداية النصف الاول من السبعينات(٧٠ ـ٧٣) بحوالى ١٩٧ مليون جنيه ، ثم تضاعف هذا المتوسط اكثر من سبع مرات خلال الفترة (١٩٧٤ ـ ١٩٨٠)حيث بلغ المتوسط السنوى حوالى ١٦٧٩ مليون جنيه ، ولقد بلغ العجز فى الميزان التجارى أقصاه خلال النصف الاول من الثمانينات حيث يقدر فى المتوسط بحوالى ٧ر٤١٦٢ مليون جنيها سنويا . اما نسبة تغطية الصادرات للواردات فقد كانت حوالى ٦٨٪ خلال عقد الستينات ، وانخفضت الى حوالى ٤٩٪ خلال عقد السبعينات ، ثم واصلت الانخفاض الى ٤١٪ خلال النصف الاول من الثمانينات . يتضح مما سبق ان الميزان التجارى المصرى يحقق عجزا مستمرا ،وقد ارتفع هذا العجز من ٦٦ مليون جنيه عام ٥٩/١٩٦٠ الى ١ر٤٦٥٨ مليون جنيه عام ٨٤/١٩٨٥ ،أى ان العجز قد تضاعف اكثر من سبعين مرة فى ربع قرن من الزمان ، وأمر هذا شأنه يؤدى الى تبعيه

---

(١) اعتمدت بيانات ميزان المدفوعات على نشرات البنك المركزى المصرى وهى تختلف عن بيانات الجمارك السابق ذكرها بسبب الموقوفات ،ولمزيد من الايضاح أنظر الفصل الرابع من الدراسة الجزء الخاص ببيانات متابعة الميزان التجارى .

جدول رقم (٥)

تطور الميزان التجارى للسنوات(١٩٦٠/٥٩ـ١٩٨٥/٨٤)

(بالمليون جنيه)

السنوات	الصادرات السلعية	الواردات السلعية	الميزان التجارى	نسبة التغطية %
١٩٦٠/٥٩	١٩٧,٩	٢٦٣,٩	ـ ٦٦,٠	٧٥,٠
١٩٦١/٦٠	١٨٣,٤	٢٣٥,٧	ـ ٥٢,٣	٧٧,٨
١٩٦٢/٦١	١٥٥,٤	٣٦٥,٩	ـ ٢١٠,٥	٤٢,٥
١٩٦٣/٦٢	١٩٩,٧	٣٦٧,٠	ـ ١٦٧,٣	٥٤,٤
١٩٦٤/٦٣	٢٤٣,١	٢٤٩,٣	ـ ١٨٦,٢	٩٧,٥
١٩٦٥/٦٤	٢٤٤,٨	٣٩٤,٠	ـ ١٤٩,٢	٦٢,١
١٩٦٦/٦٥	٢٥١,٠	٤٢٣,٢	ـ ١٧٢,٢	٥٩,٣
١٩٦٧/٦٦	٢٦٣,٩	٤١٤,٤	ـ ١٥٠,٥	٦٣,٧
١٩٦٨/٦٧	٢٥٣,٤	٣٨٦,٨	ـ ١٣٣,٤	٦٥,٥
١٩٦٩/٦٨	٣٠٧,٣	٣٨٤,٠	ـ ٧٦,٧	٨٠,٠
١٩٧٠/٦٩	٣٤٨,٠	٤٧٣,١	ـ ١٢٥,١	٧٣,٦
١٩٧١/٧٠	٣٥٨,٠	٥٣١,٠	ـ ١٧٣,٠	٦٧,٤
١٩٧٢/٧١	٣٦٤,٧	٥٥٥,٩	ـ ١٩١,٠	٦٥,٦
١٩٧٣	٣٩٦,٣	٦٢٢,٣	ـ ٢٢٦,٠	٦٣,٧
١٩٧٤	٦٥٣,٩	١٢٥٢,٨	ـ ٥٩٨,٩	٥٢,٢
١٩٧٥	٦١٢,٨	١٦٩١,١	ـ ١٠٧٨,٣	٣٦,٢
١٩٧٦	٦٢٩,٧	١٦٤٦,٢	ـ ١٠١٦,٥	٣٨,٣
١٩٧٧	٧٧٩,٦	١٧٦٦,٠	ـ ٩٨٦,٤	٤٤,١
١٩٧٨	٧٧٦,٢	٢٠٦٧,١	ـ ١٢٩٠,٩	٣٧,٦
١٩٧٩	١٧٥٨,٤	٤٦٤٢,٦	ـ ٢٨٨٤,٢	٣٧,٩
١٩٨٠	٢٧٧٩,٠	٦٦٧٨,٨	ـ ٣٨٩٩,٨	٤١,٦
١٩٨٢/٨١	٢٧٦٥,١	٦٥٦٩,٠	ـ ٣٨٠٣,٩	٤٢,١
١٩٨٣/٨٢	٢٦٨٢,٩	٦٣٨٢,٥	ـ ٣٦٩٩,٦	٤٢,٠
١٩٨٤/٨٣	٢٨٥٩,٨	٧٣٤٨,٨	ـ ٤٤٨٩,٠	٣٨,٩
١٩٨٥/٨٤	٢٨٣٧,٨	٧٤٩٥,٩	ـ ٤٦٥٨,١	٣٧,٩

المصدر : البيانات عن السنوات(١٩٦٠/٥٩ ـ ١٩٧٧) ـ معهد التخطيط القومى : تطور التجارة الخارجية وميزان المدفوعات . مرجع سابق .

- البيانات عن السنوات (١٩٧٨ ـ ١٩٨٥/٨٤) ـ وزارة التخطيط ـ الادارة المركزية للتجارة الخارجيـــة .

الاقتصاد القومى للخارج ، ويؤدى الى تراكم الديون ، ويجعل البلاد تحت ضغوط خارجية ، ويرجع هذا العجز فى الميزان التجارى المصرى الى الاختلالات الهيكلية الاساسية فى الاقتصاد القومى ، مثل اختلال العلاقة بين الصادرات والواردات واختلال العلاقة بين الناتج المحلى الاجمالى والانفاق عليه ، واختلال العلاقة بين الادخار والاستثمار ، واختلال الهيكل الانتاجى ... الخ ولايمكن القضاء على العجز فى الميزان التجارى بدون اصلاح هذه الاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد القومى المصرى وبالاضافة الى ماسبق فان العجز المتفاقم فى الميزان التجارى يعزى الى عوامل عديدة فى مقدمتها :

١ — دوران نسب التبادل الدولى فى معظم السنوات موضع الدراسة فى غير صالح الاقتصاد القومى حيث يمكن تميز الفترات التالية — خلال فترة الستينات حيث قدر العجز فى الميزان التجارى بحوالى ١٣٨٩٫٣ مليون جنيه ، منها حوالى ٧٨٫٣ مليون جنيه أى حوالى ٥٫٦٪ من العجز فى الميزان التجارى راجع الى اتجاه نسب التبادل الدولى فى غير صالح الاقتصاد المصرى ، وذلك كما هو مبين بالجدول رقم (٨) بالملحق الاحصائى .

— خلال النصف الاول من السبعينات بلغ العجز فى الميزان التجارى خلال الفترة (١٩٧٠ — ١٩٧٥) حوالى ٢٣٩٢٫٣ مليون جنيه ، منها حوالى ٢٥٥٫٩ مليون جنيه أى حوالى ١٠٫٧٪ من العجز فى الميزان التجارى راجع الى دوران نسب التبادل الدولى فى غير صالحنا أيضا ، وذلك كما هو مبين بالجدول رقم (٩) بالملحق الاحصائى ، وفى النصف الثانى من السبعينات بلغ العجز فى الميزان التجارى ١١٥٦٫١ مليون جنيه منها ٩٥٠٫٦ مليون جنيه وبنسبة ٨٫٥٪ من العجز فى الميزان التجارى ترجع الى نفس السبب سالف الذكر .

وفى بداية الثمانينات (١٩٨٢/٨١ - ١٩٨٥/٨٤) يقدر العجز فى الميزان التجارى بحوالى ٦ر٠ ١٦٦٥ مليون جنيه ، منها ٨ر٤١٥ مليون جنيه وبنسبة ٥ر٢٪ من العجز يعزى الى أن شروط التبادل الدولى ليست فى صالحنا وذلك كما يوضحه الجدول رقم (٩) بالملحق الاحصائى ٠

مما سبق يتضح ان اتجاه نسب التبادل فى غير صالح الاقتصاد المصرى ، فى معظم السنوات ، الامر الذى يدعو الى ضرورة اعادة النظر فى شروط التبادل الدولى وتطبيق بعض المعايير لتحسين كفاءة الصادرات والواردات ٠

٢ - جمود القطاع الزراعى بصفة عامة والصادرات الزراعية بصفة خاصة بسبب اهمال التنمية الزراعية سواء الرأسية والمتمثلة فى زيادة انتاجية وحدة المستلزمات ، أو التنمية الافقية المتمثلة فى التوسع الافقى بأستصلاح اراضى جديدة والانخفاض النسبى للاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعى ، بالاضافة الى معوقات الانتاج الزراعى وبالتالى الصادرات الزراعية ،وقد أدى ذلك من ناحية الى انخفاض الكميات المصدرة من المحاصيل التقليدية كالقطن والارز والبصل وذلك على الرغم من ارتفاع الاسعار العالمية للمحاصيل الزراعية بصفة عامة والغذائية بصفة خاصة ، ومن ناحية أخرى أدى قصور القطاع الزراعى عن مواجهة الاحتياجات المتزايدة الى زيادة الواردات من المواد الغذائية وخاصة القمح والدقيق والسكر والزيت ٠ كل هذه العوامل مجتمعة كانت السبب وراء تزايد عجز الميزان التجارى الزراعى ٠

٣ - أدت السياسات السعرية والتسويقية والانتاجية غير المناسبة فى القطاع الزراعى الى توجيه الموارد الزراعية والتركيب المحصولى نحو محاصيل ليس لمصر فيها ميزة نسبية خاصة محاصيل الاعلاف واهمال المحاصيل التى لمصر فيها ميزة نسبية وتساعد على تعظيم العائد الصافى من النقد الاجنبى بالاضافة الى تحقيق درجة معينة من الاكتفاء الذاتى ، وتوفير المواد الخام اللازمة للصناعات المصرية ٠

٤ - أدى اتباع سياسة الاحلال محل الواردات في الستينات الى تزايد الاعتماد على العالم الخارجي لتزويد الاقتصاد القومي بحاجته من المواد الخام والسلع الوسيطة اللازمة لانتاج الكثير من الصناعات ، وبالتالي أصبح التزايد في استيراد هذه السلع أحد الاسباب الهامة لاختلال الميزان التجاري .

٥ - تزايد الواردات الاستهلاكية نتيجة للزيادة السكانية والزيادة في الدخول النقدية من جهة وعجز الانتاج الصناعي عن مواجهة هذه الزيادة في الاستهلاك من جهة أخرى .

٦ - الاختلال الهيكلي في التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات السلعية ، حيث كانت معظم الصادرات المصرية في معظم سنوات الدراسة تتجه الى دول الكتلة الشرقية حيث تسوى عن طريق اتفاقيات التجارة والدفع ، بينما معظم الواردات السلعية تحصل عليها من الدول الغربية يتم تسويتها بالعملات الحرة ، وبالتالي لم يمكن تحويل الفائض الحسابي مع الدول الاشتراكية لتمويه العجز مع دول العملات الحرة .

١-٦ علاقة الصادرات والواردات والناتج القومي الاجمالي :

لقد ترتب على عدم الربط بين المتغيرات الاقتصادية الثلاث الصادرات والناتج المحلي الاجمالي والواردات خلال مايقرب من ربع قرن من الزمان الى تزايد العجز في الميزان التجاري وتزايد اعتماد الاقتصاد المصري على الخارج ، ويمكن القول بصفة عامة انه خلال الفترة (٥٩/١٩٦٠ - ٨٤/١٩٨٥) أن معدل النمو في الصادرات كان أقل من معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي ، وكان معدل النمو في الواردات اكبر من معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي ويصوره الجدول رقم (٦) ملخص لهذه العلاقة .

جدول رقم (٦)

متوسط معدل النمو السنوى للصادرات والناتج المحلى الاجمالى والواردات

السنوات	متوسط معدل النمو السنوى ٪		
	الصادرات	الناتج المحلى الاجمالى	الواردات
١٩٦٠/٥٩ - ١٩٧٠/٦٩	٦ر٧	٦ر٤	٨ر٦
١٩٧٠/٦٩ - ١٩٧٩	-٩ر٠	٦ر٦	٥ر٥
١٩٨٠ - ١٩٨٥/٨٤	٦ر٦	١٨ر٧	٣٠ر٢

المصدر : جمعت وحسبت من تقارير المتابعة للخطط السنوية - وزارة التخطيط .

ومن المعلوم انه فى المراحل الاولى للتنمية تتطلب برامج الاستثمار الى مزيد من الواردات الاستثمارية ، ولتخفيف العجز فى الميزان التجارى يجب العمل على رفع معدلات النمو فى الصادرات وتشجيعها وازالة معوقات التصدير ، والحد من معدلات النمو فى الواردات الاستهلاكية والوسيطة وترشيدها مع ضرورة ربطها بمعدل النمو فى الناتج المحلى الاجمالى بحيث يسبق معدل النمو فى الصادرات السلعية معدل النمو فى الناتج المحلى الاجمالى ، ويتأخر معدل النمو فى الواردات عن معدل النمو فى الناتج المحلى الاجمالى .

١-٧ تطور ميزان المدفوعات :

يشمل ميزان المدفوعات كما هو مبين فى الجدول رقم (٧) على رصيد الميزان التجارى والذى يتكون من الصادرات والواردات السلعية ، ورصيد ميزان الخدمات ويشمل على الصادرات والواردات غير المنظورة ورصيد العمليات الجارية والذى يجمع رصيد المعاملات المنظورة وغير المنظورة ، ثم رصيد التحويلات من والى الخارج ، وبأضافة رصيد العمليات الجارية الى رصيد التحويلات نحصل على الرصيد الذى يعكس مدى اعتماد الاقتصاد على طاقاته الانتاجية أو على العالم الخارجى ، أما بقية بنود ميزان المدفوعات وتشمل العمليات الرأسمالية ، والتغير فى صافى الاصول الاجنبية فهى دالة فى بنود العمليات الجارية (أو بمعنى آخر متغير تابع لبنود العمليات الجارية) ويعكس كيفية مواجهة العجز فى رصيد فى العمليات الجارية والذى تعانى منه معظم الدول النامية ومنها مصر .

وبدراسة بيانات ميزان العمليات الجارية والتحويلات يتضح أن الرصيد سجل عجزا مستمرا خلال عقد الستينات وان كان يتذبذب من عام لاخر ، ولقد تراوح العجز بين حد أقصى بلغ ١٤٠ مليون جنيه عام ١٩٦٤/٦٣ ، وحد أدنى بلغ ٢١ر١ مليون جنيه عام ١٩٧٠/٦٩ ، كذلك سجل رصيد العمليات الجارية والتحويلات عجزا متزايدا خلال السبعينات (باستثناء عام ١٩٧٣ حيث سجل فائضا قدره ٣٠ر٤ مليون جنيه) وذلك راجع الى الدعم العربى ، حيث زاد العجز من ٩٤ر١ مليون جنيه عام ١٩٧١/٧٠ الى حوالى ١٠٨٧ر٧ مليون جنيه عام ١٩٨١/١٩٨٠ ، أى ان العجز قد تضاعف اكثر من احدى عشره مرة ونصف خلال السبعينات ، ولقد كان للارتفاع النهستيرى للاسعار العالمية اعتبارا من عام ١٩٧٣ أثر واضح على تزايد العجز فى رصيد العمليات الجارية من ناحية ، ومن ناحية أخرى فقد خفف الدعم العربى الموجه من الدول العربية الى مصر لازالة آثار عدوان ١٩٦٧ من حده ذلك العجز المتزايد فى ميزان العمليات الجارية ، ولقد توقف الدعم العربى فى عام ١٩٧٧ بسبب مبادرة السلام المصرية ، وفى عام ١٩٨٢/٨١ ، سجل عجز العمليات الجارية والتحويلات رقما قياسيا حيث بلغ ١٨٣١ مليون جنيه محققا أعلى عجز فى تاريخ

جدول رقم (٧)

ملخص ميزان المدفوعات للسنوات ١٩٦٠/٥٩ ـ ١٩٧٧

" بالمليون جنيه "

البيان	٦٠/٥٩	٦١/٦٠	٦٢/٦١	٦٣/٦٢	٦٤/٦٣	٦٥/٦٤	٦٦/٦٥	٦٧/٦٦	٦٨/٦٧	٦٩/٦٨	٧٠/٦٩	٧١/٧٠	٧٢/٧١	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧
المعاملات الجارية																		
حصيلة الصادرات (١)	١٩٢ر١	١٨٣ر٤	١٥٥ر٤	١٩٩ر٧	٢٤٣ر٥	٢٤٤ر٨	٢٥١ر٠	٢٦٢ر٩	٢٥٤ر٤	٣٠٧ر٣	٣٤٨ر٠	٣٥٨ر٠	٣٦٤ر٧	٣٩٦ر٣	٦٥٣ر٩	٦١٢ر٨	٦٢٩ر٧	٧٧٩ر٦
مدفوعات عن الواردات (١)	٢٦٣ر١	٢٣٥ر٧	٢٦٥ر٩	٣٦٢ر٠	٤٢١ر٣	٣٩٤ر٠	٤٢٣ر٢	٤١٤ر٤	٣٨٦ر٨	٣٨٤ر٠	٤٧٣ر١	٥٣١ر٠	٥٥٥ر١	٦٢٦ر٣	١٢٥٣ر٨	١١٩١ر١	١٦٤١ر٢	١٧٦١ر٠
الرصيد	ـ٦٦ر٠	ـ٥١ر٣	ـ١١٥ر٠	ـ١٦٧ر٣	ـ١٨٦ر٣	ـ١٤٩ر٤	ـ١٧١ر٢	ـ١٥٠ر٥	ـ١٣٣ر٤	ـ٧٦ر٢	ـ١٢٥ر١	ـ١٧٣ر٠	ـ١٩١ر٢	ـ٢٢٦ر٠	ـ٥٩٨ر١	ـ٧٨ر٣	ـ١٠١٦ر٥	ـ١٨٦ر٤
المعاملات غير المنظورة																		
التحصلات	٩٨ر١	٩٧ر٤	١٤ر٤	١٣٠ر٧	١٤٣ر٢	١٥٤ر٣	١٥٩ر٤	١٧٤ر١	٥٨ر٥	٦٧ر٢	٧٤ر٠	٧٤ر٤	٨٤ر٨	١٦٦ر٤	٢٧٧ر٦	٤٢٢ر٥	٧٧٣ر٤	١٩٨ر٥
المدفوعات	٥٨ر١	٣٩ر٢	٦٠ر٣	٧٨ر٦	٩٢ر١	١٠٣ر٨	١٠٢ر٧	١٠٢ر٧	٨٠ر٠	٩٢ر١	١٠٩ر٣	١١٣ر٨	١٢٢ر١	١٩٣ر٧	٢١١ر٤	٣١٢ر٨	٣٤٩ر٦	٥٠٥ر٢
الرصيد	٤٠ر٠٠	٤٠ر٥٠	٣٤ر١٠	٥٢ر١٠	٤٣ر٠٠	٦٢ر٢٠	٥٥ر٦٠	٧١ر٢٠	٢١ر٥٠	٢٥ر٧٠	٣٥ر٣٠	٣١ر٤٠	٣٧ر٣٠	٢ر٧٠	٦٦ر٢٠	١٠٩ر٧٠	٤٢٣ر٥٠	٤٩٣ر٣٠
رصيد المعاملات الجارية	ـ٢١ر٠٠	ـ٢٦ر١٠	ـ٢٦ر١٠	ـ١١٥ر٢٠	ـ١٤٠ر١٠	ـ٨٧ر٠٠	ـ١١٦ر١٠	ـ٧٩ر٣٠	ـ١٥٤ر١٠	ـ١٠٢ر١٠	ـ١٦٠ر٠٠	ـ٢١٢ر٤٠	ـ٢٢٨ر٥٠	ـ٢٢٣ر٣٠	ـ٥٣٢ر٧٠	ـ٦٦٨ر٦٠	ـ٥٩٢ر٠٠	ـ٤٩٣ر١٠
التحويلات:	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ
رصيد المعاملات الجارية والتحويلات	ـ٢١ر٠٠	ـ٢٦ر١٠	ـ٢٦ر١٠	ـ١١٥ر٢٠	ـ١٤٠ر٦٠	ـ٨٧ر٠٠	ـ١١٦ر١٠	ـ٧٩ر٣٠	ـ١٥٤ر١٠	ـ١٠٢ر١٠	ـ١٦٠ر٠٠	ـ٢١٢ر٤٠	ـ٢٢٨ر٥٠	ـ٢٢٣ر٣٠	ـ٥٣٢ر٧٠	ـ٦٦٨ر٦٠	ـ٥٩٢ر٠٠	ـ٤٩٣ر١٠
المعاملات الرأسمالية:																		
من الخارج	٣٨ر٩	٣٠ر١	٦٩ر٧	١٤٦ر١	٢١٢ر٥	١٦١ر٥	١٥٣ر١	١٣٣ر٤	١٣ر٢	٩١ر١	١٤٣ر١	١٨٩ر١	٢٠٩ر٢	٢٣١ر٩	٤٤٣ر٢	١٠٣٧ر٠	٦٧١ر١	١١٤٨ر٦
الى الخارج	٣٤ر٢	١٠ر٢	١٠ر٢	٦٦ر٢	١١٤ر٣	٨١ر٥	٥١ر٧	٦٤ر٦	٧٢ر١	١١٠ر٦	١٢٤ر٤	١٦٣ر٩	١٧٥ر٥	١٨١ر٢	٢٨٥ر٥	٢٤١ر٧	٣٢٥ر٤	٢٦٠ر٢
الرصيد	٣ر٧٠	٢٩ر٥٠	٥٨ر٨٠	٧١ر١٠	١٠٣ر٢٠	٧٥ر٠٠	١٠١ر٤٠	٦٨ر٨٠	٢١ر٠٠	١٤ر٥٠	١٨ر٢٠	٢٦ر٠٠	٣٣ر٧٠	٨٥ر٧٠	١٥٢ر٧٠	٦١٥ر٣٠	٣٤٦ر٠٠	٣٨٨ر٠٠
مخصصات حقوق السحب الخاصة	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	١١ر٠٠	٤ر٩٠	١ر٣٠	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ
اجمالى القانون والعجز	ـ٢٢ر٣	ـ٢ر٣	ـ١٧ر١	ـ٣٥ر٣	ـ٣٢ر٤	ـ١٢ر٠	ـ١٥ر٢	١٩ر٦٠	ـ٥٠ر٣	ـ٨ر٣	٨ر٦٠	ـ٦٣ر٢	ـ٦٣ر٢	١١٦ر١٠	٣٠ر٢٠	١٤٨ر٠٠	٣١ر١٠	٦٩ر١٠

تابع جدول رقم (٧)

طخص ميزان المدفوعات للسنوات (١٩٧٨ ـ ٨٤/١٩٨٥)

(بالمليون جنيه)

البيان	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨١/٨٠	٨٢/٨١ *	٨٣/٨٢	٨٤/٨٣	١٩٨٥/٨٤ **
المعاملات الجارية :							
حصيلة الصادرات	٧٧٦ر٢	١٧٥٨ر٤	٢٧٧٩ر٠	٢٧٦٥ر١	٢٦٨٢ر٩	٢٨٥٩ر٨	٢٨٣٧ر٨
مدفوعات عن الواردات	٢٠٦٧ر١	٤٦٧٢ر٦	٦٦٧٨ر٨	٦٥٦٩ر٠	٦٣٨٢ر٥	٧٣٤٨ر٨	٧٤٩٥ر٩
الرصيد	ـ ١٢٩٠ر٩	ـ ٢٩١٤ر٢	ـ ٣٨٩٩ر٨	ـ ٣٨٠٣ر٩	ـ ٣٦٩٩ر٦	ـ ٤٤٨٩ر٠	ـ ٤٦٥٨ر١
المعاملات غير المنظورة :							
المتحصلات	١٣٤٨ر٣	٢٨٥٦ر٠	٤٤٤٩ر٣	٣٩٧٤ر٨	٥٢٠٩ر٧	٥٨٧٣ر١	٥٦٠٠ر٢
المدفوعات	٥٥٥ر٨	١٠٦٥ر٧	١٦٨١ر٦	٢٠٣٧ر٦	٢٢٨٢ر٠	٢٥٠٠ر٢	٢٤٠٢ر٧
الرصيد	+ ٧٩٢ر٥	+ ١٧٩٠ر٣	+ ٢٧٦٧ر٧	+ ١٩٣٧ر٢	+ ٢٩٢٧ر٧	+ ٣٣٧٢ر٩	+ ٣١٩٧ر٥
رصيد المعاملات الجارية	ـ ٤٩٨ر٤	ـ ١١٢٣ر٩	ـ ١١٣٢ر١	ـ ١٨٦٦ر٧	ـ ٧٧١ر٩	ـ ١١١٦ر١	ـ ١٤٦٠ر٦
التحويلات	+ ١٣٥ر٠	+ ٦٢ر١	+ ٤٤ر٣	+ ٣٥ر٧	+ ١٧ر٩	+ ١٨ر٣	+ ١٥٥ر٠
رصيد المعاملات الجارية والتحويلات	ـ ٣٦٣ر٤	ـ ١٠٦١ر٨	ـ ١٠٨٧ر٧	ـ ١٨٣١ر٠	ـ ٧٥٤ر٠	ـ ١٠٩٧ر٨	ـ ١٣٠٥ر١

المصدر : وزارة التخطيط ـ سجلات الادارة المركزية للتجارية الخارجية ـ حيث أعتمدت على بيانات البنك المركزى المصرى .

(١) تشمل التجارة العابرة .

* البيانات من ١٩٨٠/١٩٨١ حتى ٨٤/١٩٨٥ على أساس أسعار الصرف المعلنه من البنك المركزى اعتبارا من أول أغسطس ١٩٨١ .

** تقديرى .

مصر ، ثم تراجع هذا العجز الى ٧٥٤ فى عام ١٩٨٣/٨٢ السنة الاولى للخطة الخمسية (١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦) ، وأخذ عجز العمليات الجارية والتحويلات يتزايد حتى وصل الى ٨ر١٠٩٧ ، ١ر١٣٠٥ فى ١٩٨٤/٨٣ ، ١٩٨٥/٨٤ على التوالى .

ومن الجدير بالملاحظة أن ميزان العمليات المنظورة لعب دورا هاما فى تخفيف عجز العمليات الجارية الناجم عن العجز المتزايد للميزان التجارى سالف الذكر حيث ارتفع الرصيد الايجابى لميزان العمليات غير المنظورة من ٤٠ مليون جنيه عام ١٩٦٠/٥٩ الى ٥ر٣١٩٧ مليون جنيه عام ١٩٨٥/٨٤ ، أى انه تضاعف حوالى ثمانون مرة خلال خمسة وعشرون عاما ، ويرجع ذلك الى المتحصلات غير المنظورة (المتمثلة فى رسوم المرور فى قناة السويس والسياحة والملاحة والتأمين والفوائد والارباح) التى زادت بمعدلات أعلى من معدلات الزيادة فى المدفوعات غير المنظورة ، حيث زادت المتحصلات غير المنظورة من ٤ر٩٨ مليون جنيه عام ١٩٦٠/٥٩ الى ٢ر٥٦٠٠ مليون جنيه عام ١٩٨٥/٨٤ ، أى انها تضاعفت سبعه وخمسون مره ، فى حين المدفوعات غير المنظورة (والمتمثلة فى الفوائد والارباح ومصروفات الحكومة فى الخارج والسياحة والتحويلات والاعانات والملاحة والتأمين والافلام السينمائية) زادت من ٤ر٥٨ مليون جنيه عام ١٩٦٠/٥٩ الى ٧ر٢٤٠٢ عام ١٩٨٥/٨٤ ، أى انها تضاعفت واحد وأربعون مرة فقط .

ويعتبر تحويلات المصريين العاملين فى الخارج من أهم بنود المتحصلات غير المنظورة حيث زادت هذه المتحصلات من ٦ مليون جنيه عام ١٩٦٠/٥٩ الى ١ر١٥ مليون جنيه عام ١٩٧٠/٦٩ ، أى انها تضاعفت مرتين ونصف خلال عقد الستينات ، ثم تضاعفت هذه التحويلات ١٣٩ مرة خلال عقد السبعينات حيث بلغت ٤ر١٧٦٣ مليون جنيه عام ١٩٧٩ ، وأخيرا ارتفعت تحويلات المصريين من ٣ر٧٢٢٨ مليون جنيه عام ١٩٨١/٨٠ الى ٨٤٣٨ مليون جنيه عام ١٩٨٥/٨٤ وبنسبة زيادة ٧ر١٦٪ ويمكن زيادة تحويلات المصريين فى الخارج اذا اتخذت سياسات اقتصادية مناسبة لتشجيعهم على تحويل مدخراتهم من خلال القنوات الشرعية وفى مقدمتها سياسات سعر الصرف .

وتأتى السياحة والمتحصلات الاخرى فى المرتبة الثانية بين بنود المتحصلات غير المنظورة حيث زادت من ٦ر٣١ مليون جنيه عام ١٩٦٠/٥٩ الى ٦ر٥٤ مليون جنيه عام ١٩٧٠/٦٩ وبنسبة زيادة ٧٣٪ ٠ ولقد تضاعفت متحصلات السياحة والاخرى خلال عقد السبعينات مايقرب من عشره مرات ٠ حيث ارتفعت ايرادات السياحة من ٢ر٥٦ مليون جنيه عام ١٩٧١/٧٠ الى حوالى ٧ر٥٥٩ مليون جنيه عام ١٩٧٩ ٠ ثم زادت ايرادات السياحة من ٢ر١٠٣٦ مليون جنيه عام ١٩٨١/٨٠ الى ٤ر١١٢٣ مليون جنيه عام ١٩٨٥/٨٤ وبنسبة زيادة ٤ر٨٪ ٠ وفى الامكان تنمية ايرادات السياحة بزيادة الطاقة الفندقية ٠ وتركيز السياحة على الشواطى المصرية الواسعة ٠ وعمل زيارات لمشاهدة الاثار المصرية الفرعونية والقبطية والاسلامية والمشروعات الجديدة ومعالم المدن الرئيسية ٠ مع تنمية السياحة الجلاجية والدينية والرياضية وسياحة المؤتمرات وسياحة الحوافز ٠ وفى نفس الوقت يجب حساب العائد الصافى للسياحة حيث انه فى مقابل ايرادات السياحة سالفة الذكر يوجد عناصر تكلفة مثل الاستثمارات اللازمة للمرافق السياحية والمتطلبات الانتاجية لتشغيلها والاحتياجات الاستهلاكية للسياح ٠ وزيادة الضغط على المرافق العامة ٠ بالاضافة الى بعض الاثار الاجتماعية السلبية خاصة من الفئات السياحية التى تقصد اللهو والمتعة لا الثقافة والترفيه ٠

وتأتى ايرادات المرور فى قناة السويس فى المرتبة الثالثة فمنذ اعادة افتتاحها فى يونيو ١٩٧٥ زادت هذه الايرادات من ٢ر١٢١ مليون جنيه عام ١٩٧٦ الى ٧ر٦٢٧ مليون جنيه عام ١٩٨٥/٨٤ اى تضاعفت ايرادات القناه اكثر من خمسة مرات خلال هذه الفترة ٠ ويرجع ذلك الى زيادة رسوم المرور فى القناة نتيجة تنفيذ المرحلة الاولى والثانية لمشروع تطوير قناة السويس لزيادة الغاطس والسماح بمرور السفن ذات الحمولات الكبيرة ٠ ومن المعلوم ان هناك حدود لامكان زيادة رسوم المرور فى قناة السويس يجب الا تتعداها ليس هنا مجال تناولها ٠

ويلاحظ ان متحصلات الملاحة أخذت اتجاها عاما تصاعديا اعتبارا من عام ١٩٧٥ حيث زادت من حوالى ٦ر٢٢ مليون جنيه الى ٧ر٤٦١ مليون جنيه عام ١٩٨٥/٨٤ أى انها تضاعفت اكثر من عشرين مرة خلال عشره سنوات ٠

وفى حالة المدفوعات من ميزان العمليات غير المنظورة يحتل بند المدفوعات الاخرى (والتى من بينها أجور الخبراء الاجانب ومبالغ معاد تحويلها) المرتبة الاولى ، حيث تقلبت هذه المدفوعات بين الزيادة والنقصان خلال الفترة (٥٩/١٩٦٠ - ١٩٧٣) حيث بلغت هذه المدفوعات أقصاها بحوالى ٣٨ر٠ مليون جنيه عام ١٩٧٣ ، ويلاحظ أن بند المدفوعات الاخرى أخذ اتجاها عاما تصاعديا خلال الفترة (١٩٧٤ - ٨٤/٨٥) حيث زادت من ٣٠ مليون جنيه فى عام ١٩٧٤ الى ٢ر٩٧٥ عام ٨٤/١٩٨٥ ، أى انها تضاعفت ٢٢ر٠ مرة خلال عشره سنوات ، الأمر الذى يدعو الى ضرورة ترشيده .

ثم يأتى بند فوائد القروض وأرباح الاستثمارات الاجنبية فى المرتبة الثانية بين بنود المدفوعات غير المنظورة ويمكن القول ان هذا البند من المدفوعات غير المنظورة يأخذ اتجاها عاما تصاعديا خلال فترة الدراسة ، حيث زاد من ٦ر٢ مليون جنيه عام ٥٩/١٩٦٠ الى ٦ر٢٨ مليون جنيه عام ٦٩/١٩٧٠ وهذا يعنى أن مدفوعات الفوائد والارباح تضاعفت احدى عشر مره خلال عقد الستينات ، وفى السبعينات تضاعفت قيمة هذه المدفوعات عشرة مرات تقريبا ، حيث زادت من حوالى ١ر٣١ مليون جنيه عام ٧٠/١٩٧١ الى ٥ر٢٩٩ مليون جنيه عام ١٩٧٩ ، ثم زادت مدفوعات الفوائد والارباح والايرادات الاخرى من ٨ر٥٣٢ مليون جنيه عام ٨٠/١٩٨١ الى ٨ر٧١٤ مليون جنيه عام ٨٤/١٩٨٥ وبنسبة زيادة ٣٤٪ خلال خمس سنوات ، ومن الجدير بالذكر أن نسبة مدفوعات الفوائد والارباح الى الصادرات السلعية قد زادت من ٣ر١٪ فى بداية الستينات الى ٢ر٨٪ فى نهاية الستينات ، ثم ارتفعت هذه النسبة الى ١٧٪ فى نهاية السبعينات وبلغت هذه المدفوعات مايزيد عن ربع الصادرات السلعية فى بداية الثمانينات ، وهذا حد لايجب تجاوزه ويجب دراسة شروط القروض بعناية وترشيد استخداماتها .

وتحتل مصروفات الحكومة المرتبة الثالثة بين بنود المدفوعات غير المنظورة حيث زادت من ٧ر٢٢ مليون جنيه عام ١٩٧٣ الى ٩ر٢٢٣ مليون جنيه عام ٨٤/١٩٨٥ ، حيث تضاعفت عشرة مرات تقريبا خلال ١٢ عاما ، الامر الذى يدعو الى ضرورة ترشيد المصروفات الحكومية على البعثات الدبلوماسية والثقافية والتجارية فى الخارج .

ولقد تراوحت المدفوعات السياحية والتحويلات والاعانات خلال الستينات بين ٦ر٥ مليون جنيه كحد أدنى عام ١٩٦٨/٦٧ وحوالى ٤٨ر٤ مليون جنيه كحد أقصى عام ٧٠/٦٩ ، ثم أخذت هذه المدفوعات اتجاها متزايد خلال السبعينات حيث ارتفعت من حوالى ٣ر٨ مليون جنيه عام ١٩٧١/٧٠ الى ١٩٩ر١ مليون جنيه عام ١٩٨١/٨٠ ، أى انها تضاعفت ٢٤ مرة خلال عشر سنوات ، ثم زادت مدفوعات السياحة وتحويلات الاعانات من ١٨١ر٤ مليون جنيه عام ١٩٨٣/٨٢ الى ٢٢٣ر٩ مليون جنيه عام ١٩٨٥/٨٤ وبنسبة زيادة ٢٣٪ ، لذلك يجب ترشيد المدفوعات السياحية وخاصة فى ظل ظروف ندرة الموارد التى تمر بها البلاد بسبب انخفاض عوائد البترول وتحويلات المصريين العاملين بالخارج والسياحة - وفى نفس الوقت لقد تضاعفت المدفوعات الغير منظورة اللازمة للملاحة ونفقات شحن الصادرات والتأمين عليها .

مما سبق يتضح أهمية الدور الذى يلعبه رصيد ميزان العمليات غير المنظورة فى تخفيف عبء العجز فى الميزان التجارى والذى يعكس أثر الاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد القومى والتى يمكن تصحيحها فى المدى المتوسط أو الطويل ، بالاضافة الى دوران شروط التبادل الدولى فى غير صالحنا والتى يمكن تصحيحها فى المدى القصير والمتوسط من خلال رفع كفاءة قطاع التجارة الخارجية وتطبيق المعايير المناسبة لتحديد أولويات الصادرات والواردات والتوزيع الجغرافى الامثل بهدف تعظيم صافى العائد القومى من عمليات التجارة الخارجية .

الفصل الثانـــى

أساليب تخطيط التجارة الخارجيـــة فـــى جمهورية مصر العربيـــة

الفصل الثانى

أساليب تخطيط التجارة الخارجية فى جمهورية مصر العربية

٢ـ١ الموازين السلعية كأسلوب لتخطيط التجارة الخارجية :

٢ـ١ـ١ تمهيد

تعتمد خطة التنمية الخمسية والسنوية فى جمهورية مصر العربية على الموازين السلعية كأداه لاختبار التوازن العينى التفصيلى لها ، وذلك بالاضافة الى الموازين الاخرى المالية والبشرية ، وتجرى التوازنات العينية من خلال التعرف على التدفقات السلعية بين القطاعات الانتاجية ، وبين قطاعات الطلب النهائى للتحقق من امكانية وفاء القطاعات بالاحتياجات بما فى ذلك الصادرات ، فضلا عن تغطية تلك الاحتياجات بالواردات . وتعتبر الموازين السلعية أحد الادوات المستخدمة فى تخطيط الجانب المادى فى التجارة الخارجية ، حيث أن الصادرات أحد بنود الاستخدامات والواردات أحد بنود الموارد . ويتوقف شكل وتبويب الموازين السلعية على الغرض المستهدف من هذه الموازين ، أو على الخصائص المرغوب ابرازها او تتبعها ، لهذا لابد ان يكون كل ميزان سلعى أو مجموعة موازين سلعية ترجمة خصيصا للاغراض التحليلية المستهدفة حتى يمكن ان تستخدم فى أغراض التخطيط بصورة ترفع من كفاءتها [1] . ويتكون الميزان السلعى من جانبين ، الجانب الاول يمثل العرض ويشمل الموارد أى اجمالى عرض السلعة سواء كان محليا أو مستوردا ، والجانب الثانى للميزان السلعى يمثل الطلب أو مختلف أوجه الاستخدامات لهذه السلعة سواء كان محليا أو للتصدير للخارج ، وفيما يلى صوره لهيكل الميزان السلعى الكمى والذى يوضح جانب الموارد والاستخدامات الكمية .

٢ـ١ـ٢ هيكل الميزان السلعى :

اسم السلعة =

الفتـــرة =

وحدة القياس =

---

(١) محمد فتحى ياقوت خافيه = الموازين السلعية تبريرها النظرى والتاريخى ووصف الجداول مذكرة رقم (٨٣٧) ، معهد التخطيط القومى ، مايـــو ١٩٦٨ ص ٢٥ .

الموارد	الاستخدامات
١ - مخزون أول المدة	١ - الاستهلاك النهائى
٢ - الانتاج المحلى	- العائلى
٣ - الواردات	- الحكومى
٤ - موارد أخرى	٢ - الاستهلاك الوسيط
	٣ - الاستثمار
	٤ - الصادرات
	٥ - مخزون آخر المدة
اجمالى الموارد	اجمالى الاستخدامات

ويشمل جانب الموارد على مخزون أول المدة سواء كان هذا المخزون لدى المنتج لهذه السلعة أو لدى المستهلك ، كذلك يشمل جانب الموارد على الانتاج المحلى لهذه السلعة خلال الفترة الانتاجية ، ويضاف الى ذلك واردات البلد من هذه السلعة خلال الفترة الخاصة بالميزان السلعى .

اما جانب الاستخدامات فى الميزان السلعى فيشمل على الاستهلاك النهائى سواء كان ذلك للقطاع الخاص أو القطاع العام ، وكذلك الاستهلاك الوسيط [1] وهو يمثل احتياجات القطاعات الانتاجية وتتحدد هذه الاحتياجات بالمعاملات الفنية فى كل نشاط انتاجى ، وأيضا يحتوى هذا الجانب على الاستثمارات سواء كانت فى صورتها التراكمية او على شكل احتياطيات ، ويضاف الى ذلك الصادرات السلعية ومخزون آخر المدة سواء كان ذلك المخزون لدى المنتج أو المستخدم .

---

(1) See D. Schulmeister and Other: The use of Commodity Balances in Foreign Trade Planning , INP. Mema.No.1000, November 1971,P.3.

ويهدف تركيب الموازين السلعية الى التعرف على امكانية تنفيذ المشروعات وتوفير السلع الوسيطة والاستهلاكية بما يضمن الحد من الواردات وزيادة الصادرات فى ظل نمط استهلاكى مستهدف . وتعتبر الموازين السلعية أداه للتحقق من مقابله الموارد السلعية المتاحة للاستخدامات المطلوبة لتحقيق الاهداف المحددة فى الخطة . ويعتقد البعض أن تحديد أهداف الصادرات والواردات يتم باعتبارها عناصر موازنة فقط ، حيث تتحدد واردات سلعه ما على أساس تغطية العجز بين الموارد والاستخدامات لتلك السلعة ، وتتحدد الصادرات من سلعة ما على أساس الفائض المتاح للتصدير ، ان هذا الاعتقاد لا يتعارض فقط مع الدور الايجابى الذى تلعبه التجارة الخارجية فى التنمية الاقتصادية باعتبارها أحد عوامل النمو الاستيراتيجية ، وبأعتبار أن تخطيط التجارة الخارجية مدخلا رئيسيا فى تخطيط التنمية ، ولكن يتعارض أيضا مع الهدف الرئيسى من الموازين السلعية وهو التحقق من مقابلة الموارد السلعية المتاحة للاستخدامات المطلوبة لتحقيق الاهداف المحددة فى الخطة [1] .

وعلى الرغم من أن الموازين السلعية لا تستخدم لتحديد الأهداف لكنها تعدل وتغير من الاهداف بطريقة غير مباشره ، حيث يلزم تعديل بنود الموارد والاستخدامات للوصول الى الصورة التوازنية المستهدفة ، وهذا يؤدى الى سلسلة من التعديلات على مختلف بنود الموارد والاستخدامات لكثير من السلع الاخرى ، الامر الذى يؤدى فى النهاية الى اعادة تحديد الاهداف ، وقد تتم هذه التعديلات بطريقة توحى بأن أهداف الصادرات والواردات تتحدد باعتبارها عناصر موازنة .

---

(١) د . الفونس عزيز : محاضرات فى تخطيط التجارة الخارجية - مذكرة داخلية رقم (٣١٨) معهد التخطيط القومى ، يونيو ١٩٧٣ ، ص ٥٤ ، ٥٥ .

٢-١-٣ - الصورة التفصيلية للموازين السلعية :

تتوقف درجة التفصيل للموازين السلعية على مرحلة النمو التى يمر بها الاقتصاد حيث تزيد درجة التفصيل فى الدول المتقدمة صناعيا وتقل فى الدول النامية ومن ناحية ثانية تكون الموازين السلعية فى الخطة السنوية أكثر تفصيلا عنها فى الخطة الخمسية ، ومن جهة ثالثة تكون الموازين فى المؤسسات والشركات أكثر تفصيلا من تلك المعده على مستوى القطاعات وبالتالى فان وزارة التخطيط تعد موازين أقل تفصيلا ، وتختلف درجة التفصيل باختلاف أهداف ودور الموازين فى التخطيط والمتابعة ، كذلك باختلاف الخبره السابقة فى استخدام تفصيل معين ، ويضاف الى ذلك اختلاف التفصيل بأختلاف الصورة التوقعية للتنمية فى المستقبل (١) .

وفى ضوء القصور الشديد فى البيانات والاحصاءات اللازمة لبناء موازين سلعية تفصيلية شامله ، وفى غياب تخطيط متكامل للأسعار يأخذ فى الاعتبار التضخم الذى عانى منه الاقتصاد المصرى نتيجة اعتماده فى كثير من الاحتياجات على الواردات من العالم الخارجى وذلك بسبب قصور الجهاز الانتاجى عن الوفاء باحتياجات المجتمع من السلع بالاضافة الى عدم تمثيل الارقام القياسية بمختلف أنواعها لتغيرات الاسعار حيث أنها تتحيز الى الاسعار الرسمية ولاتعكس أسعار التعامل فى السوق ، أصبح من المتعذر اجراء توازن عام وتفصيلى للموارد والاستخدامات من واقع الموازين السلعية .

وعلى الرغم من تلك الصعوبات أمكن اعداد موازين لبعض السلع التى لها أهمية استراتيجية وضرورية بمعنى انها تقع ضمن سلسلة متكاملة من العلاقات الامامية والخلفية ولها وزن نسبى كبير بالنسبة للسلع المصدره أو المستوردة فى الاقتصاد المصرى وذلك بالكم دون القيمة وبالقدر الذى سمحت به البيانات ، حيث امكن تركيب ١٣٦ ميزانا سلعيا موزعه على ١١ قطاعا على النحو التالى : -

---

(١) See Dr. D.schulmeister and others: The Use of Commodity Balances in Foreign Trade Planning , INP, Memo. No.1000, November 1971. P.5 .

١ - قطاع السلع الزراعية : وتشمل ٣٣ سلعة منها القمح - الدقيق الفاخر - الشعير الذرة الشامية - الذرة الرفيعة - أرز شعير - فول - عدس قطن زهر - فول سوداني - سمسم - عباد الشمس - فول الصويا بذرة الكتان - قصب السكر - بصل - خضر - فاكهة وملح - اللبن - الشاي - جوت خام - لحوم ماشية - لحوم دواجن - بيض - اسماك - صوف شعر - الترمس - الحمص - الحلبة .

٢ - قطاع التعدين والحراريات : ويشمل ٢ سلع هي : خام الحديد المركز - خام الفوسفات المركز - ملح الطعام - خام الجبس - فحم حجري - كبريت - خام الالومنيا

٣ - قطاع الحلج والكبس ويشمل ٣ سلع هي : القطن الشعر - بذرة القطن - قطن سكرتو .

٤ - قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات والسجاير ويشمل ٢٢ سلعة منها : السكر المكرر المولاس - الارز المضروب - زيت بذرة القطن - سلى صناعي - علف الحيوان - المكرونة - بصل مجفف - كسب بذرة القطن - السجاير - البيرة - خضر وفواكه

٥ - قطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة ويشمل ١٢ سلعة هي : غزل قطن - منسوجات قطنية - غزل صوف - منسوجات صوفية - الياف صناعية - غزل حرير - منسوجات حريرية - غزل الجوت - نسيج الجوت - الملابس الجاهزة - سجاد وكليم .

٦ - قطاع الصناعات الكيماوية ويشمل ١٥ سلعة منها: الاسمدة الآزوتية ٥ر١٥٪ - الاسمدة الفوسفاتية - الصابون - المنظفات الصناعية - فحم الكوك - فحم حجري - أدوية ثقاب - مواد صباغة - كاوتشوك خام - مبيدات حشرية - بويات - صودا كاويه .

٧ - قطاع الجلود والمنتجات الجلدية ويشمل ٤ سلع هي : جلود خام - جلود مدبوغة - جلود صناعية - مصنوعات جلدية .

٨ - قطاع الصناعات المعدنية الاساسية وتشمل ٣ سلع هي : خام الالومنيا - كتل الومنيوم - حديد تسليح .

٩ - قطاع البترول الخام والغازات ويشمل سلعتين هما : البترول الخام والمكثفات - الغازات الطبيعية .

١٠- قطاع منتجات البترول ويشمل ١٢ سلعة هي : البوتاجاز - البنزين - نافتا - كيروسين - تربين مدني - سولار - ديزل - مازوت - مواد تزييت وتشحيم - أسفلت - فحم بترولي - أسفلت - مذيبات .

١١- قطاع مواد البناء والتشييد ويشمل ٦ سلع هي : الاسمنت - الطوب - الزجاج المسطح - بلاط وخلافه - أبواب وشبابيك - أخشاب لجهاز المقاولات - رمل - زلط - جبس .

٢-١-٤ العلاقة التبادلية بين الموازين السلعية وخطط قطاعات الاقتصاد القومي :

- تعتبر الموازين السلعية أحد الاساليب التخطيطية المستخدمة لتحقيق التناسق والترابط والتكامل بين موارد واستخدامات المجتمع ، وهذا يعني ان الموازين السلعية تحقق في نفس الوقت عملية ربط وتكامل وتنسيق بين مختلف الانشطة والقطاعات الانتاجية المختلفة ، وتقوم الموازين السلعية بترجمة أهداف الخطة الى اهداف كمية وتسعى الى تحقيق التوازن عن طريق مقابلة الموارد الممكن اتاحتها في الاقتصاد القومي سواء كانت محلية أو اجنبية مع الاستخدامات المستهدفة لهذه الموارد ، وتوضح الموازين السلعية أيضا خصائص الاقتصاد القومي وعلاقاته الانتاجية والفنية والتوزيعية السائدة ، ويوضح الرسم البياني التالي العلاقة التبادلية بين الميزان السلعي وتخطيط قطاعات الاقتصاد القومي (١) .

يلاحظ من الرسم أن خطة الانتاج الصناعي والزراعي تؤثر مباشرة على جانب الموارد من الموازين السلعية ، من خلال خطط انتاج هذين القطاعين حيث يؤثر ذلك

---

(١) See G. Pavlov: Material Balances and their Utilitation in Planning for inter-Branch Relations, INP. Memo. No. 726. January 1967, P.3.

رسم بياني يوضح العلاقة التبادلية بين الميزان السلعي
وتخطيط قطاعات الاقتصاد القومي (١)

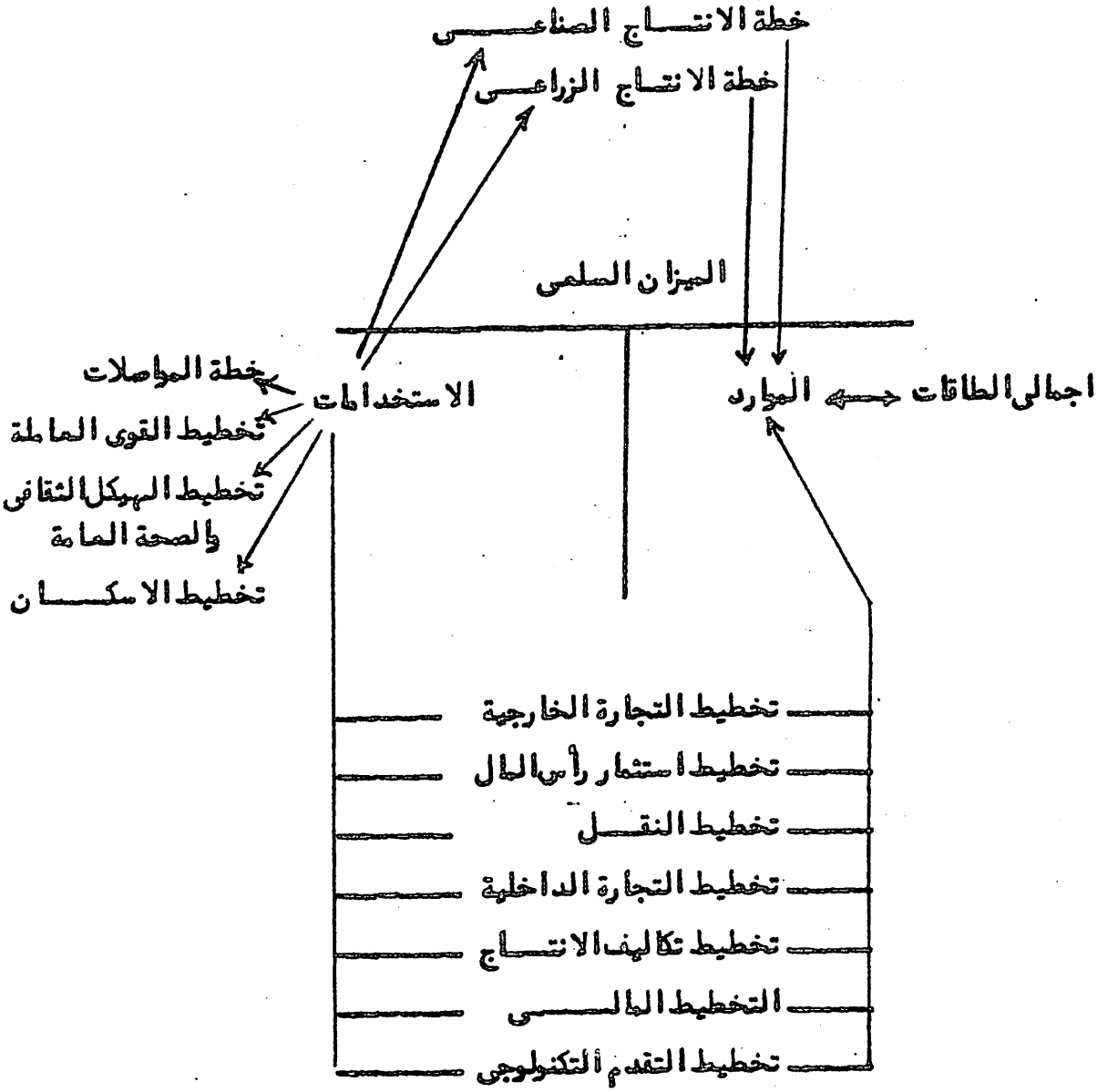

(١) G. Pavlov : Material Balances ..., Op. Cit., P. 6 .

الانتاج مباشرة فى بند الانتاج المحلى وبند المخزون ، وفى نفس الوقت يتأثر جانب الموارد بالطاقات الانتاجية المتاحة ، ويتأثر جانب الموارد مباشرة بخطط النقل والتجارة الداخلية والتجارة الخارجية ... الخ لانها تؤثر مباشرة فى تحديد مستويات جانب الموارد فى الموازين السلعية .

يؤثر جانب الاستخدامات فى الموازين السلعية مباشرة فى تحقيق خطة الانتاج الزراعى والصناعى ، لان هذا الجانب يمد هذه القطاعات بالمواد الأولية سواء كانت من نفس القطاع أو من قطاعات الاقتصاد القومى الاخرى ، كذلك يمد هذه القطاعات باحتياجاتها من السلع الوسيطة والرأسمالية والتى تعتبر ضرورية لتطوير الانتاج والوصول به الى المستويات المستهدفة ، ويلعب انتاج قطاعى الزراعة والصناعة من سلع الاستهلاك النهائى دورا كبيرا فى تكوين الناتج المحلى الاجمالى . ويؤثر انتاج هذين القطاعين على حجم الصادرات .

تؤثر خطة المواصلات على كفاءة تحقيق خطط الانتاج ، حيث تقوم بتوصيل المواد الاولية للقطاعات الانتاجية من ناحية ، وتقوم بنقل المنتجات الوسيطة بين القطاعات الانتاجية من ناحية ثانية ، وتنقل المنتجات الاستهلاكية من قطاعات الانتاج الى قطاعات الاستهلاك سواء كانت محلية أو خارجية من ناحية ثالثة ، مما سبق يتضح ان خطط الانتاج والاستهلاك تؤثر على خطة النقل والمواصلات وقد تحددها ، وفى نفس الوقت تلعب خطة النقل والمواصلات دورا بارزا فى حل المشاكل والاختناقات التى قد تنشأ بين القطاعات الانتاجية ومناطق الاستهلاك .

يرتبط تخطيط القوى العاملة بالموازين السلعية من خلال الربط بين الطاقات الانتاجية المتاحة والمتوقعة فى قطاعات الانتاج المادى والخدمى عن طريق الموازين السلعية والاهداف المحددة للانتاج فى جانب الموارد وكذلك الاهداف المحددة للاستهلاك النهائى والوسيط والصادرات والمخزون فى جانب الاستخدامات .

وتتأثر خطة استثمار رأس المال كما هو مبين بالرسم بجانب الاستخدامات من الموازين السلعية ، وذلك عن طريق الصادرات ، وحيث يؤثر معدل نمو الصادرات مباشرة على معدل نمو الواردات (والذى يشمل واردات استثمارية من عدد وآلات) والذى يعد أحد المحددات الرئيسية لمعدل نمو الدخل القومى ، كذلك تتأثر خطة استثمار رأس المال بالتراكم الرأسمالى وهو الفرق بين الانتاج الاجتماعى المادى وبين الاستهلاك النهائى ، وفى نفس الوقت تؤثر خطة استثمار رأس المال فى جانب الموارد للموازين السلعية من خلال بند الانتاج المحلى الذى يتأثر مباشرة ببرامج الاستثمار والواردات .

يجب ان تأخذ خطة التجارة الداخلية فى الحسبان الاهداف الانتاجية للقطاعات الاقتصادية الاخرى وهذه الاهداف تتضح فى جانب الموارد فى الموازين السلعية ، كذلك فان جانب الاستخدامات ومجالاته فى الموازين السلعية له تأثير مباشر على وضع خطة التجارة الداخلية ، ومن المعلوم أن التجارة الداخلية فى الدول النامية تلعب دورا هاما فى امداد القطاعات الانتاجية بالمواد الخام والوسيطة والرأسمالية من ناحية كما تقوم بتوجيه سلع الاستهلاك النهائى تبعا لاهداف خطط الاستهلاك من ناحية أخرى .

هذا ولتحقيق النمو المتوازن على المستوى القومى يجب ان تأخذ الخطط العالية فى الحسبان التخطيط السلعى واتجاهات بنود الموازين السلعية بالاضافة الى أهداف خطط الانتاج والاستهلاك والصادرات والواردات . لان اتخاذ اجراءات وسياسات مالية قصيرة الامد غير مدروسة ولاتأخذ هذه العوامل فى الاعتبار تؤثر على تحقيق أهداف التنمية من ناحية ، وتؤثر على النمو المتوازن من ناحية أخرى .

يؤثر التقدم التكنولوجى فى كفاءة تحقيق خطط الانتاج السلعى والخدمى من خلال تنفيذ ماتوصل اليه العلم والذى يؤدى الى خفض نسبة مدخلات عناصر الانتاج لكل وحدة من المخرجات ، هذا بالاضافة الى رفع مستويات انتاجية العمل فى المجالات المختلفة ،

وأمر هذا شأنه يؤدى الى كفاءة استخدام الموارد المتاحة وزيادة درجة الاشباع للانسان ٠ والموازين السلعية تعمل على تخطيط الاتجاهات الاساسية للسلع بين المـــــوارد والاستخدامات بما لايسمح بوجود طاقات عاطلة فى المجتمع أو حدوث اختناقات الامر الذى ينعكس فى النهاية فى حسن توجيه موارد المجتمع لاشباع احتياجات السكان ورفع مستـــوى معيشتهم ٠

مما سبق تتضح صورة العلاقة التبادلية بين خطة التجارة الخارجية والموازين السلعية ٠ حيث أن الصادرات هى أحد بنود الاستخدامات ٠وأن الواردات هى أحد بنود الموارد ٠ وبذلك فان قطاع التجارة الخارجية من صادرات وواردات يلعب دورا بارزا فى تحقيـــق التوازن بين الموارد والاستخدامات عند مستوى السلعة والمجموعة السلعية والنشـــاط والقطاع وكذلك على تلك المستويات التى تحددها استراتيجية التنمية ومعدلات النمـــو المستهدفة والانماط المستهدفة لتوزيع استثمارات خطة التنمية ٠ وما يرتبط بذلك مـــن معدلات نمو مستهدفة للتجارة الخارجية ٠ وتحقيق التوازن بين الصادرات والواردات لما لذلك من تأثير على الناتج القومى الاجمالى ٠ وأيضا له تأثيراته الهيكلية على الجهـــود المبذولة لتحقيق هيكل اقتصادى متوازن ٠

٢-١-٥ <u>مصادر البيانات للموازين السلعية :</u>

وتعتمد الموازين السلعية على البيانات الواردة من الخطط القطاعية فى صورتهـــا الاولية والتى تشمل الانتاج والاستهلاك والصادرات والواردات بالاضافة الى البيانات التى تعدها الادارات الفنية بوزارة التخطيط والممثلة لمختلف الانشطة الاقتصادية والوحـــدات الانتاجية والواردات والهيئات ٠ وتستعين ادارة الموازين السلعية بمصادر أخرى مـــن الاحصاءات والنشرات التى تصدر بصفة دورية منتظمة من الجهاز المركزى للتعبئة العامـــة والاحصاء ٠ وزارة الزراعة ٠ وزارة الاقتصاد ٠ وزارة التموين ٠ وزارة الصناعة لاختبـــار التقديرات الواردة من الادارات الفنية بوزارة التخطيط ٠

٢-١-٦ التجربة المصرية فى تركيب الموازين السلعية :

بعد أن مضى أكثر من ٢٥ عاما على استخدام التخطيط القومى الشامل ، اكتسبت ادارة الموازين السلعية بوزارة التخطيط الكثير من الخبرات فى مجال الحصول على بيانات تفصيلية أقرب ماتكون الى الواقع بأستخدام بعض المعاملات الفنية للانتاج والتى امكن الحصول عليها من الادارات الفنية المختلفة بالوزارة الى جانب التقدير الاجتهادى فى كثير من الاحيان دون الاخلال بمضمون التوازن الكلى للمجموعة السلعية التى يعد لها الميزان وفيما يلى عرض لهذه الخبرات :

يراعى عند تركيب الموازين السلعية فى مصر أخذ محاصيل الحبوب الشتوية من السلع الزراعية للسنة السابقة على سنة الخطة حيث أن الموارد من تلك المحاصيل هى المصدر الطبيعى للاستخدامات فى سنة لاحقة ، حيث أن السنة المالية تبدأ من ١/٧ من كل عام ويتوافق هذا التاريخ مع بداية الحصاد للمحاصيل الشتوية موضوع الميزان .

تعتبر الموازين السلعية أداة مرصدة لتنفيذ الخطة حيث تواءم بين التصدير ، والاستهلاك بنوعيه النهائى والوسيط وبين أهداف الانتاج للمجاميع السلعية الواردة ضمن الخطط القطاعية وأهداف الواردات فى الخطة اثناء التنفيذ .

يراعى مبدأ النظرة الشمولية بالنسبة لكل سلعة يركب لها ميزان ، حيث تتضمن التقديرات كافة عناصر الطلب الكلى ، ومقابلته فى نفس الوقت بالعرض الكلى من تلك السلعة ، وهنا قد يبدو اختلاف بين تقديرات الخطة ، وتقديرات الموازنة النقدية ، وتقديرات الحصص التموينية ، ويزول هذا الخلاف عندما يتلاشى أثر أرصدة أول المدة ، والتعاقدات القائمة ، والاعتمادات المفتوحة ، والبضاعة بالطريق ويؤخذ بمبدأ الاستحقاق عن السنة موضوع الخطة .

يراعى فى أعداد الموازين اتجاهات بنود الموارد والاستخدامات فى الماضى ، وفى نفس الوقت يجب ان تأخذ فى الاعتبار التغيرات المستهدفة فى هيكل الانتاج الزراعى نتيجة التغير فى التركيب المحصولى ، والتغيرات المستهدفة فى هيكل الانتاج الصناعى والقطاعات الاخرى .

يراعى فى تنمية الزيادة فى المخزون من السلع الاستراتيجية وخصوصا فى السلع التموينية الضرورية توفر مخزون استراتيجى يغطى احتياجات السكان من عام لاخر سواء من الانتاج المحلى أو الواردات .

- ومن الجدير بالذكر ان اداره الموازين السلعية فى وزارة التخطيط قامت فى الماضى بتركيب ١٣٠ ميزانا سلعيا على أساس الكمية وبكل من أسعار التكلفة والمنتج والمستخدم ٠ ولقد أعدت الموازين السلعية أيضا بكل من الاسعار الجارية والاسعار الثابتة ٠ والاسعار الثابتة هى أسعار سنوات أساس للخطط المختلفة ٠ ولكن اعتبار من عام ١٩٧٣ فقد أعدت الموازين السلعية بالاسعار الجارية فقط ٠ والاسعار الجارية يقصد بها أسعار السنه السابقة للخطة السنوية أما فى السنوات الاخيرة فان الموازين السلعية تعد كميا فقط ٠ وكانت ادارة الموازين السلعية فى وزارة التخطيط تحصل على البيانات من الشعب المختلفة بالاسعار التالية

الانتاج يكون بسعر المنتج ٠

المستلزمات تكون بسعر المستخدم ٠

الاستثمار يكون بسعر المستخدم ٠

ويقصد بسعر المنتج هو السعر الذى تباع به السلعة خارج المصنع أو المزرعة وهو يتضمن كافة الضرائب والرسوم السلعية ومخصوما منه الاعانات ٠

وسعر التكلفة هو سعر المنتج مخصوما منه الضرائب والرسوم السلعية ومضافا اليه الاعانات ٠

وسعر المستخدم هو السعر الذى تباع به السلعة للمستهلك او المستخدم النهائى وهو سعر المنتج مضافا اليه الهامش التجارى ٠

ولاجراء التوازن يجب ان يرد سعر المستخدم الى سعر المنتج بعد استبعاد الهوامش التجارية وهوامش الربح ٠ كما يرد سعر المنتج الى سعر التكلفة بعد استبعاد الضرائب والرسوم السلعية واضافة الاعانات ٠ لذلك فان الاسعار لها أهمية بالغة لتقدير الهامش التجارى والضرائب السلعية ٠

اما بالنسبة لتقييم الواردات فأن هناك سعرين هما : -

- السعر (سيف) وهو عبارة عن قيمة السلعة في ميناء الوصول ويشمل تكاليف النقل الخارجي والشحن والتأمين وكافة المصروفات الاخرى ، وهي يناظر القيمة بسعر التكلفة بالنسبة للانتاج المحلي .

- أما ماينا ظر سعر المنتج فهو سعر التكلفة مضافا اليه الرسوم والضرائب الجمركية (سيف + الرسوم والضرائب الجمركية) .

وتقيم أسعار الصادرات فوب هذا بالاضافة الى رسم الصادر المفروض على بعض السلع .

ومن الجدير بالذكر أن هناك أسباب عملية أخرى تحول دون أعداد الموازين السلعية بشكلها الشمولي وبالكميات والقيم ، ومن هذه الاسباب مايلي : -(١)

١ - الاسعار التي يجري عليها التعامل في سوق الاستهلاك (الوسيط والنهائي) فهناك أسعار حرة وأسعار مقيدة (بطاقات تموينية خضراء بدعم كلي وبطاقات حمراء بدعم جزئي) فضلا عن وجود اختلافات داخل المجموعة السلعية الواحدة بالنسبة لاسعار بيعها : القطاع العام (تكلفة اقتصادية وتكلفة اجتماعية) وأسعار انتاج القطاع الخاص وأخيرا أسعار انتاج القطاع المشترك .

٢ - عدم امكانية التعرف على المفردات السلعية للاستهلاك الحكومي في موازنة الدولة والحساب الختامي لها على وجه الدقة ولكن يتم تقديره بنسبة تتراوح بين ٥ - ٨ ٪ من الاستهلاك العائلي حسب ظروف كل مجموعة سلعية على حدة . وعلما بأن هذه النسبة مستمده من ممارسات عملية سابقة في هذا المجال .

٣ - بيانات الاستثمار ترد مبوبة على اجماليات : أرض ، مباني ، وتشييد وآلات ومعدات ، وتجهيزات وأثاث وسائل نقل وانتقال . وهذا التبويب الاجمالي لايفي بغرض تركيب الموازين السلعية التفصيلية .

---

(١) أحمد نصير ، فاروق جرجس : تطوير أساليب التخطيط للتنبؤ بأهداف التجارة الخارجية ، دراسة غير منشورة ، وزارة التخطيط ، ١٩٨٦ .

٤ — توجد اختلافات فى تقديرات الواردات بين كل من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، والبنك المركزى المصرى ، والهيئة العامة للسلع التموينية ووزارة التخطيط بسبب عدم شمول الواردات للموقوفات (مثل القمح والحبوب عموما وورق الجرائد على سبيل المثال) لذلك تلجأ ادارة الموازين السلعية الى بيانات الجهات التنفيذية .

٥ — تنشأ صعوبة فى تركيب الموازين بالقيمة فى مجال الواردات والصادرات السلعية والخدمية نظرا لتعدد سعر الصرف .

٦ — لاتوجد بيانات عن موقف المخزون السلعى فى أول وآخر المدة ولذلك تلجأ ادارة الموازين السلعية الى تقدير التغير فى المخزون بالزيادة عن طريق تنميته بمعدل معين قد يكون قريب أو بعيد عن واقع الحال بالنسبة لطبيعة كل سلعة على حدة وذلك بالنسبة للسلع الزراعية والغذائية فقط اما باقى السلع فلم يعد لها تغير فى المخزون لعدم توافر أى بيانات تفصيلية عنها .

٧ — لاتوجد بيانات عن كمية وقيمة الفاقد على مستوى السلعة فى الانتاج الصناعى لعدم توفر بياناته كذلك . أما فى الانتاج الزراعى فانه يؤخذ بتقديرات قطاع الزراعة وهذه المعدلات قد تكون قليلة نسبيا عن الواقع الحالى بالنسبة للسلع الزراعية سريعة التلف والفساد .

٨ — صعوبة الحصول على الضرائب الغير مباشرة بأنواعها مثل الرسوم الجمركية ورسوم الاستهلاك ورسم التصدير والرسوم الاخرى على مختلف المجاميع السلعية بالنسبة والقيمة وفى هذا المجال نلاحظ تمتع وحدات الانتاج المشترك بالاعفاءات الجمركية على السلع الوسيطة والسلع الاستثمارية لها فضلا عن عدم امكانية التعرف على حجم وقيمة احتياجات هذا القطاع من كل من المجموعتين .

٩ — صعوبة الحصول على بيانات الدعم السلعى والخدمى فضلا على مجاميع السلع المختلفة (فيما عدا مايرد من بيانات الهيئة العامة للسلع التموينية فقط) .
ويرجع السبب الى أن بنود الدعم تظهر اجماليه فى كل من الموازنة والحساب الختامى للدولة .

١٠ — صعوبة الحصول على نسب وقيم الهوامش التجارية على مختلف المجاميع السلعية مع توضيحه بالنسبة لسلع الانتاج المحلى والسلع المستوردة بما يظهر معه فى نهاية هذه التفاصيل رقم انتاج قطاع التجارة .

٢-١-٧ مقترحات لتطوير استخدام أسلوب الموازين السلعية :

١ - يقترح بتركيب موازين سلعية عن سنة أو عدة سنوات من الخطة الخمسية ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ حيث صدرت عدة تقارير للمتابعة لهذه الخطة ، لكى توضع الموازين السلعية على أساس البيانات الفعلية ، وبالتالى يمكن اشتقاق بعض المعاملات الفنية والنسب التى يمكن استخدامها فى تحديد أهداف الخطة الخمسية المقبلة (١) .

٢ - يجب ان يتضمن أطار الخطط قسم الموازين السلعية ، وأن يشمل تفاصيل الموارد والاستخدامات لكل سلعة ، كما ورد فى الخطة الخمسية ١٩٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ مع ضرورة التوسع فى عدد السلع والمجموعات السلعية فى الخطط القادمة ، حيث بلغ عدد السلع التى تم تركيب موازين سلعية لها عام ١٩٧٣ حوالى ١٣٠ سلعة ، انخفض هذا العدد فى الخطة الخمسية الاخيرة الى ٩٣ سلعة فقط .

٣ - يجب ان تلعب التجارة الخارجية ممثلة فى الصادرات والواردات ضمن بنود الموازين السلعية دورها الايجابى فى تصحيح اختلال التوازن بين الموارد والاستخدامات ، وعدم استمرار استخدام الصادرات والواردات كوسيلة لتحقيق التوازن السريع كمتبقيات

---

(١) ملحق رقم (٤) متابعة الموازين السلعية لأهم سلع الصادرات والواردات خلال الفترة (١٩٨٢/٨١ - ١٩٨٥/٨٤) .

كما هو متبع فى معظم الاحيان ، بل يجب ان تتناول التعديلات مختلف بنـــود الموارد والاستخدامات ، وذلك فى ضوء العلاقات الفنية التى تربط بين مختلـــف تلك البنود من موارد واستخدامات .

٤ — يجب ان تلعب سياسة المخزون دورا ايجابيا فى الموازين السلعية ، ويجـــب أن تتسم سياسة المخزون بالمرونة والديناميكية ، وتأخذ على عاتقها عبء تصحيـــح اختلال التوازن بين الموارد السلعية واستخداماتها ، ويجب اعتبار سياســـة المخزون حلقة الاتصال المرنه مابين الانتاج والاستهلاك النهائى والتراكم الرأسمالى وتوضع لها فى خطط التنمية أهداف محدده ، مرتبطة بصورة متناسقة مع الاهـــداف الاقتصادية والاجتماعية العامه . وبذلك تجنب الاقتصاد القومى الاثار السلبيـــة الناجمة عن استخدام الصادرات والواردات كوسيلة سريعة لتحقيق التوازن .

٥ — ضرورة تحضير الموازين السلعية التفصيلية عند مناقشة ميزانية النقد الاجنبى مـــع مختلف الوزارات والقطاعات والشركات ، حتى يمكن تحديد أهداف واقعية للصادرات والواردات حيث تميل الوزارات القطاعية والشركات التابعة لها الى التحفظ فى تقدير الصادرات والمغالاه فى تقدير أهداف الواردات .

٦ — يجب اجراء عمليات متابعة للموازين السلعية لفترات قصيرة شهرية أو ربع سنوية حيث تساعد على كشف الاختناقات الناجمة عن اختلال التوازن بين الموارد والاستخدامات وتصحيح ذلك الاختلال من خلال المخزون أو من خلال الصادرات والواردات كذلك يجب اجراء المتابعة لفترات طويلة لعدة سنوات لاستخراج بعض المعاملات الفنيـــة بين كل من الصادرات والواردات وبقية بنود الموارد والاستخدامات فى الميـــزان السلعى للاستفادة منها فى تحديد أهداف التجارة الخارجية فى الخطط المقبلـة ، كذلك استخراج بعض العلاقات التى تربط بين كل من الصادرات والاستهلاك النهائى من ناحية وتطور الانتاج من ناحية أخرى ، ويساعد ذلك على معرفة مدى التوافـــق والتعارض بين اعتبارات رفع مستوى الاستهلاك وتصحيح العجز الخارجى .

٢ - ٢ استخدام جداول المدخلات والمخرجات كأسلوب لتخطيط التجارة الخارجية

٢-٢-١ تمهيد

تعتبر جداول المدخلات والمخرجات من أهم أدوات التحليل الكمي الاحصائية والتخطيطية والتى بواسطتها يمكن دراسة أهداف الصادرات والواردات على مستوى القطاعات ، وتحديد الواردات اللازمة لسد احتياجات الطلب النهائى ، ودراسة سياسة احلال الواردات ، والحصول على بعض مؤشرات قياس كفاءة التجارة الخارجية هذا بالاضافة الى ماسبق تستخدم جداول المدخلات والمخرجات فى مجالات أخرى منها : -

١ - تحديد حجم الانتاج فى القطاعات المختلفة اللازم لاشباع أهداف الطلب النهائى الواردة بالخطة .

٢ - توزيع عناصر الانتاج اللازمة لتحقيق الاهداف الانتاجية الواردة بالخطة .

٣ - دراسة الهيكل الاقتصادى ، والتعرف على التشابك القطاعى بين الصناعات المختلفة ومعرفة الاهمية النسبية لعناصر الانتاج فى هذه الصناعات ، ودراسة هيكل الطلب النهائى ، وهيكل التجارة الخارجية .

٤ - معرفة أثر التغير فى الطلب النهائى على اجمالى الانتاج والواردات وعناصر الانتاج الاخرى .

٥ - دراسة أثر التغير فى أسعار المدخلات على أسعار المخرجات .

٦ - التنبؤ لسنوات الخطة الخمسية عن طريق تكوين عدة مرادفات مختلفة للمقترحات المبدئية لاطار الخطة الخمسية بوضع عدة افتراضات تتعلق بأهداف الانتاج والعمالة والاستهلاك الخاص والحكومى والاستثمار والاستيراد والتصدير وقد عكست آثارها فى شكل عدة جداول توازنية وهى مايطلق عليها المرادفات ، واختيار أنسبها .

٢ـ٢ـ٢ الاطار العام لجدول المدخلات والمخرجات :

وتستخدم وزارة التخطيط نموذج ليونتيف الاستاتيكى المفتوح [1] نظـــرا لبساطته وسهولة تطبيقه ، وجدول المدخلات والمخرجات المستخدم حاليا لعام ١٩٧١/٧٠ والمحدث الى عام ١٩٧٩ ، حيث أدخلت تعديلات على أعمدة وصفوف هذا الجدول لاظهار الصورة المتوازنة للنشاط الاقتصادى خلال عام الخطة بما يعكس الاثار المباشرة وغير المباشرة للاهداف المرغوب تحقيقها فى الطلب النهائى على مستويات الانتاج لكافة القطاعـــات ، وأيضا على الواردات الوسيطة على مستوى القطاعات ، أما الواردات الاستهلاكية والاستثمارية والصادرات فانها فى هذا النموذج عبارة عن متغيرات خارجية مستقلة تظهر فى أعمـــدة الطلب النهائى .

ويأخذ النموذج فى الاعتبار أهداف الطلب النهائى وهى الصادرات ، الاستهلاك ، الاستثمار واتجاهات الخطة الخمسية وخاصة مايتعلق بالاستثمارات وتوزيعها على القطاعات والانشطة ، مع التركيز على القطاعات التى توليها الخطة أولوية اكبر من غيرها ، كالتى تتكفل بتوفير الغذاء والكساء أو الحاكمة التى يؤثر معدلات التنفيذ فيها على تحقيق أهداف وأنشطة القطاعات الاخرى مثل قطاعى الطاقة والتشييد ، وزيادة الاعتماد على الذات بزيـــادة الصادرات بمعدلات اكبر من الواردات وترشيد الاستهلاك العام والخارجى وخاصة فى السلع الاستيراتيجية والحاكمة للتنمية . [2]

ويصور الجدول التالى هيكل التشابك القطاعى المستخدم حاليا وينقسم الى أربعـة أركان :ـ

الركن الاول : ويشتمل على الجزء الرئيسى من حساب التشابك القطاعى ، حيـث يسجل فى هذا الركن جميع المعاملات بين مختلف القطاعات ، وتم فى هذا الركن تقسيـــم

---

(١) نموذج استاتيكى لانه لايأخذ فى الحسبان أثر الزمن ، ومفتوح لان الطلب النهائى على منتجات القطاعات المختلفة تتحدد مسبقا وخارج النموذج .

(٢) خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية عام ١٩٨٦/٨٥ ، الجزء الاول ، المكونـــات الرئيسية والقطاعية للخطة ص ص ١٨٨ ـ ١٩١

جدول التشابك الاقتصادى

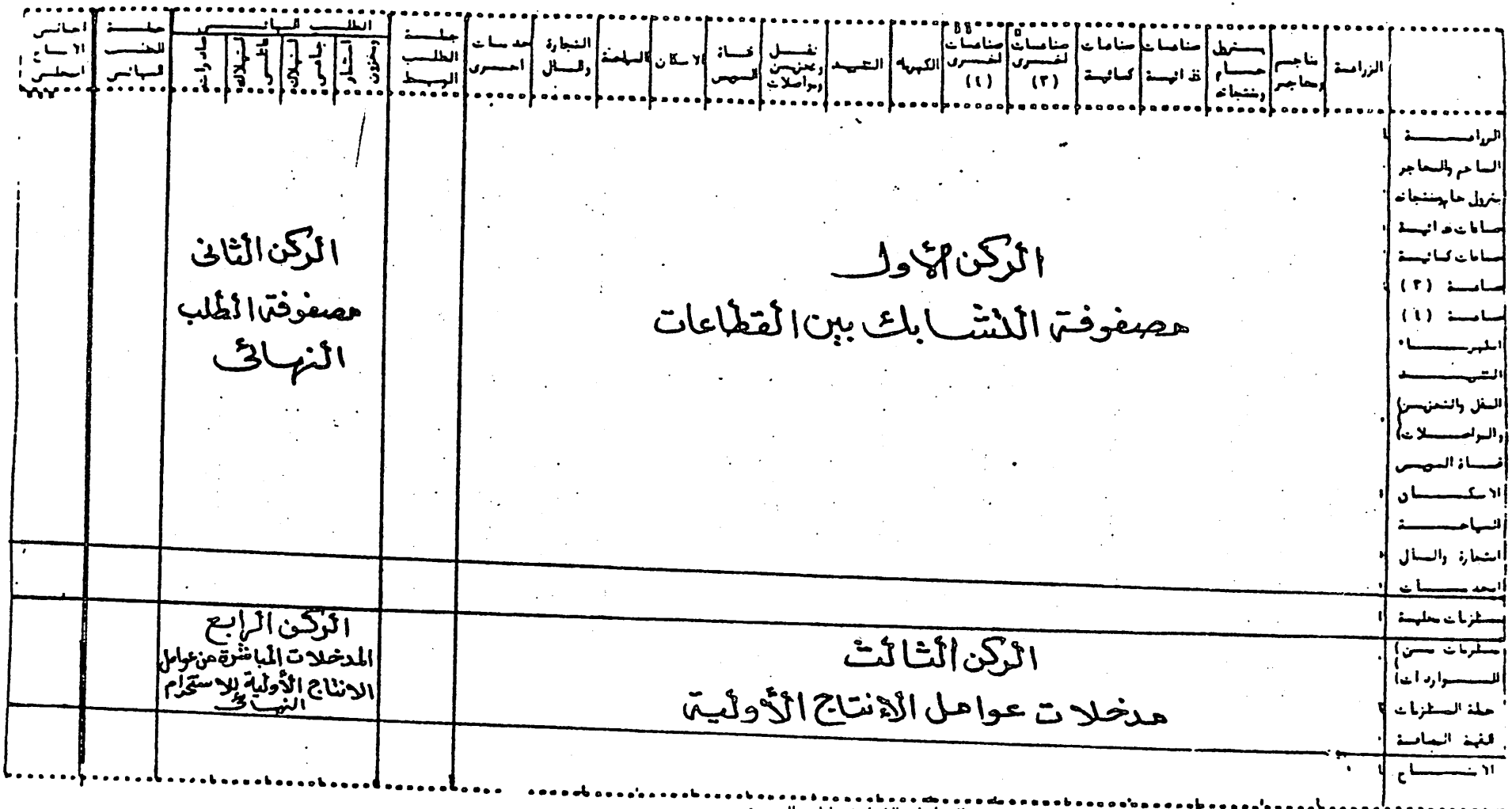

* تضم أنشطة المنسوجات والمنتجات الخشبية • الورق ومنتجاته • الكاوتشوك • الصناعات الكيماوية وتكرير البترول.

** تضم أنشطة التعدين والمحاجر • الصناعة الاساسية • منتجات من خامات غير معدنية • المنتجات المعدنية • الآلات الكهربائية • الآلات غير الكهربائية • وسائل النقل • الصناعات المتنوعة.

*** بهذه من انتاج الزراعة بنحو ١٨ مليون جنيه تمثل انتاج نشاط الحلج والكبس وقد انعكس ذلك على جملة الانتاج لقطاع الخدمات بنفس مستلزمات ذلك النشاط وقدره ٢٢ مليون جنيه (حيث سبق اضافته من مستلزمات انتاج قطاع التصدير)

النشاط الاقتصادى الى ١٥ قطاع ونشاط هى : الزراعة - مناجم ومحاجر - بترول خام ومنتجاته - صناعات غذائية - صناعات كسائية صناعات أخرى - تشمل أنشطة الخشب ، المنتجات الخشبية ، الورق ومنتجاته ، الكاوتشوك ، الصناعات الكيماوية وتقطير الفحم - صناعات أخرى تشمل أنشطة الطبع والنشر ، المعدنية الاساسية ، منتجات من خامات معدنية ، المنتجات المعدنية ، الالات الكهربائية ، الالات غير الكهربائية ، وسائل النقل ، الصناعات المتنوعة ، الكهرباء - التشييد - نقل وتخزين ومواصلات - قناة السويس - الاسكان - السياحة - التجارة والمال - خدمات أخرى - ويمثل كل قطاع بسطر يوضح طريقة توزيع انتاجه على مختلف القطاعات الاخرى المستخدمة له ، وبعمود مناظر له يوضح مايستخدمه من انتاجه ومن سائر القطاعات الاخرى لتحقيق انتاجه ، وان عدد القطاعات الممثله للاسطر تطابق عدد القطاعات الممثله بالاعمدة .

الركن الثانى : ويحتوى على الاستخدامات النهائية للسلع والخدمات المنتجة ، وتتكون هذه الاستخدامات من الاستهلاك النهائى العائلى والجماعى والصادرات من السلع والخدمات والاستثمار شاملا الاضافة الى المخزون .

الركن الثالث : ويحتوى على استخدام العناصر الاولية كالعمل ورأس المال والارض فى العملية الانتاجية ويطلق عليها عناصر أولية لانه لايتم انتاجها داخل النموذج ، وتمثل مدفوعات قطاع العناصر الاولية القيمة المضافة فى العملية الانتاجية ، وهى عبارة عن الفرق بين قيمة الانتاج وتكلفة مستلزمات الانتاج ، بالاضافة الى سطرين أحدهما يمثل مستلزمات محلية ، والثانى يمثل مستلزمات من الواردات .

الركن الرابع : ويحتوى على الاستخدام المباشر للعوامل الأولية الموجهه الى الاستخدام النهائى مثل خدمات موظفى الحكومة ، والعاملين بالقطاع العائلى ، ولاتدخل تلك المعاملات فى معظم نماذج النشابك القطاعى ولكن يجب ادراجها لكى تتوافق مع المجاميع القومية .

ويفترض النموذج الاستاتيكى المفتوح ثبات الغله بالنسبة للحجم ، أى ان مستلزمات الانتاج تستخدم بنسب ثابتة ، وتجانس منتجات كل قطاع ، بمعنى امكانية الإحلال الكامل فيما بينها ، ويستبعد الاحلال بينها وبين منتجات القطاعات الاخرى ، استخدام أسلوب فنى واحد لانتاج منتج واحد .

٢-٢-٣ معالجة الواردات والصادرات فى جدول المدخلات والمخرجات :

ومن البيانات التفصيلية التى استخدمت فى تركيب الجدول أمكن فصل الواردات عن الانتاج المحلى فى كل خليه من خلايا الجدول ، وهذا الفصل له أهمية كبيرة عند استخدام الجدول فى التنبؤ بالانتاج المحلى وحجم الواردات على مستوى القطاعات المكونة للجدول وتظهر الواردات كسطر مستقل ضمن العناصر الاولية .

وتعتبر الواردات الوسيطة مجال الاهتمام عند دراسة علاقات التشابك ، أما الواردات الاستهلاكية والاستثمارية فلا شأن لها بعلاقة التشابك وانما ترتبط بعناصر الطلب النهائى وتسجل الصادرات كأحد عناصر الطلب النهائى ، بمعنى أن الصادرات تتحدد خارج الجدول حيث انها تتأثر بالدرجة الاولى بعوامل خارجية مثل الاسعار العالمية والسياسات التجارية الخارجية ومرونات الطلب السعرية والدخلية .. الخ ، كذلك تتأثر الصادرات بعوامل داخلية مثل تغير مستويات الانتاج والاستهلاك والاسعار المحلية ... الخ .

٢-٢-٤ محاولات اعداد جداول المدخلات والمخرجات فى مصر :

تمت عدة محاولات لتركيب جداول المدخلات والمخرجات فى كل من وزارة التخطيط ومعهد التخطيط القومى والجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء(١) وتعرض

---

(١) انظر التجربة المصرية فى تصميم واعداد وتركيب الحسابات القومية - الادارة المركزية للموازنات التخطيطية - وزارة التخطيط ، سبتمبر ١٩٧٠ ، ص ص ٩٧ - ١٢٤ .

الدراسة تطور النماذج التى أعدت بوزارة التخطيط ، لان محاولة معهد التخطيط غير كاملة ولم تسفر عنه نتائج محددة ، كما أن النموذج الاحصائى الذى أعده الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء لم تنشر عنه أى بيانات تفصيلية عن المشاكل التى واجهته وأسلوب التغلب عليها ، وسوف تركز الدراسة على الجدول المستخدم حاليا هو جدول ٧٠/١٩٧١ مع بيان التعديلات التى أجريت عليه قبل تحديثه لسنه ١٩٧٩ .

١ - جدول المدخلات والمخرجات لسنه ١٩٥٤ :

أعدا هذا الجدول (لجنة التخطيط القومى) عام ١٩٥٩ ، وقسم الاقتصاد القومى فيه الى ٨٣ قطاع انتاجيا ، جمع بعد ذلك على مستوى ٣٣×٣٣ ثم الى ٧ × ٧ وذلك لامكان استخدامه فى العمليات التحليلية دون الدخول فى تفاصيل لا داعى لها ، وحتى ترتفع نسبة الخلايا التى بها أرقام .

٢ - جدول المدخلات والمخرجات لسنه ١٩٥٩ :

تمت هذه المحاولة عام ١٩٦٠ بواسطة لجنة التخطيط القومى ، وصور جدول المدخلات والمخرجات على مستويين الاول على مستوى ٣٣×٣٣ قطاع انتاجى والثانى على مستوى ٧×٧ قطاع انتاجى .

٣ - جدول المدخلات والمخرجات لسنه ٦٣/١٩٦٤ مقوما بكل من أسعار المنتج وأسعار التكلفة لسنه الاساس ٥٩/١٩٦٠ :

قد قامت وزارة التخطيط بتجميع القطاعات فى هذا الجدول على مستوى ٢٧ × ٢٧ قطاع انتاجى .

٤ - اعداد جدول لبيانات خطة ٦٣/١٩٦٤ بهدف استخدامه فى اعداد تقديرات لمشروع الخطة الخمسية (١٩٦٥ - ١٩٧٠) :

وقد بنت وزارة التخطيط هذا الجدول على نطاق محدود حيث بلغ عدد القطاعات ١٣ قطاعا .

٥ - جدول المدخلات والمخرجات لسنه ١٩٦٧/٦٦ بسعر المنتج وأسعار سنة الاساس ١٩٦٥/٦٤ :

ولقد جمع هذا الجدول على مستوى ٢٦×٢٦ ، وصدر هذا الجدول فى مذكرة وزارة التخطيط رقم (٨٢٩) .

٦ - جدول المدخلات والمخرجات لسنه ١٩٦٨/٦٧ بسعر المنتج وبأسعار سنة الاساس ١٩٦٥/٦٤ :

تم اعداد هذا الجدول فى يونيو ١٩٧١ وصدرت به المذكرة رقم (٨٣٢) بوزارة التخطيط ، وقد تم تجميع هذا الجدول على مستوى ٢٦×٢٦ قطاع انتاجى .

٢-٢-٥ جدول المدخلات والمخرجات لاطار خطة ٧١/٧٠ بسعر المنتج لعام ١٩٧٠/٦٩

تم تركيب جدول للمدخلات والمخرجات لاطار خطة ١٩٧١/٧٠ بسعر المنتج لعام ١٩٧٠/٦٩ ليصور هيكل الاقتصاد المصرى فى تلك السنة ، ومن ثم استخدامه فى عمليات التنبؤ والاسقاط للسنوات التالية لتلك السنة . وقد وقع الاختيار على تلك السنه نظرا لتوافر البيانات التفصيلية عنها وعدم توافرها على نفس المستوى من التفاصيل لاى سنة تالية لها . وقد قسم الجدول النشاط الاقتصادى الى ٣٥ قطاعا انتاجيا وذلك طبقا للتصنيف السلعى المعمول به فى وزارة التخطيط منذ الخطة الخمسية الاولى والتى بدأت منذ بداية الستينات .

وقد روعى عند تركيب ذلك الجدول التفرقة بين كل من التدفقات المحلية والتدفقات من الواردات فى كل خليه من خلايا الجدول نظرا لاهمية ذلك عند استخدام الجدول فى عمليات التنبؤ والاسقاط . ومما هو جدير بالذكر فى هذا المجال أن عدم التفرقة بين التدفقات المحلية والواردات كانت من

الاسباب الهامة التى أدت الى عدم استخدام جدول الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء للعام المالى ٦٦/١٩٦٧ رغم ما بذل فيه من مجهود وبالرغم من انه اعتمد على بيانات فعلية ٠

من المعلوم ان الاصل فى جداول المدخلات والمخرجات ان يتم اعدادها فى صورة كميه حتى تعبر المعاملات الفنية للانتاج تعبيرا واقعيا بعيدا عن أثر التغيير فى الاسعار ، الا ان ذلك لايمكن تحقيقه عمليا وذلك لان طبيعة البيانات المتاحة لاترد أغلبها فى صورة كمية بالاضافة الى ان الكثير من المجموعات السلعية تحتوى على اكثر من سلعة تختلف مقاييس كل منها وصعوبة توحيدها بالاضافة الى ان الجدول يحتوى على النشاط الخدمى والذى يصعب قياسه كميا ٠ لذلك أصبح من الضرورى اظهار التدفقات مقومه نقديا فى جميع خلايا الجدول ٠ وحيث ان القيم تثير الكثير من المشاكل السعرية التى تؤثر على حقيقة هيكل التكاليف بالرغم من ثبات الكمية فقد استخدمت الاسعار الثابتة ٦٩/١٩٧٠ وهى أساس الخطة الخمسية فى ذلك الوقت وذلك من منطلق ان الاسعار الثابتة لاتدخل فيها التقلبات السعرية ٠

استخدمت أسعار المنتج (سعر السوق) فى تقييم التدفقات المحلية بالجدول وهو السعر الذى يبيع به المصنع أو المزرعة مضافا اليه رسوم الانتاج وغيرها من الضرائب السلعية غير المباشرة ومطروحا منه الاعانات حيثما وجدت ٠ اما فيما يتعلق بالتدفقات من الواردات فقد قومت بالسعر (سيف) والذى يقابل سعر التكلفة بالنسبة للانتاج المحلى وهو عبارة عن السعر عند باب المصنع أو المزرعة دون ان يتضمن هذا السعر رسوم الانتاج أو غيرها من الضرائب السلعية غير المباشرة ومتضمنا الاعانات حيثما وجدت ٠ وفى هذه الحالة فان الضرائب غير المباشرة لاتتضمن الرسوم الجمركية حيث انها خاصة

بالواردات وبذلك فان القيمة المضافة التى تظهر بالجدول لاتتطابق مع القيمة المضافة التى تظهرها الحسابات القومية ودائما أقل منها بقيمة الرسوم الجمركية .

اعتمد فى بناء الموازين السلعية وبالتالى جدول المدخلات والمخرجات لسنة ١٩٧١/٧٠ على بيانات عناصر الميزان السلعى من موارد واستخدامات على البيانات التى تعدها الشعب الفنية بالوزارة والممثلة لمختلف الانشطة الاقتصادية انتاجا واستهلاكا واستيرادا وتصديرا ، والتى تحصل عليها بدورها من الوحدات الانتاجية والوزارات والهيئات المشرفه على الاجهزة الانتاجية بصفة دورية . هذا بالاضافة الى الاتصالات المباشرة بينها وبين تلك الجهات عند اعداد الخطط أو متابعتها . وعند اعداد التوازن تختبر تلك التقديرات الواردة من الشعب عن طريق المصادر الخارجية للبيانات والاحصاءات والنشرات التى تصدر بصفة دورية ومنتظمة من الجهات المختلفة كنشرات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ونشرات وزارة التموين وميزانية الدولة والحسابات الختامية لها بالاضافة الى الميزانية النقدية فيما يتعلق بالصادرات والواردات ، كذلك بيانات مصلحة الجمارك .

روعى عند اعداد استهلاك الافراد والذى يمثل انفاق الافراد على السلع والخدمات العديد من المؤشرات الهامة منها ميزانية الاسرة وأنماط الاستهلاك معدل تزايد السكان ، ارتفاع مستوى المعيشة ، مرونة السلع ، أثر القوانين والاجراءات على دخول الافراد ، ظروف كل سلعة من حيث طبيعة انتاجها وطبيعة استخدامها واحتمال تصديرها ، ربط التقديرات النهائية لذلك بالمحقق فى السنوات السابقة لمعرفة واقعية تلك التقديرات .

أما فيما يتعلق بالانفاق الحكومى • وهو الذي يمثل الانفاق الجارى للحكومة وهيئاتها المختلفة من السلع والخدمات اللازمة لاداء خدماتها للجمهور سواء بالمجان أو مقابل أجر رمزى ، اعتمد فى ذلك على الموازنة العامة للدولة فيما يتعلق بالمستلزمات السلعية والخدمية ونفقات القوات المسلحة واعتمادات صندوق الطوارئ بالاضافة الى قيمة الاجور بموازنة الجهاز الادارى للدولة •

وتجدر الاشارة هنا الى أن خدمات التعليم والخدمات الصحية والطبية التى يقوم بها القطاع الخاص تعتبر ضمن القطاعات الانتاجية بخلاف ماتقوم به الحكومة من هذه الخدمات حيث تعتبر انفاقا حكوميا ضمن عناصر الطلب النهائى •

وفيما يتعلق بالصادرات فانها تتضمن كل من الصادرات السلعية والصادرات غير المنظورة مستبعدا منها ماتعتبر تحويلات حيث انها خارجة من نطاق معالجة التدفقات بالجدول • وتتضمن الواردات ، الواردات السلعية وغير المنظورة مع استبعاد مايخص التحويلات •

٢ـ٢ـ٦ تعديلات جدول ١٩٧١/٧٠ قبل عملية تحديثه لسنه ١٩٧٩*

(١) تقسم قطاع الزراعة الى أربع قطاعات رئيسية هى كما يلى : ـ

- الغلال والبقوليات •
- الموازين الغذائية الاخرى •
- القطن
- الزراعة الاخرى •

---

* موريس فريد ـ تطوير جدول المدخلات والمخرجات لاطار خطة ١٩٧١/٧٠ بسعر المنتج لعام ١٩٧٠/٦٩ ، وزارة التخطيط والتعاون الدولى ، مايو ١٩٨٦ ، دراسة غير منشورة •

(٢) اضيفت الانشطة التالية لجدول ٧٠/١٩٧١ وذلك بتكوين صف وعمود لها ٠

- نشاط السياحة وتم فصل موارده واستخداماته من الخدمات الاخرى بالجدول الاصلى ٠
- نشاط قناة السويس وفصله عن النقل والمواصلات علما بأنها كانت مغلقه سنه ١٩٧٠ ٠
- نشاط ملكية العقارات (الاسكان) وفصلها عن نشاط الخدمات الاخرى بالجدول الاصلى ٠
- تحت مراجعه الانشطة المختلفة لقطاع الصناعة مع شعبة الصناعة بالوزارة لاستبعاد او اضافة اى نشاط طرأ يمكن تغيير فى بيانات ٧٠/١٩٧١ ٠

٢-٢-٧ خطوات تحديث جدول المدخلات والمخرجات لسنه ٧٠ : ١٩٧١ الى سنه ١٩٧٩

تم تركيب الرقم القياسى لكل من الاسعار والكميات (رقم قياسى بسيط) وذلك بكل قطاع ٠ وقد تطلب ذلك الحصول على الكميات والقيم للسلع والمجموعات السلعية عن سنة الاساس ٧٠/١٩٧١ ومايقابلها فى سنة ١٩٧٩ ٠ وقد اختيرت عينة من السلع والمجموعات السلعية روعى ان تكون ممثله لكل قطاع واعتبر متوسط الارقام القياسية لمختلف السلع والمجموعات السلعية الممثله للقطاع هو الرقم القياسى العام للقطاع بالنسبة للسعر والكمية كلا على حده ٠

وفيما يتعلق بالارقام القياسية للأنشطة الخدمية فقد عولج كل نشاط طبقا لطبيعته ٠

عن طريق بيانات متابعة ١٩٧٩ والمتعلقة بأرقام الانتاج والطلب النهائى والقيمة المضافة المتولدة فى كل قطاع طبقا للتصنيف القطاعى الوارد بجدول ١٩٧٩ ثم وضع الحدود الاساسية للجدول لسنه ١٩٧٩ ٠

باستخدام طريقة RAS تم تعديل المعاملات الفنية للانتاج[1] لجدول ٧٠/٧١ المعدل وذلك لكى تحقق تلك المعاملات المتغيرات الخاصة بالانتاج والطلب النهائى والقيمة المضافة لمتابعة خطة ١٩٧٩ .

وقد استخدم جدول ١٩٧٩ فى الكثير من التنبؤات والأبحاث وهناك محاولة جادة بين وزارة التخطيط ومعهد التخطيط لاستخدام ذلك الجدول فى اعداد مرادفات للخطة الخمسية القادمة ١٩٨٧/١٩٩٢ ، وذلك من خلال تغيير أهداف الرفاهية بالنسبة للاستهلاك العائلى وحجم الخدمات الحكومية ومقدار العجز فى العمليات الجارية مع العالم الخارجى وكذلك حجم الاستثمارات وتفاصيلها المينية .

٢-٢-٨ تقييم لجداول المدخلات والمخرجات التى تمت بوزارة التخطيط ومقترحات تطويرها

تميزت جداول المدخلات والمخرجات التى أعدتها وزارة التخطيط بتفصيلها للتدفقات فى كل خلية الى كل من الانتاج المحلى والواردات . وفى الحقيقة ان اظهار التدفق من الواردات بجانب التدفق من الانتاج المحلى يعتبر ذو أهمية بالغة فى أعداد جداول المدخلات والمخرجات خاصة عند استخدام تلك الجداول فى تخطيط التجارة الخارجية ، ودراسة سياسة احلال الواردات .

تتميز تلك الجداول بمرونة كبيرة من حيث امكانية فردها او تجميعها على أى مستوى مرغوب فيه بالاضافة الى امكانية الحصول على تفاصيل مكونات كل نشاط مما يسهل معه تطويع تلك الجداول للاغراض البحثية المختلفة .

---

(١) وهى طريقة تعديل المعاملات الفنية لسنه الاساس لكى يتوائم مع سنه التحديث بمعلومية الارقام القياسية للاسعار والكميات ما بين سنتى الاساس والتحديث وفى حدود المعطيات الاساسية لسنه التحديث والتى تنحصر فى مكونات الطلب النهائى وأرقام الانتاج لسنه التحديث .

اعتمدت تلك الجداول على بيانات الموازين السلعية فيما يتعلق بالجانب السلعى المستهدف اما فيما يتعلق بالجانب الخدمى لم يأخذ حقه من الدراسة والبحث بأسلوب احصائى سليم وكذلك فقد تعرضت تلك الجداول عند استكمال الجانب الخدمى تاره بأستخدام المتبقى وتاره أخرى تعرضت معالجتها للكثير من الافتراضات والمعاملات عند محاولة الوصول الى تفاصيل لها .

اعتماد تلك الجداول فى تركيبها على أسلوب الموازين السلعية مما أدى الى ارتباطها بها دون مواءمتها لطبيعة الجداول والتى قد تكون فى معالجتها الكثير من الامور لاتتفق مع المعالجة اللازمة لاعداد تلك الجداول ، بالاضافة الى ان عملية الاختبار اللازمة لهيكل تكاليف الانتاج عن طريق الاعمده لم تتم فى أى من الجداول المشار اليها رغم مالها من أهمية بالغة فى التأكد من مقابلة تكوين الجداول من طريق الصفوف والاعمدة .

ان التصنيف السلعى المتبع حتى الان لم يجرى عليه أى تعديل يناسب مرحلة النمو التى وصل اليها المجتمع منذ بداية الخطة الخمسية الاولى رغم التغيير الذى حدث فى الاهمية النسبية للكثير من السلع والمجموعات السلعية التى تلعب دورا هاما فى النشاط الاقتصادى .

فى الغالب ان أسباب القصور التى تعرضت له تلك الجداول يرجع أساسا لعدم توافر البيانات والاحصاءات ، وان توفرت فانها ليست بالتفصيل والدقة المرغوب فيها وفى المواعيد غير المناسبة حيث تطول الفترة بين اعداد تلك البيانات والاحصاءات واتاحتها للاستخدام .

وفى الحقيقة فان تيار جداول للمدخلات والمخرجات يصور الهيكل الاقتصادى للمجتمع تصورا واقعيا ويتلافى الكثير من الثغرات التى ظهرت من خلال

التجارب العديدة ، ليس بالامر السهل وذلك لما يحتاجه ذلك من كم هائل من البيانات والاحصاءات وعلى مستوى تفصيلى معين وهذا يتطلب : —

* اعداد احصاء صناعى شامل يراعى فيه متطلبات بناء الجدول .
* القيام ببحث ميدانى لميزانية الاسرة وذلك لتقدير الاستهلاك ونمطه على أساس احصائى سليم .
* بناء موازين لبعض الخدمات الهامة وخاصة الانتاجية منها .
* اعادة النظر فى التصنيف السلعى المعمول به الان مع مراعاة الاهمية النسبية للسلع المختلفة طبقا للتغيرات التى حدثت فى هيكل الاقتصاد .
* الاهتمام بالتفرقة بين الواردات المنافسة وغير المنافسة لاهميتها فى رسم سياسة الاحلال وتأثيرها فى المعاملات الفنية للجدول .

٢-٣ البرمجة الخطية كأسلوب لتخطيط التجارة الخارجية

٢-٣-١ تمهيد

تنشأ الحاجة الى أسلوب البرمجة بصفة عامة عندما يوجد عدد من البدائل لحل مشكلة معينة ، ويتطلب الامر الاختيار بين هذه البدائل بالكيفية التى تحقق الحل الامثل ، وبمعنى آخر تسعى البرمجة الى تدنيه أو تعظيم هدف معين ، وذلك فى ضوء قيود تفرضها طبيعة المشكلة ، واذا كانت كل من دالة الهدف والقيود الهيكلية من الدرجة الاولى فأن الاسلوب يسمى برمجة خطية ، واذا كانت دالة الهدف من أى درجة غير الدرجة الاولى فان الاسلوب يسمى برمجة غير خطية ، ولقد انتشر استخدام أسلوب البرمجة الخطية فى حل مشاكل قطاع الزراعة والصناعة والنقل ، ... الخ كذلك فى مجالات تخطيط الانتاج والاستهلاك والتجارة الخارجية ... الخ وتركز الدراسة فى هذا الجزء على مزايا وعيوب أو مشاكل استخدام أسلوب البرمجة الخطية فى مجال تخطيط التجارة الخارجية .

٢-٣-٢ ويتكون نموذج البرمجة الخطية من العناصر التالية :(١)

١ - دالة الهدف وتعتمد على متغيرات كثيرة ويراد ايجاد أكبر أو أصغر قيمة لها ، وتسمى هذه المتغيرات بالمتغيرات القرارية .

٢ - مصفوفة المعاملات الفنية وتشمل على قيود هيكلية وقد تكون على شكل معادلات أو متباينات أو مزيج منهما .

٣ - القيود وهى قيود على المتغيرات القرارية نفسها ، وقد تكون قيود طبيعية مثل القيود الخاصة بالمتاح من عناصر الانتاج المختلفة ، الارض والعمل ورأس المال ، وقد تكون قيود تنظيمية مثل القرارات السياسية والادارية التى تفرض حدودا معينة

---

(١) Schulmeister D.,The Application of Linear Progra mming Models For Planning Structure of Foreign Trade,Memo.No. 1014, INP,May 1972 .

(١) دكتور محرم وهبى ، دكتوره نادية مكارى : مبادئ البرمجة الخطية - مذكرة رقم (٩٠) معهد التخطيط القومى ، مايو سنه ١٩٧٠ ، ص ٢ .

على النشاط الانتاجى أو نشاط التصدير أو الاستيراد دون النظر لاعتبارات الميزة النسبية وتقسيم العمل الدولى ، وقد تكون قيود تسويقية مثل الحدود الدنيا والقصوى للسعات السوقية المحلية والخارجية للسلع الداخلة فى نشاط التجارة الخارجية بالاضافة الى قيود النقل والتخزين والتعبئة ... الخ . هذا فضلا عن القيود الفنية المتعلقة بالعلاقات الانتاجية التى يمكن الحصول عليها من دوال الانتاج أو المعاملات الفنية لجداول المدخلات والمخرجات .

وفى مجال تخطيط التجارة الخارجية يوجد أيضا عدة بدائل لتحقيق التركيب السلعى او التوزيع الجغرافى الامثل للصادرات والواردات والذى يعظم تأثير التجارة الخارجية على الدخل القومى ، وبالطبع فان لكل بديل تأثيره على متغيرات الاقتصاد القومى كالانتاج والاستثمار والاستهلاك ... الخ وذلك يرجع الى اختلاف الاسعار وتكاليف النقل فى الاسواق العالمية المختلفة . وتعتمد فكرة بناء نماذج البرمجة فى تخطيط التجارة الخارجية على العناصر التالية :(١)

أولا : يجب تقرير أى المشاكل يراد حلها ، أى تحديد دالة الهدف وفى مجال تخطيط التجارة الخارجية قد يكون الهدف واحد أو أكثر من الاهداف التالية :-

- الوصول الى التوزيع الجغرافى الامثل للصادرات والواردات فى ظل هيكل سلعى قائم للتجارة الخارجية(٢) .
- تحديد أهداف التجارة الخارجية عند المستوى الذى يمكن من مقابلة أهداف الطلب النهائى فى الخطة بأقل تكلفة اجتماعية ممكنة على مستوى الاقتصاد القومى (٣) .

---

(1) G.Grote., Foreign Trade Planning, Memo.No.1220, INP, April 1978, P.124
(2) D.Schulmeister, The Application of Linear Programming.., Op, Cit.P
(3) W.Trzeicakowski, A Model of Optimization of Foreign Trade in Poland Economy and its Applications, Regonal Science Association, Papers VIII, Haque Congress, 1961 .

- الحصول على التوزيع الجغرافى والسلعى الامثل للصادرات والواردات الذى يعظم صافى حصيلة النقد الاجنبى (١) .
- تعظيم الفائض فى الميزان التجارى .
- تكامل التجارة الخارجية مع كتلة اقتصادية معينة مثل دول السوق الاوربية المشتركة ، دول مجلس التعاون الاقتصادى المتبادل ، السوق العربية المشتركة ... الخ .

وطبعا سوف يتوقف بناء النموذج الرياضى على نوع المشكلة المراد حلها ، وعلى كل الاحوال فان الحل الامثل للمشكلة يسعى الى تعظيم ايرادات الصادرات ، وتدنيه تكاليف الواردات بين مختلف الاسواق مستفيدا من المزايا النسبية وتقسيم العمل الدولى .

ثانيا : مجموعة من القيود الخطية تضع حدود لظروف الانتاج المحلية وسعات الاسواق العالمية وتؤثر هذه القيود على المتغيرات القرارية للنموذج وقد تشمل القيود واحدة او اكثر مما يأتى :-

- قيد خاص بالتوازن الدخلى ويعنى ان يكون :-
(الانتاج المحلى + الواردات = الصادرات + الطلب النهائى + الطلب الوسيط) .
- قيد خاص بالموارد المتاحة ويتطلب ان يكون الانتاج المحلى فى حدود الطاقة الانتاجية المتاحة .
- قيد يتطلب ان تكون الكميات المصدرة من السلع لاتزيد عن الطلب فى تلك الاسواق .

---

(1) D. Schulmeister, The Application of Linear Programming .., Op, Cit,P .

- قيد يتطلب ان تكون واردات السلع من الاسواق لاتزيد عن العـــرض المتاح فى تلك الاسواق ٠

- قيد يتطلب ان يكون (قيمة الصادرات من السلع الى الاسواق مطروحا منه الواردات من السلع من الاسواق) أكبر من أو يساوى رصيد الميـــزان التجارى المستهدف تحقيقه لمقابلة الاهداف المحددة للنقد الاجنبى ٠

- قيد يتطلب أن يكون اجمالى الكميات المستوردة من سلعة معينة مـــن الاسواق المختلفة فى حدود اجمالى حجم الواردات المستهدفة فـــى خطة الواردات من هذه السلعة ٠

- قيد يتطلب أن تكون الواردات من سلعة معينة من بلد معين تقـــل عن أو تساوى الحد الاقصى الذى تحدده الاتفاقيات التجارية ٠

- قيد يتطلب أن يكون اجمالى الصادرات من سلعة معينة الى الاســواق المختلفة فى حدود اجمالى الصادرات المستهدفة فى خطة الصادرات من هذه السلعة ٠

- قيد يتطلب ان تكون الواردات من سلعة معينة أقل من أو تساوى الحد الاقصى الذى تحدده الاتفاقيات التجارية ٠

- قيد يتطلب ان تكون الواردات من سلعة معينة اكبر من أو تساوى الحد الادنى الذى تحدده الاتفاقيات التجارية ٠

وبواسطة هذه القيود نتأكد من أن دالة الهدف للنموذج تعمل علـــى تحديد الحل الامثل فى ضوء الاهداف العامة لخطة التنمية ، وتأخذ فى الاعتبار بعض الاعتبارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وبهذا نضمن ان هـــذا النظام الجزئى لأمثليه التجارة الخارجية ، يتناسق مع النموذج الكلى للأمثليـــة للاقتصاد القومى ٠

ثالثا : الصوره النهائية للنموذج :(١)

وتتمثل فى الصياغة الرياضية لدالة الهدف والقيود فى صورة مصفوفة برمجة خطية ، وعادة مايواجه الباحث عند صياغة وحل نموذج البرمجة الخطية للتجارة الخارجية مشاكل بعضها يدخل فى اطار المشاكل الايكونومترية ، والبعض الآخر يدخل فى اطار بحوث العمليات .

رابعا : جمع البيانات وعمل الحسابات اللازمة للنموذج ، واختبارها بواسطة المخططين وبعد اعداد البرنامج المناسب للحاسب الآلى يمكن حل النموذج ، ويستفيد متخذى القرار والمخططين من نتائج الحل الامثل .

ومن الجدير بالذكر ان نماذج الامثلية لاتحل محل الاساليب التقليدية فى تخطيط التجارة الخارجية ولكنها تعتبر آداه مساعدة ومرشدة فى اتخاذ القرارات . ومهما كانت الجهود المبذولة فى بناء النموذج فان امكانية الاستفادة من النتائج المتحصل عليها يتوقف على مدى تدخل الخبراء والمخططين فى صياغة دالة الهدف ، وأيضا فى صياغة القيود فضلا عن مساهمتهم فى تقدير بيانات ومدخلات النموذج (الاسعار ، التكاليف ، الحد الاقصى والحد الادنى للكميات المصدرة والمستوردة ، السعات السوقية للاسواق المختلفة الطاقات الانتاجية للسلع ، الاتفاقيات التجارية ، ... الخ) هذا بالاضافة الى عوامل أخرى اقتصادية واجتماعية وسياسية يصعب ادخالها فى النموذج ، لكل ذلك يجب عرض النتائج المتحصل عليها من النموذج على خبراء التخطيط ومتخذى القرارات ، قبل استخدامها فى العملية التخطيطية .

---

(١) انظر الصورة النهائية للنماذج الثلاثة للبرمجة الخطية التى عرضها Schulmeister فى تجربة المانيا الديمقراطية لتخطيط التجارة الخارجية فى مذكرة رقم ١٠١٤ ، معهد التخطيط القومى ، كذلك النموذجين الذين عرضهما Trzeciakowski فى التجربة البولندية لتخطيط التجارة الخارجية فى كتابه تخطيط وادارة التجارة الخارجية فى بولندا ، وارسو ١٩٧٣ .

٢-٣-٣ الخبرات المكتسبة في مجال استخدام البرمجة الخطية في تخطيط التجارة الخارجية:(1)

يواجه الباحث عند بناء نماذج البرمجة الخطية في مجال التجارة الخارجية بمشاكل سبق التنويه عنها وفيما يلي نعرض لبعض المشاكل وكيفية حلها والمستقاه من خبرات تطبيق هذا الاسلوب :

١ - يفترض نموذج البرمجة الخطية أن العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية في دالة الهدف والقيود خطية ، ولكن في واقع الحياه معظم العلاقات الاقتصادية ومنها الاسعار العالمية للصادرات والواردات ، وبخاصة أسعار السلع الزراعية وكذلك أسعار بعض المواد الخام غير خطية حيث تتأثر الاسعار أو الكميات بتغيرات دورية أو موسمية ، ولعلاج هذه المشكلة يمكن تقسيم البيانات الخاصة بهذه السلعة الى جزئين أو أكثر حسب طبيعة التغيرات في الاسعار ، بناء على الموسمية أو بناء على طبيعة التعاقد ، فمثلا لو تم التعاقد على تصدير البصل بحيث يكون سعر الطن = ١٠٠ دولار للكميات التي تقل عن ١٠٠ طن ، ويحصل المشترى على خصم ١٠٪ في حالة زيادة الكمية المصدره عن ١٠٠ طن في هذه الحالة يجب أن يأخذ النموذج في الحسبان تقسيم أسعار تصدير السلعة كالتالي :-

السلعة س١ = البصل الذى يباع بسعر ١٠٠ دولار للطن في حدود الكميات من (١ - ٩٩) طن .

السلعة س٢ = البصل الذى يباع بسعر ٩٠ دولار للطن عند تصدير كمية أكبر من ٩٠ طنا .

ويمكن أيضا حل هذه المشكلة بأستخدام البرمجة البارامترية .

---

(1) G. Grote, Foreign Trade Planning...,oP, Cit,P.P. 131-135.

٢ - مشكلة كبر حجم نموذج البرمجة الخطية بالنسبة للسعة المتاحة من الحاسب الالى : فاذا كان الهدف من اعداد النموذج هو تقرير الهيكل الامثل للسلع التى تصدر أو تستورد بالكيفية التى تعظم الفائض فى الميزان التجارى أو تخفض العجز فيه الى أقل حد ممكن ، فى هذه الحالة يكون الانشطة البديلة هى السلع المصدرة أو المستوردة فقط ، اما اذا كان النموذج يهدف تقرير التركيب الجغرافى الامثل للتجارة الخارجية لاحدى السلع فان الكميات المصدرة أو المستوردة الى دول - التبادل تكون بمثابة الانشطة البديلة لهذا النموذج ، وقد يكون تقرير الهيكل الامثل للسلع والتوزيع الجغرافى الامثل معا هدف النموذج ، وفى هذه الحالة يجب ان يؤخذ فى الاعتبار سعة الحاسب الآلى ، والمدى التخطيطى قصير أم متوسط أو طويل الاجل ، ففى حالة التخطيط قصير الامد يمكن اختيار أهم دول التبادل التجارى الخارجى ، اما فى حالة التخطيط متوسط أو طويل الاجل يفضل أخذ جميع دول التبادل التجارى كأنشطة بديلة ، كذلك يقترح فى حالة الاساس السلعى للتقسيم الى أنشطة فى نماذج البرمجة الخطية للتجارة الخارجية النزول بالتفصيل الى مستوى صنف لبلد للتغلب على مشكلة عدم التجانس بين أصناف السلعة الواحدة ، وفى ضوء سعه الحاسب الالى قد يضطر الباحث الى اختيار أهم السلع لاهم دول التبادل التجارى الخارجى .

٣ - وتواجه نموذج البرمجة الخطية للتجارة الخارجية مشكلة زيادة عدد القيود أمام سعة الحاسب الآلى المحدودة [1] ويمكن حل هذه المشكلة بأستبعاد القيود التى لايؤثر وصفها أو عدم وصفها فى الجدول الاساسى على نتيجة الحل الرياضى للنموذج ، على سبيل المثال يمكن استبعاد قيد السعة السوقية لدولة تزيد سعتها السوقية عن الاهداف الاجمالية للواردات المطلوبة .

---

(١) أمكن فى المانيا الديمقراطية استخدام نماذج تشمل ١٠ آلاف معادلة ومتباينة ، وحوالى من ١٠٠٠ الى ٢٠٠٠ متغير .

٤ - من وجهة النظر القومية تعتبر نماذج الامثلية للتجارة الخارجية نماذج جزئية ، يجب ان تتناسق وتتكامل مع الاهداف المحددة للاقتصاد القومى والتى يقررها نموذج الامثلية على المستوى القومى ، ويمكن حل هذه المشكلة باستخدام بعض المتغيرات التى تم تحديدها من نموذج الامثلية الكلى على المستوى القومى مثل متغير الطلب النهائى ، والطاقات الانتاجية المتاحة ، والحدود العليا والدنيا للتوازن لبعض الاسواق ، ... الخ فى نماذج الامثلية للتجارة الخارجية الجزئية ، وفى نفس الوقت يمكن استخدام بعض نتائج نماذج الامثلية الجزئية للتجارة الخارجية كمدخلات نماذج الامثلية الكلية وهذا يساعد على تحسين التخطيط ككل وذلك يعرف بأسلوب التخطيط على مستويين .

٥ - فى حالة صياغة نموذج أمثلية للتصدير أو للاستيراد فقط فان الاشارة الجبرية لمعيار الاختيار تكون موحدة وهذا يسهل الصياغة والحل[1]. أما فى حالة صياغة نموذج برمجة خطية للصادرات والواردات فى آن واحد ، فان المشكلة تزيد تعقيدا ويمكن حل هذه المشكلة بتصميم الجدول الاساسى للمصفوفة فى صورة نموذج واحد يتضمن الانشطة التصديرية والاستيرادية ، وتعطى اشارتين جبريتين احداهما سالبة والاخرى موجبة لمعيار الاختيار المستخدم[2] ، ثم يقسم الجدول الاساسى للمصفوفة الى جدولين فرعيين ، يتناول احدهما جميع الانشطة التصديرية فى النموذج ، ويتناول الاخر منها جميع الانشطة الاستيرادية فى النموذج ويحل كل منهم بمفرده .

٦ - ويمكن التغلب على مشكلة تساوى معيار الربحية للانشطة التصديرية أو الاستيرادية لدول مختلفة فى نماذج البرمجة الخطية للتجارة الخارجية باستخدام اوزان ترجيحية معينة تتناسب مع أهمية الدولة فى مجال التجارة الدولية ، ويعتمد معامل الترجيح المستخدم فى النموذج بصفة أساسية على قرارات سياسية .

---

(1) Tinbergen and Bos.,Mathematical Models and Economic Growth Graw-Hill Book Company, Inc.New York, 1962.P.P 93-117 .

(2) N.Paul Loomba, Linear Programming, Mc, Grow-Hill Book Comp New Yourk, 1964, P.P, 15-35 .

٧ — وعندما يهدف النموذج الى تعظيم العائد من عمله دولة معينة (من دول العملات الحرة كالولايات المتحدة الامريكية) وفى نفس الوقت تخفيض التعامل مع دول الاتفاقيات ، يمكن اعطاء معامل تفضيل فى دالة الهدف يشجع التصدير لسوق معينة ، وأيضا اعطاء معامل تثبيط فى دالة الهدف للاستيراد من سوق معينة . (١)

٨ — وفى مجال تخطيط التجارة الخارجية بأستخدام النماذج الخطية قد يتناقض هدف تعظيم الفائض فى الميزان التجارى والذى يسعى الى التصدير الى الدول الاعلى سعرا والاستيراد من الدول الادنى سعرا ، دون اعتبار لنوع العملات موضوع التعامل ، يتناقض مع هدف تعظيم الفائض فى ميزان العملات الحرة حيث يسعى نموذج البرمجة الخطية الى التصدير الى دول العملات الحرة والاستيراد من دول العملات الحسابية ويمكن حل هذه المشكلة بالتحكم فى قيود النموذج بحيث تشمل دالة هدف النموذج الهدف العام وهو تعظيم الفائض فى الميزان التجارى ، ثم تصاغ صفوفة النموذج والتى تتضمن القيود ، ثم يصاغ أى أهداف اضافية للنموذج فى صورة قيود اضافية مثل هدف تعظيم حصيلة النقد الاجنبى ، وقد يؤدى هذا الحمل الى نموذج غير متناسق .

كذلك يمكن حل مشكلة تعارض أهداف نماذج البرمجة الخطية فى التجارة الخارجية السالف ذكرها باستخدام نظرية التضاد ، حيث يصاغ عدد من نماذج البرمجة الخطية لكل منها دالة هدف واحدة ،

---

(١) انظر كيف يمكن اجراء هذا التعديل لدالة الهدف فى النموذج المعروض فى الملحق رقم (٣) .

ويعتبر الحل الرياضى لكل نموذج استراتيجية محددة ، ثم تصاغ مجموعة الاستراتيجيات كل منها فى صف واحد على صورة مصفوفة ، وبالتالى تتحول مشكلة التناقض بين الاهداف الى مشكلة برمجة خطية عادية تكون دالة الهدف تعظيم قيمة الحدود الدنيا للاستيراتيجيات والانشطة البديلة هى مختلف الاستيراتيجيات فى النموذج ، والقيود هى الحدود الدنيا للاهداف .

٩ - وتؤكد تجارب تطبيق نماذج البرمجة الخطية فى مجال التجارة الخارجية على أهمية ودقة البيانات والمعلومات التى تغذى النموذج حيث تكون أفضل النماذج عديمة الجدوى اذا لم يمكن تغذيته بالبيانات السليمة ، وعلى سبيل المثال بيانات مستقبل الاسعار العالمية للسلع موضع الدراسة ، والكميات التى سيتم تصديرها او استيرادها فى أسواق معينة فى المدى المتوسط أو الطويل ، كذلك المعاملات الفنية (لوحدة المواد الخام اللازمة لانتاج وحدة واحدة من السلعة والمأخوذة من جدول المدخلات والمخرجات) تتغير تبعا للطورات العلمية والتكنولوجية مثل هذه البيانات والمعلومات يصعب التنبؤ بها بدقة واستخدامها فى نماذج البرمجة الخطية للتجارة الخارجية .

مما سبق يتضح ان استخدام أسلوب البرمجة الخطية فى تخطيط التجارة الخارجية يهدف الى تحسين وترشيد العملية التخطيطية لتحديد أفضل الاهداف ، بشرط ان يجتهد المخططون لتوفير البيانات والمعلومات اللازمة واختبار دقة هذه البيانات ومدى تناسقها . وبمعنى آخر يساعد اسلوب البرمجة الخطية المخططين فى تحديد أهداف كمية بطريقة دقيقة فى ضوء القيود المختلفة[1] .

---

(١) ملحق رقم (٣) يعرض نموذج برمجة خطية للتجارة الخارجية يهدف الى تقرير التوزيع السلعى والجغرافى الامثل الذى يعظم صافى حصيلة النقد الاجنبى .

الفصل الثالث

أسلوب متابعة خطة التجارة الخارجية
والبيانات اللازمة لاعدادها

الفصل الثالث

أسلوب متابعة خطة التجارة الخارجية والبيانات اللازمة لاعدادها

٣ - ١ تمهيد :

يقصد بالمتابعة مقارنة أهداف الخطة بما تم تحقيقه فعلا من هذه الأهداف خلال فترات التنفيذ المحددة لذلك ، ويمكن الحصول على تقارير متابعة من الوحدات الانتاجية أو الوزارات القطاعية أو من الاجهزة الاحصائية أو من وزارة التخطيط ويجب أن تتبع المستويات المختلفة المفاهيم والجداول النمطية التى تعدها وزارة التخطيط بالمشاركة مع أجهزة البيانات فى المتابعة . ومن خلال تقارير المتابعة يمكن التعرف على نقط الضعف أو الاختناق وتحديد الجهات التى سببتها وبالتالى يمكن اقتراح الاساليب العملية لتلافى تلك الاختناقات فى الوقت المناسب وبأقل تكلفة اقتصادية واجتماعية ممكنة ، وذلك من خلال تعديل الاهداف أو مضاعفة الجهود المبذولة لتلافى ذلك التقصير ، أو عن طريق الحوافز وخلق الظروف المناسبة لرفع الكفاءة الانتاجية ، وتكشف تقارير المتابعة أيضا من عوامل القوة والدفع فى الاقتصاد القومى وهذه العوامل يجب المحافظة عليها وتنميتها .

وتعتبر المتابعة أحد المراحل الاساسية الثلاث للعملية التخطيطية والتى تشمل الاعداد والتنفيذ والمتابعة ، وأن عملية المتابعة ضرورية فى مختلف الظروف الاقتصادية ، وتزداد أهميتها كلما انخفضت جودة هذه الظروف ، وترتبط مراحل ومناهج المتابعة بالمراحل والدروس المستفادة بمرحلة أعداد الخطة بحيث توجد علاقات قوية بين الخطة والمتابعة تفيد فى تجميع وتحليل البيانات ، وتكشف فى الوقت المناسب عن مواطن الخلل وتنبه الى الاختناقات التى تعوق تنفيذ المشروعات ، وتساعد على معرفة الاسباب التى أدت الى الانحراف عن الاهداف المخططة ولهذا فقد ربط القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٣ بشأن اعداد الخطة العامة للدولة بين أعداد الخطة ومتابعة تنفيذها (١) ، وذلك يعكس

---

(١) وزارة التخطيط : الاطار العام التفصيلى للخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ٨٢/٨٣ - ٨٦/١٩٨٧ ، الجزء الاول ، المكونات الرئيسية ، ١٩٨٢ ص ١٣ .

الاهمية الكبيرة لعملية المتابعة فى وضع اطار الخطة ، لان بيانات سنة الاساس فى الخطة الخمسية تستند فى المقام الاول الى نتائج متابعة وتنفيذ الخطة السابقة ، كما ان نتائج متابعة وتنفيذ الخطة الحالية تعطى المؤشرات الاساسية التى يعتمد عليها فى وضع اطار الخطة التالية . وتتعدد فترات المتابعة الدورية مابين متابعة شهرية وربع سنوية وسنوية ، كما تتعدد أساليبها بما يتلائم المده التى تتناولها ويتفق مع الهدف من اجرائها . وتتبلور العلاقة بين التخطيط والمتابعة فى الدور الحاسم الذى تلعبه المتابعة فى انجاح الخطة واستخلاص السياسات المكمله والبديلة فى الوقت المناسب لتعديل الانحرافات ان وجدت .

ويترتب على ما سبق ضرورة توفير نظام كفء وسليم للبيانات التخطيطية ، وذلك يقتضى تنشيط أجهزة اعداد البيانات لدى الجهات التنفيذية وتحقيق فاعلية أجهزة التخطيط والمتابعة منها ، مع ضرورة دعم ادارات المتابعة والتخطيط على كافة المستويات وتزويدها بالعناصر الفنية القادرة على اعداد تقارير المتابعة الدورية .

واذا اقتصر دور المتابعة على التعرف على ماتم تنفيذه من أهداف الخطة دون البحث عن العوامل التى أثرت فى ايجاد هذا الواقع فانها تكون متابعة سلبية وان التعرف على هذه العوامل ضرورى ليتسنى اتخاذ الاجراء والقرارات التى تعدل ذلك الواقع ، والمتابعة لاغنى لها عن التنبؤ ، حيث يتضمن التنبؤ باحتمالات التطور المستقبلى فى المتغيرات التى اتضح ان هناك انحراف فى مسارها الفعلى عن المخطط ومدى استمرارية هذا الانحراف فى المستقبل ، واذا قام جهاز المتابعة بتأدية المهام السابقة ، ففى هذه الحالة تعد المتابعة ايجابية ، وهو مايفترض ان تقوم به عملية المتابعة [1] .

---

(١) دكتور ابراهيم العيسوى : التخطيط والمتابعة فى الواقع الجديد للاقتصاد المصرى - ورقة عمل رقم (٢) ، معهد التخطيط القومى - يونيو ١٩٨٣ ، ص ٥٢ ، ٥٣ .

وفيما يلى توضيح لخطوات واجراءات عملية المتابعة مع توضيح لخصائص كل من المتابعة الربع سنوية والمتابعة السنوية ودور كل منها فى خطة التجارة الخارجية ، ودرجة التفصيل ، والفترة الزمنية اللازمة حتى تكون المتابعة فعالة .

٣ - ٢ - خطوات واجراءات المتابعة :

تتضمن عمليات متابعة الخطة عدة خطوات هى (١) :-

١ - تجميع حد أدنى من المعلومات والبيانات ، وينبغى ان تكون هذه المعلومات حقيقية من واقع متابعة مايتم بالفعل وليست معلومات وبيانات مبنيه على تقديرات ونسب ومعايير .

٢ - اخضاع هذه البيانات لعمليات تحليلية بهدف الوصول الى نتائج ذات دلالات منها :

أ - نسب تنفيذ الاهداف ، وتشير هذه النسب الى مدى التقدم فى تحقيق الاهداف المرسومه للخطة ، وينبغى ان يصاحبها بعض المعايير لقياس كفاءة استخدام الموارد ، واذا ما أتسمت نسب تنفيذ الاهداف بميلها الى الانخفاض او الارتفاع فلابد من توافر تفاصيل الاسباب التى أدت الى هذه النتيجة ، ويتم ذلك بتسجيل أسباب القصور والاختناقات ومقترحات التغلب عليها أو أسبات التجاوز عن المقدر بالخطة لاتخاذ الاجراءات المناسبة .

ب - مستوى الاداء ويقاس بعدد من المؤشرات التى تبين مستوى الآداء الاقتصادى خاصة فيما يتعلق منها بالصادرات والواردات السلعية .

---

(١) راجع سيد أحمد البواب : الاطار الفكرى لمتابعة الخطة ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة داخلية رقم (٤٧) ابريل ١٩٧١ .

جـ - اقتراح القرارات والسياسات والاجراءات التصحيحية المناسبة لما تسفر عنه نتائج متابعة الخطة ويمكن التوصل الى عدد من هذه السياسات التى على ضوئها يصحح مسار العمل بتعديل الخطة فى الحدود التى تتطلبها الظروف الاقتصادية المحيطة المحلية منها والدولية .

٣ - مصادر بيانات متابعة خطة التجارة الخارجية :

ان متابعة خطة التجارة الخارجية تعتمد بصفة رئيسية على مصدرين أساسيين للبيانات هما : -

١ - تقديرات ميزان المدفوعات ومصدرها البنك المركزى المصرى .
٢ - احصاءات التجارة الخارجية طبقا لدليل النشاط الاقتصادى[1] ومصدرها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء .

وتتميز تقديرات ميزان المدفوعات بدقة البيانات على حساب مستوى التفصيل الممكن اتاحته لوزارة التخطيط ، فى حين تتميز بيانات التجارة الخارجية " احصاءات الجمارك " بمستوى أكبر من التفصيل يصل الى غالبية السلع المتعامل فيها " كمية وقيمة "لكن على حساب مستوى دقة البيانات المطلوبة .

وتركز وزارة التخطيط فى السنوات الاخيرة فى متابعة خطة التعامل مع العالم الخارجى على تقديرات ميزان المدفوعات تلافيا لابراز التضارب الموجود بين المصادر المشار اليها مسبقا .

---

(١) هناك اختلاف بين التقسيم المتبع فى جهاز التعبئة العامة والاحصاء ، وذلك المتبع فى وزارة التخطيط وسوف يتضح أسباب الاختلاف فيما بعد .

فيما يلى ايضاحا اكثر تفصيلا لمصادر بيانات حصيلة الصادرات ، والمدفوعات عن الواردات فى ميزان المدفوعات ، وأوجه الاختلاف بينها وبين احصاءات التجارة الخارجية التى يعدها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء والتى يستقيها من الجمارك ، وكذلك اوجه القصور فيها .

٣ - ٣ - ١ مصادر بيانات متابعة ميزان المدفوعات

يتم اعداد بيانات ميزان المدفوعات فى مصر سواء المعاملات المنظورة (صادرات وواردات) أو المعاملات غير المنظورة (المتحصلات والمدفوعات) من واقع احصاءات الادارة العامة للرقابة على النقد ، احدى الادارات العامة بالبنك المركزى المصرى ، وهذه الاحصاءات عبارة عن تجميع للاحصاءات التى تتلقاها ادارة النقد من البنوك التجارية وغيرها من البنوك التى تلتزم بموافاة ادارة النقد بالاحصاءات والبيانات اللازمة عن معاملاتها الخارجية بالنقد الاجنبى .

وتقدر قيمة حصيلة الصادرات " فوب " والمدفوعات عن الواردات " سيف " وهذه الطريقة المتبعة فى مصر لتجميع بيانات ميزان المدفوعات تعتمد على الاساس النقدى ، أى المتحصلات الفعلية والمدفوعات الفعلية ، وذلك بالاضافة الى بعض البيانات الاخرى التى تستقى من مصادر مختلفة ، اما لكونها لاتتضمن تحويلا نقديا عن موارد الجهاز المصرفى ، وعلى سبيل المثال ، الاستيراد بدون تحويل عملة ، وتستقى بياناتها من هيئة استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة ، أو ان تكون البيانات اكثر دقة وشمولا مثل بيانات البترول حيث تتضمن (حصيلة صادرات البترول ، وتموينات السفن ، المنح والاتاوات ، أرباح شركة سوميد) وتستقى هذه البيانات من الهيئة المصرية العامة للبترول وفيما يلى ايضاح اكثر تفصيلا لمصادر بيانات حصيلة الصادرات ، والمدفوعات عن الواردات فى ميزان المدفوعات وأوجه الاختلاف بينها وبين احصاءات التجارة الخارجية التى يعدها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء والتى يستقيها من الجمارك .

٣-٣-١-١ حصيلة الصادرات

تتم عملية التصدير بقيام المصدر باستخراج استمارة التصدير "ت ص" من البنك الذى يتعامل معه ، وعندما يتم شحن البضاعة عن طريق الجمارك يستخرج البنك مذكرة رقم (١) تفيد اتمام عملية الشحن . وعند تسلم البنك لقيمة البضائع المصدرة من الخارج يقوم باستخراج مذكرة رقم (٢) تفيد استيراد حصيلة الصادرات التى سبق شحنها بموجب المذكرة رقم (١) السابق الاشارة اليها . اما مايدرج فى ميزان المدفوعات لحصيلة الصادرات فهو قيمة المذكرات رقم (٢) وذلك على عكس ماتقوم به السلطات الجمركية والتى تدرج قيمة ماتم شحنه (أى قيمة المذكرات رقم (١) ويعنى ذلك ان ميزان المدفوعات يهتم بادراج الحصيلة الفعلية للصادرات . فى حين تهتم الجمارك اثبات الحركة الفعلية للصادرات بصرف النظر عن استرداد قيمتها ، وعلى وجه التحديد فأن حصيلة الصادرات المدرجة فى ميزان المدفوعات تتضمن : -

- الحصيلة النقدية عن الصادرات السلعية بالكامل .
- الصادرات التى تتم عن طريق اتفاقات الدفع .
- الصادرات التى تتم عن طريق الحسابات بالجنيه المصرى .

٣- ٣-١-٢ المدفوعات عن الواردات

تتم عملية الاستيراد بقيام المستورد بتحويل قيمة وارداته اما فورا عن طريق البنك الذى يتعامل معه ، أو عن طريق فتح اعتماد مستندى لهذا الغرض ويستخرج البنك فى كلتا الحالتين استمارة (أ) ، ويقيد مجموع قيمة الاستمارات (أ) فى ميزان المدفوعات "كمدفوعات عن واردات" ، ومعنى ذلك ان مجرد تحويل القيمة أو فتح الاعتماد يعتبر مدفوعات فعلية عن واردات من وجهة نظر ميزان المدفوعات ، وذلك بصرف النظر عن ضرورة

ورود البضائع خلال الفترة المعمول عنها بيان ميزان المدفوعات ، وذلك على عكس ما تقوم به السلطات الجمركية والتى تدرج الحركة الفعلية للواردات التى مرت عبر الحدود الجمركية حتى ولو كان جزء من هذه الواردات قد تم تحويل قيمته خلال فترات سابقة غير الفترة المعمول عنها بيانات التجارة الخارجية (الجمارك) وعلى وجه التحديد ، فان المدفوعات عن الواردات المدرجة فى ميزان المدفوعات تتضمن : —

- الاستيراد السلعى المسدد نقدا .
- الواردات بدون تحويل عملة .
- واردات هيئة الاستثمار " الجزء العينى من رأسمال المستثمر الاجنبى " .
- الواردات فى نطاق القروض الممنوحة من الدول والمؤسسات الدولية ، وقانون فوائض السلع الزراعية الامريكية .
- الواردات فى نطاق المستخدم من التسهيلات المصرفية .
- الواردات فى نطاق المستخدم من تسهيلات الموردين .
- الواردات عن طريق اتفاقات الدفع .
- الواردات عن طريق الحسابات بالجنيه المصرى .

٣ـ٤ ـ مصادر بيانات متابعة الميزان التجارى

يعتمد التخطيط بصدد متابعة التجارة الخارجية ـ الصادرات والواردات السلعية على احصاءات الجمارك التى تمثل التدفقات السلعية لهذه المعاملات والتى ينشرها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء وتعد احصاءات التجارة الخارجية التى ينشرها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء وفقا لنظام التجارة الخاص ، أى انها تمثل السلع التى تم تسوية اجراءاتها الجمركية بالموانئ والمطارات وسددت عنها الرسوم الجمركية وأفرجت عنها الجمارك . وفيما يلى أهم نواحى القصور فى هذه البيانات : ـ(١)

---

(١) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء : بحث عن تطبيق احصاءات التجارة الخارجية فى مصر ٢٤/١٢/١٩٨٥ ص ص ٢٣ ـ ٢٧ .

(أ) عدم شمول احصاءات الواردات للموقوفات أي الواردات السلعية التى تصل الى الموانئ ثم يفرج عنها دون تسوية اجراءاتها الجمركية من حصر وتقدير وتحصيل الرسوم المستحقة عليها وبذلك فلاتسجل قيمتها ضمن الواردات (طبقا لنظام التجارة الخاص) ينتج عن ذلك تكرار الاجراءات الجمركية على رسائل الافراج المؤقت حيث تتم مرة عند الافراج ، ومره عند التسوية النهائية مما ينتج عنه عدم الدقة فى تحديد بيانات هذه الرسائل من حيث القيمة والرسوم . وبالتالى لاتشمل حقيقة بيانات الواردات السلعية والميزان التجارى . وقد سمح باتباع نظام الموقوفات بمقتضى القانون رقم ٦٦ لسنه ١٩٦٣ والقرارات اللاحقة له ، ويتم الافراج المؤقت عن سلع الواردات فى ٣ حالات هى : -

أولا : افراج مؤقت لحين صدور قرار الاعفاء من الوزير المختص خلال ٣ شهور من تاريخ الافراج .

ثانيا : افراج مؤقت لحين اعادة التصدير خلال ٦ شهور من تاريخ الافراج .

ثالثا : افراج مؤقت لحين ورود المستندات بشرط تقديم خطاب ضمان معتمد من الجهة المفرج لحسابها يوضح فيه سبب الافراج ، والتعهد بالتسوية النهائية خلال المدة القانونية وهى ٣ شهور ، وتقديم خطاب من البنك المفتوح عليه الاعتماد يفيد عدم ورود المستندات الاصلية من المورد ، وارفاق صورة من الموافقة الاستيرادية ، واستيفاء النموذج الجمركى للاغراض الاحصائية .

وقد توسعت الوزارات والهيئات العامة ومؤسسات وشركات القطاع العام فى الاستفادة من هذا القانون ودأبت على سحب وارداتها بهذا الأسلوب لتجنب الاختناقات الاستهلاكية ، ولمنع التكدس بالموانئ ، كما ان هذا النظام يوفر لها سرعة سحب البضائع من الموانئ ، ويمكنها من تأجيل تسديد الضرائب والرسوم المستحقة . وقد أدى التوسع فى استخدام هذا النظام وعدم تقيد الجهات المستفيدة منه بالمدة الزمنية المحددة (ثلاثة أشهر) كمهله لتقديم المستندات والفواتير الاصلية الى عدم

تصوير احصاءات التجارة الخارجية لحقيقة الواردات السلعية والميزان التجارى .

(ب) عدم قيام الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء بادراج بيانات الموقوفات فى السنوات التى تتم فيها تسوية اجراءاتها الجمركية ، وبذلك أصبحت قيمة الموقوفات لاترد ضمن احصاءات الواردات لا فى سنه ورودها ولا فى سنة تسوية اجراءاتها .

(ت) عدم تضمين أرقام الواردات قيمة السلع التى ترد بدون مقابل (المعونات الاقتصادية) من الحكومات أو الهيئات الاجنبية لمصر وكذلك المعونات الاقتصادية الممنوحة من مصر لدول أخرى .

(ث) الاختلاف الكبير بين بيانات كل من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء والهيئة العامة للبترول فيما يتعلق بقيمة الواردات والصادرات من البترول الخام والمنتجات البترولية ، حيث أن هذه البيانات لاتقوم الجمارك بحصرها لان الهيئة لها مواني وأرصفة خاصة ، وتقوم الهيئة باخطار الجمارك والجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء بهذه البيانات كل فترة ، ونظرا لان الهيئة تجرى الكثير من التعديلات والتسويات على هذه البيانات بعد الاخطار عنها لذلك تظهر فروق كبيرة بين البيانات الواردة من الهيئة العامة للبترول وتلك التى يصدرها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ويسعى جهاز الاحصاء حاليا لحل هذه المشكلة وذلك بالاتصال بالهيئة العامة للبترول لموافاته بالصادرات البترولية التى تم شحنها شهريا ، كذلك مطالبة الهيئة بعدم التأخير فى استيفاء وانهاء اجراءات المستندات وارسالها الى الجمارك فى موعد مناسب .

(ج) تقوم الصادرات فى البيانات التى يصدرها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء على أساس "فوب" كما تقوم الواردات على أساس " سيف" ويجرى تحويل قيمة البضائع المصدرة والمستوردة على أساس أسعار الصرف الرسمية التى يعلنها البنك المركزى دون الاخذ فى الحسبان أية أسعار تشجيعية أو علاوة صرف أو غير ذلك من صور تعدد أسعار الصرف .

(ح) نقص شمول بيانات التجارة الخارجية بسبب عدم احصاء بعض أنواع الواردات والصادرات ببعض فروع الجمارك مثل جمرك أسوان وجمرك العريش ، ويرجع ذلك الى قيام الجمارك بضم أعمال بعض مراقبات الجمارك ذات الحجم القليل فى العمل الى مراقبات الجمارك التى بها حركة كبيرة مثلما يحدث فى ميناء الحمراوين الذى يرسل الشهادات الجمركية الخاصة به الى مراقبة جمرك السويس ، كذلك البيانات غير الدقيقة عن رسائل الافراج المؤقت ، وبيانات نشاط المناطق الحرة ، واقرارات الركاب (والطرود البريدية) ، وتموين الطائرات والسفن والمعونات الاقتصادية .

(خ) تأخر ورود البيانات النهائية للصادرات والواردات التى تغطى فترة المتابعة كاملة من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء حيث ترد هذه البيانات بعد الفترة المحددة لانتهاء الوزارة من اعداد تقارير المتابعة ، وعلى ذلك تضطر الوزارة الى الاعتماد على آخر بيانات متاحة لديها مع الالتجاء الى القيام بتقدير الاشهر التى لم ترد بياناتها وقد لاتكون هذه التقديرات بالدقة اللازمة . والمعلوم أن دقة المتابعة تستلزم أن تكون بياناتها حقيقية معبرة عن واقع ماتم بالفعل وليست معلومات وبيانات مبنيه على افتراضات ونسب ومعايير .

٣ - ٥ - فترات المتابعة

ان متابعة تنفيذ الخطة والاهداف التى تضمنتها سنويا وكل ثلاثة شهور مع تبيان ظروف وأوجه وأسباب الاختلاف بين ماتم تحقيقه فعلا وما كان مقدرا تحقيقه حسب البرامج التنفيذية الزمنية أمر هام لضمان تنفيذ الخطة والمحافظة على تناسقها وتناسبها مع الاهداف والامكانيات .

والواقع ان المتابعة الربع سنوية ، وان اشتركت مع المتابعة السنوية[1] فى الهدف العام من حيث تبيان " معدل التنفيذ " أو " معدل الاداء الاقتصادى " الا انها تختلف

---

(١) راجع سيد احمد البواب : دليل متابعة الخطة - وزارة التخطيط - ١٩٦٨ .

عنها فى الادوار الاساسية الاخرى ، فهى تختلف عنها من ناحية درجة التفصيل ، كذلك تختلف عنها من ناحية سرعة الاصدار بعد نهاية الفترة موضوع المتابعة ، هذا علاوة على ضرورة اصدار كل منها فى فترة زمنية معينة حتى تكون اكثر فاعلية .

وتعد وزارة التخطيط تقارير متابعة عن التعامل مع العالم الخارجى ضمن الاطار العام لمتابعة الخطة كل ثلاثة شهور وسنويا وذلك طبقا لما يقضى به القانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٧٣ فى شأن اعداد الخطة العامة ومتابعة تنفيذها ، وتنحاز الوزارة فى المتابعة الى جانب السرعة أكثر منه الى جانب الدقة فى البيانات ، ونظرا لذلك فان متابعة خطة التعامل مع العالم الخارجى سواء ربع السنويه أو السنوية تتضمن من شهر الى شهرين بيانات تقديرية .

٣ - ٦ - المتابعة ربع السنوية

تبين متابعة الربع الاول والثانى " معدل التنفيذ " ، وهى وسيلة للكشف عن نقاط الضعف وعوامل القوة فى التنفيذ أو الاداء وذلك قبل انقضاء السنة موضع الخطة حتى يمكن تذليل نقاط الضعف ودفع عوامل القوة لرفع معدل التنفيذ " حتى يمكن تحقيق ما استهدفته الخطة السنوية فى نهايتها ، وتتسم المتابعة ربع السنوية وخاصة متابعة الصادرات والواردات بقدر اكبر من التفصيل ، غير ان التفصيل المطلوب فى متابعة الربع الاول والثانى يتطلب بالضرورة الاعتماد فى متابعة التجارة الخارجية على احصاءات الجمارك ، لكن الاعتماد على هذه البيانات بما يشوبها من قصور خاصة بالنسبة للواردات كما سبقت الاشارة الى ذلك ، بجانب وجود شهور تقديرية يجعلها غير صالحة للتحليل بهدف الوصول الى مؤشرات لقياس نسب تنفيذ الاهداف أو مستويات الاداء الامر الذى يتطلب بالضرورة العمل على تحسين مستوى الدقة فى هذه البيانات حتى لاتفقد المتابعة اهميتها وأهدافها .

وتتميز متابعة الربع الثالث بخصائص اضافية على متابعة الربع الاول والثانى وهى انها آداة لتوفير البيانات اللازمة للتعديل الذى قد يطرأ على بيانات اطار الخطة السنوية قبل اصدارها فى أول السنة المالية القادمة ، كذلك فانها نقطة ارتكاز لتوفير البيانات الاولية اللازمة لبناء نموذج البداية العام لخطة التنمية للسنة التالية .

ونظرا الى ان متابعة السنة الاخيرة تكون فى الغالب تحت الاعداد فى الشهور الاولى من السنة التالية ويكون من الصعب الانتهاء منها الا بعد عدة أشهر من انقضائها ، فيصبح من اللازم الاعتماد على متابعة الربع الثالث لتركيب البيانات الاولية المنتظرة عن السنة الاخيرة . لذلك يجب العمل على توخى الدقة فى البيانات الى جانب الاهتمام بمستوى التفصيل الامر الذى لايتوافر حاليا لمتابعة خطة التجارة الخارجية وميزان المدفوعات حيث تتم متابعة التسعه شهور من الخطة على أساس تقديرات ميزان المدفوعات بما ينقصها من تفصيلات ضرورية وبما تتضمنه من سبعة شهور فعلى " يوليو / يناير " وشهرى " فبراير ومارس" تقديرى . وكذلك الاستعانة باحصاءات الجمارك بما يشوبها من عيوب الموقوفات بالاضافة الى عيوب التقديرات حيث تعد هذه البيانات على أساس سبعة شهور فعلى وشهرى "فبراير ومارس " تقديرى . وهكذا يتم تقدير المتوقع تنفيذه وبالتالى اعداد الخطة على أساس تقديرى اكثر منها فعلى مما يتنافى مع الهدف الاساسى من متابعة الربع الثالث، كآداة لتوفير البيانات اللازمة للتعديل الذى قد يطرأ على بيانات اطار الخطة السنوية قبل اصدارها فى أول السنة المالية وكركيزة لتوفير البيانات الاولية اللازمة لبناء نموذج البداية العام لخطة السنة التالية .

وحتى تكون المتابعة ربع السنوية - وعلى الاخص متابعة الربع الاول والثانى - فعالة يجب ان تتم بالسرعة الواجبة لكى تتمكن اجهزة المتابعة بوزارة التخطيط من اعدادها فى موعد يفضل الا يزيد على النصف الاول من الشهر التالى لربع السنة موضع البحث حتى يمكن دراستها واتخاذ القرارات الفعالة لدفع عجلة خطة التنمية السنوية طبقا لما أسفر عنه الواقع العملى لسير هذه الخطة ، وأى تأخر عن هذا الموعد يقلل من فاعلية هذه المتابعة .

لذلك يكون من المقبول فى هذه الحالة الالتجاء فى متابعة الربع الاول والثانى من ميزان المدفوعات والتجارة الخارجية الى تقدير الشهور المتبقية من الفترة محل المتابعة ولو كان ذلك على حساب دقة البيانات بهدف اتخاذ القرارات بالسرعة المطلوبة.

ويراعى فى المتابعة ربع السنوية السرعة ولو كان ذلك على حساب البيانات الدقيقة لاتخاذ القرارات الفعالة فى الوقت المناسب ، فمما لاشك فيه انه كلما كانت بيانات هذه المتابعة دقيقة كانت هذه المتابعة اكثر فعالية ، لكن هذه الدقة يجب الا تأخذ فترة طويلة من الربع التالى ، وبذلك لاتلحق القرارات المتخذة الفترة المناسبة من هذا الربع فتفقد قوتها ، ويراعى فى بيانات متابعة الربع الثالث عدم الالتجاء الى التقدير نظرا لاهميتها فى اعداد الخطط السنوية التالية .

٣ - ٧ - المتابعة السنوية

تبين المتابعة السنوية" معدل التنفيذ " لخطة السنة ، حيث يمكن استخلاص الاتجاهات العامة ، وبيان العوامل الرئيسية الموجبة منها والسالبه التى أثرت فى تطور التجارة الخارجية وميزان المدفوعات خلال السنة كلها . وتهتم بمتابعة الصادرات والواردات وميزان المدفوعات وابراز العجز فى الحساب الجارى مع العالم الخارجى وارتباط ذلك كله بالمتغيرات الرئيسية .على مستوى الاقتصاد القومى أكثر من الاهتمام بالتفصيلات الجزئية . ويجب ان نأخذ فى الاعتبار أن الانحياز فى المتابعة السنوية الى جانب السرعة على حساب الدقة فى البيانات أمر غير مرغوب فيه ، حيث ان الاعتماد على التقدير فى الشهور المتبقية من السنة محل المتابعة سواء فى مجال التجارة الخارجية أو المتغيرات الاقتصادية المرتبطة بها يؤدى الى عدد من النتائج السلبية على أهداف المتابعة أهمها : -

(أ) التضليل فى تحديد نسبة الاهداف المنفذه من الخطة المستهدفة .

(ب) عدم الدقة فى عمل مؤشرات لتقييم اداء التجارة الخارجية وميزان المدفوعات.

تكتسب المتابعة السنوية خاصية الدوام لفترة من السنيين قد تطول كثيرا ، وذلك على خلاف الحال بالنسبة الى المتابعة ربع السنوية التى تفقد اهميتها الاساسية بعد اتخاذ القرارات لتصحيح سير عملية الخطة ، ومن ثم يلزم ان تتصف المتابعة السنوية باكبر قدر من الدقة ، ويقتضى ذلك اتاحة بعض الوقت لاعداد تقارير المتابعة عن الخطط السنوية .

٣ - ٨ - ملاحظات بشأن اعداد تقرير متابعة خطة التجارة الخارجية :

تجدر الاشارة الى ان تقارير متابعة خطة التجارة الخارجية التى تعدها الوزارة لاتعدو أن تكون تعليقا وصفيا على احصاءات التجارة الخارجية التى يصدرها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء وذلك بعد تبويب هذه الاحصاءات طبقا للنماذج المستخدمة فى التخطيط ، وتتركز المتابعة فى وصف الانحرافات عن الاهداف المقدرة فى الخطة أو عما تحقق فى نفس فترة المتابعة من سنوات سابقة .

ومما سبق يتضح ان هذه التقارير عموما تكون خالية من أية دراسة تحليلية تبرز أسباب هذه الانحرافات عن التقديرات الموضوعة لها بالخطة ، كدراسة الاسواق العالمية ومستويات الاسعار وحجم الانتاج والاستهلاك ومعوقات التصدير ، رغم أهمية هذه الدراسة للوصول الى توصيات تفيد كثيرا فى اتخاذ القرارات اللازمة التى من شأنها القضاء على أسباب هذه الانحرافات أو تعديل أرقام الخطة ذاتها .

وتنحصر الخطوات المتبعة حاليا فى أعداد تقارير متابعة التجارة الخارجية فيما يلى :-

(أ) تبويب بيانات التجارة الخارجية - احصاءات الصادرات والواردات السلعية التى ترد من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء طبقا لدليل النشاط المستخدم فى التخطيط .(١)

---

(١) ملحق رقم (٤) يوضح دليل النشاط الذى تستخدمه ادارة الميزان التجارى فى متابعة الصادرات والواردات السلعية .

(ب) تقدير قيمة الصادرات والواردات عن الاشهر التى لم تتضمنها بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء (فى حالة اعداد التقرير قبل وصول البيانات النهائية) ويتم هذا التقدير بطريقة تحكمية قد تبعد كثيرا عن الواقع .

(ت) تقسيم الصادرات الى زراعية ومنجمية وصناعية والواردات الى استهلاكية ووسيطة واستثمارية طبقا للتقسيم المتبع فى التخطيط .

(ث) مقارنة الارقام الخاصة بفترة المتابعة بأرقام نفس الفترة فى السنة السابقة عليها . وفى حالة المتابعة السنوية تقارن الارقام بالاهداف المحددة لنفس السنة فى الخطة لاظهار الانحرافات فى الكميات والقيم والتطور فى حجم الصادرات والواردات .

(ج) صعوبة الاستعانة بتقديرات الموازنة النقدية التى تعدها وزارة الاقتصاد فى أعداد تقديرات ميزان المدفوعات التى تعدها وزارة التخطيط بسبب اختلاف الاسس والمفاهيم التى تبنى عليها كل منهما ، بالاضافة الى انه غالبا مايتم اعداد تقديرات ميزان المدفوعات بوزارة التخطيط ، قبل الانتهاء من أعداد تقديرات الموازنة النقدية بوزارة الاقتصاد ، أو على الاكثر يتزامن أحيانا الاعداد بما لايتيح الفرصة الكافية لدراسة التقديرات ومناقشة أوجه الاختلاف ان وجدت .

٣ - ٩ - مقترحات لتطوير متابعة خطة التجارة الخارجية :

(أ) تطوير العمل بنظام الموقوفات المشار اليه سابقا فذلك يساعد على توافر بيانات دقيقة عن قيمة الواردات السلعية ، ويمكن للجمارك تقدير قيمة هذه الواردات (التى يتم سحبها طبقا لنظام الموقوفات) والزام الجهات المستوردة لها بأداء الرسوم الجمركية المستحقة عنها وذلك حتى يتم قيام

الجهة المستوردة بتقديم المستندات التى تحدد القيمة الحقيقية لهذه الواردات ، مع احتساب فوائد على مالم يؤدى من قيمة الرسوم الجمركية من تاريخ الافراج عن الواردات حتى تاريخ تسوية الرسوم طبقا للمستندات .

(ب) قيام الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء بحصر الموقوفات التى لم تتضمنها الاحصاءات المنشورة سلفا واعادة تبويبها وضمها الى التبويب الاصلى .

(ت) ويمكن القضاء على مشكلة الموقوفات عن طريق تقدير الرسوم الجمركية عند فتح الاعتماد المستندى والخصم بقيمتها من حسابات جارية يتم فتحها للممولين لدى بنك الاستثمار القومى بالنسبة للواردات من السلع الاستثمارية ، ولدى البنوك التجارية الاخرى بالنسبة لبقية السلع مع معالجة المشاكل التى يمكن ان تنشأ نتيجة لاختلاف البند الجمركى عند وصول المستندات وتسوية الرسوم الجمركية تبعا لها .

(ث) ضرورة ان تشمل احصاءات التجارة الخارجية المعونات التى تقدمها الحكومات والهيئات كهبات أو هدايا او منح بدون مقابل لجمهورية مصر العربية ، كذلك المعونات التى تعطيها جمهورية مصر العربية للخارج ، وأن تشمل البيانات صادرات وواردات جميع فروع الجمارك ، والمناطق الحرة العامة والخاصة ، والبضاعة الواردة فى صحبة الركاب وقيد الاصناف ذات الصيغة التجارية فى الطرود البريدية .

(ج) تطوير الاساليب المستخدمة فى جمع بيانات التجارة الخارجية للوصول الى أعلى درجة من الشمول والدقة وتطبيق الالية الكاملة اعتبارا من جمع البيانات حتى نشرها .

(ح) يمكن للجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء اعداد بيانات التجارة الخارجية وفقا للتقسيم المتبع فى التخطيط مما يوفر جهدا كبيرا على العاملين بالوزارة (تقسيم الصادرات الى زراعية ومنجمية وصناعية والواردات الى استهلاكية ووسيطة واستثمارية) .

(خ) اعادة النظر فى تبويب دليل النشاط الاقتصادى المستخدم فى التخطيط لاظهار بعض السلع التى لم يكن لها وزن نسبى عند وضع هذا الدليل وأصبحت تمثل نسبة كبيرة من حجم الصادرات والواردات (كبعض السلع التى تدخل ضمن بند أصناف أخرى) .

(د) ان امداد التخطيط ببيانات دقيقة عن الصادرات والواردات السلعية وفى المواعيد المناسبة مع مراعاة تبويب هذه البيانات بما يتفق مع متطلبات تقارير المتابعة سيؤدى ذلك الى تحسن ملموس فى اعداد هذه التقارير .

(ذ) العمل على تنسيق الجهود بين ادارة الموازنة النقدية وادارة التخطيط فى وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، وقطاع التجارة الخارجية فى وزارة التخطيط والتعاون الدولى ، والعمل على توفير الدراسات وصورة الموازنة النقدية فى وقت مناسب حتى يمكن الاسترشاد بها عند اعداد تقديرات ميزان المدفوعات .

(ر) تفسير أسباب القصور فى نسب تنفيذ أهداف خطة التجارة الخارجية وتحديد وذلك يتطلب الربط بين أهداف الصادرات والواردات ، والمتغيرات الاقتصادية كالانتاج والاستهلاك والاستثمار والناتج المحلى[1] .

(س) ضرورة استخدام بعض معايير الكفاءة والتى تتوفر عنها بيانات كأحد الادوات الهامة فى متابعة وتخطيط التجارة الخارجية وذلك لتحديد أولويات الصادرات والواردات .

---

(١) راجع الفصل الاول : العلاقة بين الصادرات والناتج المحلى الاجمالى والواردات .

(ش) يمكن ترتيب أولوية القطاعات التصديرية وكذلك القطاعات التى يمكن التوسع فى انتاجها من أجل التصدير بحساب بعض المعاملات الفنية التى تتوفر عنها بيانات مثل :

أ - نسبة صادرات كل قطاع الى اجمالى الصادرات .

ب - نسبة صادرات كل قطاع الى اجمالى انتاج القطاع .

جـ - نسبة الاجور الى اجمالى الانتاج .

د - نسبة الواردات الى اجمالى انتاج القطاع .

حيث يساعد ترتيب الاولويات على ترشيد أهداف الصادرات فالقطاعات التى تقل فيها نسبة الواردات الى اجمالى الانتاج ، وتلك التى تزيد فيها نسبة الاجور الى اجمالى الانتاج نتيجة استخدام عمالة محلية ، وتلك التى تستخدم المواد الخام المتاحة - وذلك بالاضافة الى عوامل أخرى - تحتل أهمية خاصة عند تحديد أهداف التصدير .

(ص) ضرورة ومتابعة الموازين السلعية من بيانات فعلية لسنوات مختلفة لاستخلاص بعض المعاملات الفنية التى تفيد فى اعداد الخطة ، وتحليل الاتجاهات العامة للتغيرات ، وخاصة الصادرات والواردات ، ودراسة علاقتها بالمتغيرات الاخرى كالانتاج المحلى والاستهلاك والاستثمار .

(ض) متابعة تطور حجم وهيكل الصادرات والواردات فى سلاسل زمنية وربطها بالمتغيرات القومية كالناتج القومى الاجمالى والاستهلاك والانتاج للحصول على معاملات فنية كالميل المتوسط والميل الحدى للتصدير والاستيراد للاسترشاد بها فى تخطيط التجارة الخارجية .(١)

(ط) متابعة الارقام القياسية للصادرات والواردات واستخدامها فى تحديد معدل التبادل الاجمالى ، ومعدل التبادل الصافى ، ومعدل التبادل الداخلى ، ثم الاستفادة من هذه المعدلات فى حساب المكسب أو الخسارة نتيجة التعامل مع العالم الخارجى .(٢)

---

(١) راجع الفصل الاول ، الجزء الذى يوضح أثر التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية ص ص ١٥ - ٢٢ .

(٢) راجع الفصل الاول ، الجزء الذى يوضح حساب صافى المكسب والخسارة نتيجة التبادل الدولى ص ٢٨ - ٢٩ .

الموجز والتوصيات

تلعب التجارة الخارجية دورا هاما فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى جمهورية مصر العربية ، حيث تساهم فى نمو الناتج القومى والذى يتوقف الى حد بعيد على القدرة على استيراد السلع الاستثمارية والوسيطة والاستهلاكية اللازمة للتنمية ، كما أن التجارة الخارجية مصدر النقد الاجنبى عن طريق التصدير أو الاقتراض من العالم الخارجى . ولقد بلغت قيمة الصادرات المصرية ٢٦٩٢ مليون جنيه عام ٨٤/١٩٨٥ ، كما بلغت قيمة الواردات حوالى ٧٢٣٥ مليون جنيه ، أى ان اجمالى حجم التجارة الخارجية قد بلغ فى تلك السنة حوالى ٩٩٢٧ مليون جنيه ، أى مايعادل ٣٧٪ من الناتج المحلى الاجمالى لجمهورية مصر العربية ، وذلك يعكس مدى اعتماد الاقتصاد المصرى على العالم الخارجى ، ومن هنا تبرز أهمية تخطيط التجارة الخارجية ، ويهدف هذا البحث الى دراسة الاساليب المتبعة حاليا فى تخطيط ومتابعة التجارة الخارجية فى وزارة التخطيط ، والتعرف على ايجابيات وسلبيات هذه الاساليب ، وتحديد المشاكل التى تواجه تطبيق بعض أساليب تخطيط التجارة الخارجية التى يمكن استخدامها ، واقتراح حلول لتطوير وتطويع هذه الاساليب لخدمة العملية التخطيطية والتى تعتبر من المهام الرئيسية لمعهد التخطيط القومى ، وتنقسم هذه الدراسة الى ثلاثة فصول رئيسية ، بالاضافة الى المقدمة والتى توضح أهمية تخطيط التجارة الخارجية ، والموجز والتوصيات .

وتؤكد الدراسة أن اساليب تخطيط التجارة الخارجية ليست بدائل لبعضها ، بل ان لكل أسلوب منها دور معين ، فالموازين السلعية يقتصر دورها على تحديد الصورة التوازنية المستهدفة للاقتصاد القومى على المستوى السلعى ، بالاضافة الى انها توفر البيانات اللازمة لتركيب جداول التشابك القطاعى ، أما جداول المدخلات والمخرجات توفر البيانات اللازمة للحصول على بعض المؤشرات لتحديد أولويات الصادرات والواردات ، بالاضافة الى انه يمكن تحديد القطاعات التصديرية الهامة ، ودراسة سياسة احلال

الواردات باستخدام المعاملات الفنية للانتاج والواردات وعناصر الانتاج ، وتفيد النماذج الرياضية كالبرمجة الخطية فى التعرف على التوزيع الجغرافى و/ أو التوزيع السلعى الامثل للتجارة الخارجية ، هذا ويوجد أساليب ومعايير ومؤشرات عديده لتخطيط ومتابعة التجارة الخارجية ، لكن الدراسة ركزت على الاساليب الحالية المستخدمة فى وزارة التخطيط .

ويتناول الفصل الاول تقييم دور التجارة الخارجية فى التنمية فى مصر والتى تعتبر قاعدة أساسية للتعرف على عوامل القوه وتنميتها وعوامل الضعف أو المعوقات لتذليلها وذلك يساعد على التوصل الى اقتراحات عملية لتطوير أساليب تخطيط ومتابعة التجارة الخارجية ، حيث أن كفاءة التجارة الخارجية تتأثر مباشرة بأساليب التخطيط والمتابعة المستخدمة . وبدراسة قيمة الصادرات السلعية المصرية خلال الفترة (٥٩/٦٠ - ٨٤/١٩٨٥) وجد أنها تأخذ اتجاها عاما تصاعديا حيث زادت من حوالى ١٨٩٫٩ مليون جنيه عام ٥٩/١٩٦٠ الى حوالى ٢٦٩٢ مليون جنيه عام ٨٤/١٩٨٥ ، أى انها تضاعفت مايقرب من ١٤ مرة خلال ربع قرن من الزمان ، ولكن هذه الزيادة الظاهرية فى قيمة الصادرات ترجع الى الخفض المتتالى لسعر صرف الجنيه المصرى وبخاصة منذ نهاية السبعينات ، والى الارتفاع فى الاسعار العالمية منذ عام ١٩٧٣ ، ولقد اختلفت معدلات الزيادة فى أسعار الصادرات للمجموعات السلعية الزراعية والصناعية والمنجمية ، وأيضا اختلفت معدلات الزيادة فى الاسعار التصديرية بين السلع الداخلة فى المجموعة الواحدة ، وأمر هذا شأنه يدعو الى ضرورة الاهتمام باستخدام معايير الكفاءة الاقتصادية لتحديد أولويات الصادرات لتعظيم حصيلة الدولة من النقد الاجنبى .

ولقد انعكست التغيرات فى انماط الانتاج والاستثمار والاستهلاك خلال فترة الدراسة على التركيب السلعى للصادرات المصرية ، حيث انخفضت الاهمية النسبية للصادرات الزراعية من ٧٨٪ عام ٥٩/١٩٦٠ الى ١٦٪ عام ٨٤/١٩٨٥ ، ويرجع ذلك الى ان معدلات الزيادة فى الاحتياجات المحلية من السلع الزراعية أكبر من معدلات

الزيادة فى انتاج هذه السلع الامر الذى أدى الى خفض الفائض المتاح للتصدير، وانخفاض الكفاءة التسويقية الداخلية والخارجية ، وتعقد اجراءات التصدير ، وتخلف أساليب الجمع والتدريج والتعبئة والتغليف والنقل والتخزين مما يؤدى الى ارتفاع نسبة الفاقد وانخفاض الجودة وعدم القدرة على المنافسة فى الاسواق العالمية ، كذلك أدت السياسات الانتاجية والتسويقية الغير مناسبة الى تناقص مساحات المحاصيل التصديرية التقليدية مثل القطن والارز والبصل والثوم والفول السودانى ، بالاضافة الى تناقص الرقعة الزراعية بسبب الزحف العمرانى وتجريف الارض .

ولقد زادت مساهمة الصادرات من السلع المنجمية من ٥٪ عام ١٩٦٠/٥٩ الى ٥٨٪ عام ١٩٨٥/٨٤ ، ويرجع ذلك الى زيادة قيمة صادرات البترول الخام بسبب زيادة الكميات المصدرة ، وارتفاع الاسعار العالمية والتى تتحدد عادة طبقا للمواصفات ومكونات الخام وظروف العرض والطلب العالمية للبترول ، وتؤكد الدراسة على أهمية تنويع هيكل الصادرات السلعية المصرية والتى تعتمد على سلعتين هما القطن والبترول وخاصة أنهما من المواد الاولية التى لاتدخلها عمليات تحويلية ، مما يجعلها عرضه للتقلبات فى الاسعار العالمية ، ولقد تأثر الاقتصاد المصرى فى الستينات من انتكاسات أسعار تصدير القطن ، ويعانى حاليا من انتكاسه أسعار تصدير البترول .

ولقد بلغت مساهمة الصادرات الصناعية أقصاها بحوالى ٤٦٪ من اجمالى الصادرات السلعية عام ١٩٧٠/٦٩ ، ثم انخفضت الى حوالى ٢٦٪ عام ١٩٨٥/٨٤ ، ويرجع ذلك الانخفاض الى عوامل عديده لعل من أهمها عدم استقرار الكميات المصدرة من السلع الصناعية لاعتماد السياسة التصديرية على فائض الاستهلاك ، وعدم القدرة على المنافسة فى الاسواق الخارجية لانخفاض جودة الانتاج وتخلف المستوى التكنولوجى وارتفاع أسعار الصادرات ، وعدم القدرة على فتح أسواق جديدة ، وعدم توفر دراسات عن الاسواق العالمية ، كما ان السياسات السعرية والتسويقية والضريبية والائتمانية لاتشجع على زيادة

التصدير ، هذا بالاضافة الى خلل الهياكل المالية لبعض شركات القطاع العام الصناعى ، وزيادة الطاقة العاطلة ، وتزايد المخزون ، وأخيرا وليس آخرا الاعتماد على سياسة الاحلال محل الواردات فى الستينات والتى فهمت ان ذاك كما لو كان المطلوب هو التصنيع بأى تكاليف بغض النظر عن الجودة والكفاءة نظرا لتوفر سوق محلية ، ثم قدمت سياسة تنمية الصادرات فى السبعينات كما لو كانت بديلا عن سياسة احلال الواردات ، والحقيقة ان السياستين متكاملتين ، حيث لا يمكن قيام صناعة تصديرية دون أن يتوفر لها قدم راسخة فى السوق المحلية .

اتجهت قيمة الواردات السلعية نحو الارتفاع حيث زادت من ٩ر٢٢٥ مليون جنيه عام ٥٩/١٩٦٠ الى ٢٢٣٥ مليون جنيه عام ٨٤/١٩٨٥ ، أى ان قيمة الواردات المصرية تضاعفت ٣٢ مرة فى خمسة وعشرين عاما ، ولقد حققت الواردات السلعية أكبر معدلات نمو خلال فترة الدراسة فى عقد السبعينات حيث بلغت ٤ر٢٤٪ سنويا ، ويرجع ذلك الى الوفرة النسبية فى موارد النقد الاجنبى سواء من صادرات البترول وتحويلات المصريين العاملين بالخارج والدعم العربى والقروض الاجنبية ، وايرادات السياحة وقناة السويس بالاضافة الى حصيلة الصادرات الزراعية والصناعية . ولقد كان لانتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادى وتراخى قبضه التخطيط القومى الشامل فى هذه الفترة أثيرا واضح على زيادة معدلات نمو الواردات ، ثم انخفضت هذه المعدلات الى ٨ر٣٪ سنويا فى النصف الاول من الثمانينات ، ويرجع ذلك الانخفاض الى الالتزام بأهداف الخطة الخمسية والتى تسعى الى ترشيد الواردات ، ولقد حققت فترة الستينات أقل معدلات نمو فى الواردات ، وقد يرجع ذلك لاتباع سياسة احلال الواردات ، ونظرا للندرة النسبية فى موارد النقد الاجنبى فى ذلك الوقت ، والالتزام بأهداف التخطيط القومى الشامل . وتعتبر الواردات امتداد عضوى لقطاعات الاقتصاد القومى ، وبالتالى يتأثر هيكل الواردات بالتغيرات فى هيكل الاقتصاد القومى ، والعكس صحيح ، وبدراسة هيكل الواردات السلعية خلال فترة

الدراسة اتضح انخفاض الاهمية النسبية للواردات الانتاجية والتى تشمل الواردات الاستثمارية والواردات الوسيطة من حوالى ٧٣٪ من اجمالى الواردات كمتوسط لعقد الستينات الى ٦٩ ٪ كمتوسط لعقد السبعينات ، ثم انخفض الى ٦٦٪ كمتوسط لبداية الثمانينات (٨٠-٨٤/٨٥) فى حين زادت نسبة الواردات الاستهلاكية من حوالى ٢٧٪ كمتوسط للستينات الى ٣١٪ كمتوسط للسبعينات ثم زادت الى ٣٣٪ كمتوسط للنصف الاول من الثمانينات . الامر الذى يدعو الى ضرورة ترشيد الواردات الاستهلاكية بصفة عامة والكمالية بصفة خاصة .

ولتوضيح أثر التجارة الخارجية ممثله فى الصادرات والواردات على التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة (٥٩/٦٠ - ٨٤/١٩٨٥) ،يجب دراسة العلاقة بين الصادرات والواردات والمتغيرات الاساسية فى الاقتصاد القومى مثل الانتاج والاستهلاك والاستثمار ... الخ ، ودراسة العلاقة بين الواردات من السلع الاستثمارية كمتغير تابع والاستثمار الثابت الاجمالى كمتغير مستقل وبأستخدام تحليل الانحدار الخطى اتضح أن الميل الحدى للاستيراد قدر بحوالى ٠ر٣٣٥ وذلك يعنى أن كل زيادة فى الاستثمار الثابت الاجمالى بمقدار مائة مليون جنيه ، يؤدي الى زيادة الواردات الاستثمارية بحوالى ٣٤ مليون جنيه ، وهى نسبة مرتفعة وهذه ظاهرة طبيعية وضرورية ، حيث أن الهيكل الانتاجى لايزال فى مرحلة التكوين ويحتاج الى استيراد الالات والمعدات ووسائل النقل اللازمة لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية . ولقد قدر معامل انحدار الواردات الوسيطة على الناتج المحلى الاجمالى بحوالى ٠ر١٠١ وذلك يعنى ان كل زيادة فى الناتج المحلى الاجمالى بمقدار ألف مليون جنيه سوف تؤدى الى زيادة الواردات من السلع الوسيطة بمقدار ١٠١ مليون جنيه . ودراسة العلاقة بين الواردات من السلع الاستهلاكية كمتغير تابع وقيمة الاستهلاك النهائى كمتغير مستقل تبين ان الميل الحدى للاستيراد بلغ ٠ر١١٠ وذلك يعنى ان كل زيادة فى الاستهلاك النهائى بمقدار مائة مليون جنيه سوف تؤدى الى زيادة الواردات الاستهلاكية بحوالى ١١ مليون جنيه ، وهذا المعدل منخفض نسبيا ويرجع ذلك لتأثير فترة الستينات التى انخفضت فيها معدلات الاستيراد .

وبدراسة دالة الصادرات الزراعية اتضح ان الميل الحدى للصادرات الزراعية يقدر بحوالى ٠٫٠٥٥ وهو يعنى أن كل ألف مليون جنيه زيادة فى الانتاج الزراعى سوف يتولد عنها زيادة فى الصادرات الزراعية يبلغ ٥٥ مليون جنيه فقط وهى نسبة منخفضة ، ويرجع ذلك الى الانخفاض المستمر فى المتاح للتصدير من السلع الزراعية بسبب زيادة الطلب المحلى نتيجة زيادة السكان ، وزيادة الدخول النقدية نتيجة التنمية الاقتصادية وجمود الانتاج الزراعى ، ومعوقات التصدير . وبدراسة العلاقة بين الصادرات الصناعية كمتغير تابع ، وقيمة الانتاج الصناعى كمتغير مستقل قدر الميل الحدى للصادرات الصناعية بحوالى ٠٫٠٦٦ ، وذلك يعنى أن كل زيادة فى الانتاج الصناعى مقدارها ألف مليون جنيه ، سوف تزيد الصادرات الصناعية بمقدار ٦٦ مليون جنيه فقط ، وذلك معدل منخفض للغاية وهذه ظاهرة فى معظم الدول النامية ومن بينها مصر وترجع الى عوامل كثيرة اهمها ضعف الكفاية الانتاجية للصناعات الحديثة ، وعدم قدرتها على المنافسة فى الاسواق العالمية ، وقصور الطاقة الانتاجية عن تلبية احتياجات الطلب المحلى المتزايد وبالتالى انخفاض المتاح للتصدير ، وعدم توفر دراسات كافية للاسواق العالمية لتحديد أولويات التصنيع والتصدير ، هذا بالاضافة الى معوقات القطاع الصناعى والصادرات الصناعية .

ولقد ثبتت معنوية دوال الصادرات والواردات سالفة الذكر ويمكن استخدامها فى التنبؤ بالصادرات والواردات فى اطار الخطة الخمسية ، وعادة تستخدم هذه الاساليب فى المراحل الاولى للتخطيط لتعطى تقديرات اجمالية ، وبمجرد الانتهاء من وضع الخطوط العامة للخطة ، والتحقق من تناسقها بصفة عامة لابد من اعداد تقديرات تفصيلية تعتمد على الربط بين المجاميع الفرعية المكونة للمجاميع الرئيسية ولهذه الطريقة الاجمالية عيوب منها افتراض ثبات العلاقة بين الناتج المحلى الاجمالى والاستهلاك الوسيط ، وافتراض ثبات العلاقة بين الواردات الاستثمارية والاستثمار الثابت الاجمالى ، وافتراض عدم حدوث تغيرات هيكلية فى الانتاج ، واستبعاد حدوث احلال للانتاج المحلى محل الواردات .

ولقد انعكست تغييرات الصادرات والواردات السلعية خلال فترة الدراسة على رصيد الميزان التجارى حيث حقق عجزا مستمرا ارتفع من ٦٦ مليون جنيه عام ١٩٦٠/٥٩ الى ٤٦٥٨ر١ مليون جنيه عام ١٩٨٥/٨٤ ، أى ان العجز قد تضاعف اكثر من سبعين مرة خلال ربع القرن الماضى ، وأمر هذا شأنه يؤدى الى تبعيه الاقتصاد القومى للخارج ، ويؤدى الى تراكم الديون ويجعل البلاد تحت ضغوط خارجية ، ويرجع العجز فى الميزان التجارى الى الاختلالات الهيكلية الاساسية التى يعانى منها الاقتصاد المصرى ، بالاضافة الى عوامل عديده فى مقدمتها :-

١ - دوران نسب التبادل الدولى فى معظم سنوات الدراسة فى غير صالح الاقتصاد القومى ، حيث بلغ صافى الخسارة نتيجة التبادل الدولى حوالى ٧٨ر٣ مليون جنيه أى مانسبته ٦ر٥٪ من العجز فى الميزان التجارى خلال فترة الستينات ، زادت صافى الخسارة الى ٢٥٥ر٩ مليون جنيه أى مانسبته ٧ر١٠٪ خلال النصف الاول من السبعينات ثم قفزت الى ٩٥٠ر٦ مليون جنيه أى مانسبته ٥ر٨٪ من العجز فى الميزان التجارى خلال النصف الثانى من السبعينات ، ثم قدرت صافى الخسارة نتيجة التبادل الدولى بحوالى ٤١٥ر٨ مليون جنيه أى مانسبته ٥ر٢٪ من العجز فى الميزان التجارى خلال الفترة (١٩٨٢/٨١ - ١٩٨٥/٨٤) ، لذلك يجب اعادة النظر فى شروط التبادل الدولى ، وتطبيق بعض المعايير لتحسين كفاءة الصادرات والواردات .

٢ - جمود الانتاج الزراعى بصفة عامة والصادرات الزراعية بصفة خاصة بسبب اهمال التنمية الزراعية الرأسية والافقية والانخفاض النسبى للاستثمارات الزراعية ، بالاضافة الى الاثار السلبية للسياسات الانتاجية والتسويقية والسعرية الزراعية غير المناسبة حيث أدى ذلك الى انخفاض الكميات المصدرة من المحاصيل التقليدية كالقطن والارز والبصل والفول السودانى من ناحية والى قصور القطاع الزراعى عن مواجهة الاحتياجات المتزايدة من المواد الغذائية وخاصة القمح والدقيق والسكر والزيت . مما أدى الى زيادة الواردات من ناحية أخرى .

٣ - أدى اتباع سياسة الاحلال محل الواردات فى الستينات الى زيادة الواردات من المواد الخام والسلع الوسيطة ، بالاضافة الى زيادة الواردات الاستهلاكية نتيجة للزيادة السكانية ، والزيادة فى الدخول النقدية ، وعجز الانتاج الصناعى عن مواجهة الزيادة فى الاستهلاك .

٤ - الاختلال الهيكلى فى التوزيع الجغرافى للصادرات والواردات ، حيث كانت معظم الصادرات المصرية فى معظم سنوات الدراسة تتجه الى الكتله الشرقية حيث تسوى عن طريق اتفاقيات التجارة والدفع ، بينما معظم الواردات السلعية تحصل عليها من الدول الغربية يتم تسويتها بالعملات الحرة ، وبالتالى لم يمكن تحويل الفائض الحسابى مع الدول الاشتراكية لتسوية العجز مع دول العملات الحرة .

ولقد ترتب على عدم الربط بين المتغيرات الاقتصادية الثلاث الصادرات والناتج المحلى الاجمالى والواردات خلال فترة الدراسة الى تزايد العجز فى الميزان التجارى ، حيث كان معدل النمو فى الصادرات أقل من معدل النمو فى الناتج المحلى الاجمالى ، وكان معدل النمو فى الواردات اكبر من معدل النمو فى الناتج المحلى الاجمالى . ولتخفيف هذا العجز المزمن فى الميزان التجارى يجب العمل على رفع معدلات النمو فى الصادرات وتشجيعها وازالة معوقات التصدير ، والحد من الواردات وترشيدها ، مع ضرورة ربطها بمعدل النمو فى الناتج المحلى الاجمالى بحيث يسبق معدل النمو فى الصادرات السلعية معدل النمو فى الناتج المحلى الاجمالى ، ويتأخر معدل النمو فى الواردات عن معدل النمو فى الناتج المحلى الاجمالى .

ويعكس رصيد المعاملات الجارية والتحويلات مدى اعتماد الاقتصاد على طاقاته الانتاجية أو على العالم الخارجى ، ولقد سجل ميزان العمليات الجارية والتحويلات عجزا مستمرا خلال عقد الستينات ، حيث تراوح العجز بين ١٤٠ مليون جنيه كحد أقصى عام ٦٣/١٩٦٤ ، وحوالى ٢١ر١ مليون جنيه كحد أدنى عام ٦٩/١٩٧٠ ، وكذلك سجل

رصيد العمليات الجارية والتحويلات عجزا متزايدا خلال السبعينات (بأستثناء عام ١٩٧٣ حيث سجل فائضا قدره ٣٠٫٤ مليون جنيه وذلك راجع الى الدعم العربى) حيث زاد العجز من ٩٤٫١ مليون جنيه عام ١٩٧١/٧٠ الى ١٠٨٧٫٨ مليون جنيه عام ١٩٨١/٨٠ ، ولقد كان لارتفاع الاسعار العالمية اعتبارا من عام ١٩٧٣ أثر واضح على تزايد العجز فى رصيد العمليات الجارية من ناحية ، ومن ناحية أخرى خفف الدعم العربى من حدة ذلك العجز المتزايد حتى توقف عام ١٩٧٧ بسبب مبادرة السلام المصرية ، وفى عام ١٩٨٢/٨١ سجل رصيد العمليات الجارية والتحويلات أعلى عجز فى تاريخ مصر حيث بلغ ١٨٣١ مليون جنيه ، ثم تراجع هذا العجز الى ٧٥٤ مليون جنيه عام ١٩٨٣/٨٢ السنه الاولى من الخطة الخمسية ، وأخذ عجز العمليات الجارية والتحويلات يتزايد حتى وصل ١٠٩٧٫٨ ، ١٣٠٥٫١ مليون جنيه عامى ١٩٨٤/٨٣ ، ١٩٨٥/٨٤ على التوالى .

ولقد لعب ميزان العمليات الغير منظوره دورا هاما فى تخفيف عجز العمليات الجارية الناجم عن العجز المتزايد للميزان التجارى ، حيث ارتفع الرصيد الايجابى لميزان العمليات غير المنظورة من ٤٠ مليون جنيه عام ١٩٦٠/٥٩ الى ٣١٩٧٫٨ مليون جنيه عام ١٩٨٥/٨٤ ، أى انه تضاعف حوالى ثمانون مرة خلال خمسة وعشرون عاما ، ويرجع ذلك الى ان معدلات زيادة المتحصلات غير المنظورة المتمثلة فى ايرادات قناة السويس والسياحة والملاحة والتأمين والفوائد والارباح كانت أعلى من معدلات زيادة المدفوعات غير المنظورة والمتمثلة فى الفوائد والارباح ومصروفات الحكومة فى الخارج والسياحة والتحويلات والاعانات والملاحة والتأمين والافلام السينمائية .

وتعتبر تحويلات المصريين العاملين فى الخارج من أهم بنود المتحصلات غير المنظورة ، ويمكن زيادة هذه التحويلات اذا اتخذت الحكومة سياسات اقتصادية مناسبة لتشجيعهم على تحويل مدخراتهم من خلال القنوات الشرعية ، وفى مقدمتها سياسة مناسبة لسعر الصرف ، وتسويق المشروعات الاستثمارية . وتأتى السياحة فى المرتبة الثانية بين

بنود المتحصلات غير المتحصلات غير المنظورة ، ويمكن تنمية ايرادات السياحة بزيادة الطاقة الفندقية ، وتركيز السياحة على الشواطئ المصرية الواسعة ، وعمل برامج سياحية لمشاهدة الاثار المصرية الفرعونية والقبطية والاسلامية والمشروعات والمدن الجديدة ، مع تنمية السياحة العلاجية والدينية والرياضية وسياحة المؤتمرات والحوافز ، وفى نفس الوقت يجب حساب العائد الصافى للسياحة حيث انه فى مقابل ايرادات السياحة سالفه الذكر توجد عناصر تكلفة مثل الاستثمارات اللازمة للمرافق السياحية والمتطلبات الانتاجية لتشغيلها والاحتياجات الاستهلاكية للسياح ، وزيادة الضغط على المرافق العامة . وتأتى ايرادات قناة السويس فى المرتبة الثالثة فمنذ اعادة افتتاحها فى يونيو ١٩٧٥ - وايراداتها فى ازدياد ، ويرجع ذلك الى زيادة رسوم المرور فى القناة نتيجة لتنفيذ المرحلتين والاولى والثانية لمشروع تطوير القناة لزيادة الغاطس والسطح بمرور السفن ذات الحمولات الكبيرة ، ومن المعلوم ان هناك حدود لامكان زيادة رسوم المرور فى قناة السويس .

وفى جانب المدفوعات من ميزان العمليات غير المنظورة يحتل بند المدفوعات الاخرى والتى من بينها أجور الخبراء الاجانب ومبالغ معاد تحويلها المرتبة الاولى ، ولقد تضاعفت مدفوعاتها خلال للعشر سنوات الاخيرة (١٩٧٤ - ٨٤/١٩٨٥) اكثر من ٢٢ مرة ، الامر الذى يدعو الى ضرورة ترشيدها ، ثم يأتى فوائد القروض وأرباح الاستثمارات الاجنبية فى المرتبة الثانية ، حيث بلغت ربع الصادرات فى بداية الثمانينات (٨٠/٨١ - ٨٤/١٩٨٥) ، وهذا حد لايجب تجاوزه ولذلك يجب دراسة القروض وشروطها والعمل على ترشيد استخدامها . وتحتل مصروفات الحكومة المرتبة الثالثة حيث تضاعفت عشره مرات خلال الفترة (١٩٧٣ - ٨٤/١٩٨٥) ، الامر الذى يدعو الى ضرورة ترشيد المصروفات الحكومية على البعثات الدبلوماسية والثقافية والتجارية فى الخارج . كما تزايدت مدفوعات السياحة والتحويلات والاعانات طوال فترة الدراسة ، لذلك يجب

ترشيدها خاصة فى ظل ظروف ندرة الموارد التى تمر بها البلاد بسبب انخفاض عوائد البترول وتحويلات المصريين العاملين بالخارج وايرادات السياحة وقناة السويس .

ولقد تناول الفصل الثانى أساليب تخطيط التجارة الخارجية فى وزارة التخطيط حيث تؤدى الموازين السلعية دورا بارزا فى تخطيط التجارة الخارجية فى مصر حيث تحقق التوازن والتناسق بين أهداف الموارد الاقتصادية المحلية والمستوردة ، وأهداف استخدامات تلك الموارد المحلية والتصديرية الصورة المطلوبة ، وتستخدم الموازين السلعية كأسلوب عملى لمتابعة تنفيذ الاهداف المحددة ، والكشف عن مناطق الاختناقات ، وايجاد الحلول المناسبة بهدف التوصل الى التنفيذ الامثل للاهداف الموضوعة . وتلعب الموازين السلعية دورا هاما فى توضيح العلاقات التشابكية المتسقة والمتوازنة بين القطاعات الانتاجية والخدمية .

ويجابه استخدام الموازين السلعية كأسلوب لتخطيط ومتابعة التجارة الخارجية صعوبات عديدة منها :-

١ - تعدد الاسعار التى يجرى عليها التعامل فى سوق الاستهلاك ، فهناك الاسعار الحرة ، والاسعار المقيده وأسعار انتاج القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع المشترك .

٢ - عدم التعرف على المفردات السلعية للاستهلاك الحكومى فى موازنة الحساب الختامى لها على وجه الدقة .

٣ - بيانات الاستثمار ترد مبوبة على اجماليات : أرض ، مبانى وتشييد ، وآلات ومعدات وتجهيزات وأثاث ، وسائل نقل وانتقال ، وهذا التبويب الاجمالى لايفى بغرض تركيب الموازين السلعية التفصيلية .

٤ - توجد اختلافات فى تقديرات الواردات بين كل من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء والبنك المركزى المصرى ، والهيئة العامة للسلع التموينية ووزارة التخطيط ، بسبب عدم شمول الواردات للموقوفات .

٥ - تنشأ صعوبة فى تركيب الموازين السلعية بالقيمة فى مجال الواردات والصادرات السلعية والخدمية نظرا لتعدد سعر الصرف .

٦ - لاتوجد بيانات عن موقف المخزون السلعى فى أول وأخر المدة ، لذلك تلجأ ادارة الموازين السلعية الى تقدير التغير فى المخزون ، وقد يكون بعيدا عن الواقع .

٧ - عدم توفر بيانات عن كمية وقيمة الفاقد على مستوى السلعة فى الانتاج الصناعى ، أما فى الانتاج الزراعى فانه يؤخذ بتقديرات قطاع الزراعة ، وهذه المعدلات قد تكون منخفضة نسبيا عن الواقع بالنسبة للسلع الزراعية سريعة التلف والفساد .

٨ - صعوبة الحصول على الضرائب الغير مباشرة بأنواعها مثل الرسوم الجمركية ورسوم الاستهلاك ورسم التصدير والرسوم الاخرى على مختلف المجاميع السلعية بالنسبة والقيمة .

٩ - صعوبة الحصول على بيانات الدعم السلعى والخدمى فضلا على مجاميع السلع المختلفة .

١٠ - صعوبة الحصول على نسب وقيم الهوامش التجارية على مختلف المجاميع السلعية مع توضيحه بالنسبة للسلع المنتجة محليا والسلع المستوردة بما يظهر معه فى نهاية هذه التفاصيل رقم انتاج قطاع التجارة .

وقد توصلت الدراسة الى بعض المقترحات لتطوير استخدام أسلوب الموازين السلعية منها : -

١ - يجب ان تلعب الصادرات والواردات دورها الايجابى فى تصحيح اختلال التوازن بين الموارد والاستخدامات ، وتجنب استخدام الصادرات والواردات كوسيلة لتحقيق التوازن السريع كمتغيرات كما هو متبع فى معظم الاحيان ، كما يجب أن تتناول التعديلات مختلف بنود الموارد والاستخدامات ، وذلك فى ضوء العلاقات الفنية التى تربط بين مختلف تلك البنود .

٢ - اجراء عمليات متابعة للموازين السلعية لفترات قصيرة شهرية أو ربع سنوية حيث تساعد على كشف الاختناقات الناجمة عن اختلال التوازن بين الموارد والاستخدامات وتصحيح ذلك الاختلال من خلال المخزون أو من خلال الصادرات والواردات كذلك يجب اجراء المتابعة لفترات طويلة لعدة سنوات لاستخراج بعض المعاملات الفنية بين كل من الصادرات والواردات وبقية بنود الموارد والاستخدامات في الميزان السلعي للاستفادة منها في تحديد أهداف التجارة الخارجية في الخطط المقبلة ،كذلك استخراج بعض العلاقات التي تربط بين كل من الصادرات والواردات والاستهلاك النهائي من ناحية وتطور الانتاج من ناحية أخرى ، ويساعد ذلك على معرفه مدى التوافق والتعارض بين اعتبارات رفع مستوى الاستهلاك وتصحيح العجز الخارجي .

٣ - يقترح ان تلعب سياسة المخزون دورا ايجابيا في الموازين السلعية ، ويجب أن تتسم سياسة المخزون بالمرونة والديناميكية ، وتأخذ على عاتقها عبء تصحيح اختلال التوازن بين الموارد السلعية واستخداماتها ، واعتبار سياسة المخزون حلقة الاتصال المرنه مابين الانتاج والاستهلاك النهائي والتراكم الرأسمالي وتوضع لها في خطط التنمية اهداف محددة ، مرتبطة بصورة متناسقة مع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية العامة ، وبذلك تجنب الاقتصاد القومي الاثار السلبية الناجمة عن استخدام الصادرات والواردات كوسيلة سريعة لتحقيق التوازن .

٤ - من الاهمية بمكان ان يتضمن اطار الخطط قسم للموازين السلعية ، وأن يشمل تفاصيل الموارد والاستخدامات لكل سلعة ، مع ضرورة التوسع في عدد السلع والمجموعات السلعية في الخطط القادمة .

٥ - ضرورة تحضير الموازين السلعية التفصيلية عند مناقشة ميزانية النقد الاجنبي مع مختلف الوزارات والقطاعات والشركات ، حتى يمكن تحديد أهداف واقعية للصادرات والواردات حيث تميل الوزارات القطاعية والشركات التابعة لها الى التحفظ في تقدير الصادرات والمغالاه في تقدير أهداف الواردات .

وتعتبر جداول المدخلات والمخرجات من أهم أدوات التحليل الكمى الاحصائية والتخطيطية والتى بواسطتها يمكن دراسة أهداف الصادرات والواردات على مستوى القطاعات ، وتحديد الواردات اللازمة لتغطية احتياجات الطلب النهائى ، ودراسة سياسة احلال الواردات ، والحصول على بعض مؤشرات قياس كفاءة التجارة الخارجية ، هذا بالاضافة الى أهداف أخرى . وتستخدم وزارة التخطيط نموذج ليونتيف الاستاتيكى المفتوح ، وجدول المدخلات والمخرجات المستخدم حاليا لعام ٧٠/٧١ والمحدث الى عام ١٩٧٩ ، حيث أدخلت تعديلات على أعمدة وصفوف هذا الجدول لاظهار الصورة المتوازنة للنشاط الاقتصادى خلال عام الخطة بما يعكس الاثار المباشرة ، وغير المباشرة المرغوب تحقيقها فى الطلب النهائى على مستويات الانتاج لكافة القطاعات وأيضا الواردات الوسيطة ، أما الواردات الاستهلاكية والاستثمارية والصادرات فانها فى هذا النموذج عبارة عن متغيرات خارجية مستقلة تظهر فى أعمدة الطلب النهائى .

ويأخذ هذا النموذج فى الاعتبار أهداف الطلب النهائى وهى الصادرات والاستهلاك والاستثمار واتجاهات الخطة الخمسية وخاصة مايتعلق بالاستثمارات وتوزيعها على القطاعات والانشطة ، مع التركيز على القطاعات التى توليها الخطة أولوية أكبر من غيرها ، كالتى تتكفل بتوفير الغذاء والكساء أو الحاكمة التى يؤثر معوقات التنفيذ فيها على تحقيق أهداف وأنشطة القطاعات الاخرى مثل قطاعى التشييد والطاقة ، وزيادة الاعتماد على الذات بزيادة الصادرات بمعدلات اكبر من الواردات وترشيد الاستهلاك العام والخارجى وخاصة فى السلع الاستراتيجية والحاكمة للتنمية وتميزت جداول المدخلات والمخرجات التى أعدتها وزارة التخطيط بتفصيلها للتدفقات فى كل خليه الى كل من الانتاج المحلى والواردات وبالتالى يمكن استخدامها فى تخطيط التجارة الخارجية ، ودراسة سياسة احلال الواردات ، وتتميز تلك الجداول بمرونة كبيرة من حيث امكانية فردها وتجميعها على أى مستوى مرغوب فيه ، وتعتمد هذه الجداول على بيانات الموازين السلعية

فيما يتعلق بالجانب السلعى المستهدف اما الجانب الخدمى فلم يعالج بأسلوب احصائى مناسب ، لذلك تعرضت تلك الجداول عند استكمال الجانب الخدمى تاره باستخدام المتبقى وتاره أخرى تعرضت معالجتها للكثير من الافتراضات والمعاملات عند محاولة الوصول الى تفاصيل لها . كما ان التصنيف السلعى المتبع حاليا لم يجرى عليه أى تعديل يناسب مرحلة النمو التى وصل اليها المجتمع منذ بداية الخطة الخمسية الاولى ، رغم التغير الذى حدث فى الاهمية النسبية للكثير من السلع والمجموعات السلعية . ويرجع أسباب القصور التى تعرضت له تلك الجداول فى الغالب الى عدم توفر البيانات الاحصائية المناسبة ، وان توفرت فأنها ليست بالتفصيل أو الدقة المرغوب فيها وفى مواعيد غير مناسبة . ويتطلب اعداد جداول المدخلات والمخرجات الى بيانات واحصائيات على مستوى تفصيلى مثل اعداد احصاء صناعى شامل يراعى متطلبات بناء الجدول ، والقيام ببحث ميدانى لميزانية الاسرة لتقدير الاستهلاك ونمطه ، وبناء موازين لبعض الخدمات الهامة ، واعادة النظر فى التصنيف السلعى الحالى ليتمشى مع التغيرات التى حدثت فى هيكل الاقتصاد ، والاهتمام بالتفرقة بين الواردات المنافسة وغير المنافسة لاهميتها فى رسم سياسة الاحلال محل الواردات وتأثيرها على المعاملات الفنية للجدول .

ويهدف استخدام أسلوب البرمجة الخطية فى تخطيط التجارة الخارجية الى تحسين وترشيد العملية التخطيطية لتحديد أهداف كمية بطريقة دقيقة فى ضوء القيود المختلفة ، بشرط ان يجتهد المخططون لتوفير البيانات والمعلومات اللازمة واختبار دقة هذه البيانات وتناسقها . وتسعى دالة الهدف عادة الى تحقيق التركيب السلعى و/أو التوزيع الجغرافى الامثل للصادرات والواردات والذى يعظم تأثير التجارة الخارجية على الدخل القومى ، وبواسطة القيود نضمن ان دالة الهدف للنموذج تأخذ أهم الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وأن النظام الجزئى لامثليه التجارة الخارجية يتناسق مع النموذج الكلى للامثلية للاقتصاد القومى .

ومهما كانت الجهود المبذوله فى بناء النموذج فان امكانية الاستفادة من النتائج المتحصل عليها يتوقف على مدى تدخل الخبراء والمخططون فى صياغه دالة الهـــدف والقيود فضلا عن مساهمتهم فى تقدير بيانات ومدخلات النموذج (الاسعار ، التكاليـف ، الحد الاقصى والادنى للكميات المصدرة والمستوردة ، السعات السوقية العالمية ، الطاقات الانتاجية ، الاتفاقيات التجارية ... الخ) هذا بالاضافة الى عوامل أخرى اقتصاديـــة واجتماعية وسياسية يصعب ادخالها فى النموذج ، لذلك يجب عرض النتائج المتحصل عليها من حل النموذج على خبراء التخطيط ومتخذى القرارات قبل استخدامها فى العمليـــة التخطيطية ، وقد يفسر ذلك سبب تعثر استخدام البرمجة الخطية كأداه لترشيد التجـارة الخارجية فى وزارة التخطيط ، بالاضافة الى ماسبق فان بناء نماذج البرمجة الخطيـــة يواجهه مشاكل عديدة تحد من استخدامه ونعرض فيما يلى لبعض منها وكيفية معالجتها :-

١ - يفترض نموذج البرمجة الخطية أن العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية فى دالـــة الهدف خطيه ، ولكن فى واقع الحياه معظم العلاقات الاقتصادية ومنها الأسعار العالمية وبخاصة الاسعار الزراعية وأسعار المواد الخام غير خطيه ، حيث تتأثـــر الاسعار أو الكميات بتغيرات دورية أو موسمية ، ولعلاج هذه المشكلة يمكن تقسيم البيانات الخاصة بهذه السلعة الى أجزاء حسب طبيعة التغيرات فى الاسعـــار بناء على الموسمية أو بناء على طبيعة التعاقد .

٢ - يمكن التغلب على مشكلة كبر حجم نموذج البرمجة الخطية بالنسبة الى سعـــة الحاسب الآلى باستبعاد القيود التى لايؤثر وضعها أو عدم وضعها فى الجـــدول الاساسى على نتيجة الحل الرياضى للنموذج ، وفى حالة التخطيط قصير الاجـــل يمكن اختيار أهم السلع لاهم دول التبادل التجارى .

٣ - يمكن استخدام نتائج الامثلية الجزئية للتجارة الخارجية كمدخلات لنماذج الامثلية الكلية على المستوى القومى ، وفى نفس الوقت يمكن استخدام بعض المتغيرات التى تحددها نماذج الامثلية الكلية (مثل تغير الطلب النهائى ، والطاقات الانتاجية المتاحة والحدود الدنيا والعليا للتوازن لبعض الاسواق ...الخ) كمدخلات فى نماذج الامثلية الجزئية للتجارة الخارجية . وذلك يساعد على تحسين التخطيط ككل ، وهو مايعرف بأسلوب التخطيط على مستويين .

٤ - يمكن التغلب على مشكلة تساوى معيار الربحية للانشطة التصديرية أو الاستيرادية لدول مختلفة فى نماذج البرمجة الخطية للتجارة الخارجية بأستخدام أوزان ترجيحية تتناسب مع أهمية الدولة فى مجال التجارة الدولية .

٥ - كذلك يمكن اعطاء معامل تفضيل فى دالة الهدف يشجع التصدير لسوق معينة مثل دول العملات الحرة ، وأيضا معامل تبشيط فى دالة الهدف للاستيراد من سوق معينة مثل دول الاتفاقيات .

٦ - يمكن حل مشكلة تعارض أهداف نماذج البرمجة الخطية فى التجارة الخارجية اما باستخدام نظرية التضاد ، أو بأن تشمل دالة هدف النموذج على الهدف العام ثم تصاغ أى اهداف اضافية فى صورة قيود اضافية .

ولقد تناول الفصل الثالث أسلوب متابعة خطة التجارة الخارجية فى وزارة التخطيط حيث تعتبر المتابعة أحد المراحل الاساسية الثلاثة للعملية التخطيطية والتى تشمل الاعداد والتنفيذ والمتابعة ، ومن خلال المتابعة يمكن التعرف على الهياكل والاوضاع والعناصر الرئيسية التى أثرت ومازالت تؤثر على المسار وماتحتويه من عناصر القوة فى الاقتصاد القومى والتى يلزم التأكيد عليها واستغلالها من اجل دفع التنمية او عناصر ضعف أو سلبيات تراكمت عبر السنوات الماضية لايجاد حلول لها اما بايقاف أثرها او تحييدها أو تحويلها بالكامل أو بعض منها الى عناصر دفع ، وبمعنى آخر ايضاح الخصائص العامة للتنمية خلال هذه الفترة وعوامل الدفع والحد التى تشكلت خلالها ، وتتبلور العلاقة بين

التخطيط والمتابعة فى الدور الحاسم الذى تلعبه المتابعة فى انجاح الخطة واستخلاص السياسات البديلة أو المكملة فى الوقت المناسب لتعديل الانحرافات ان وجدت ، كما تعطى نتائج متابعة تنفيذ الخطة المؤشرات الاساسية التى يعتمد عليها فى وضع اطار الخطة التالية .

ويترتب على ماسبق ضرورة توفير نظام كفء وسليم للبيانات التخطيطية ، ويتطلب دعم ادارات المتابعة والتخطيط على كافة المستويات وتزويدها بالعناصر الفنية القادرة على أعداد تقارير المتابعة الدورية ، وتعتمد متابعة التجارة الخارجية بصفة أساسية على مصدرين هما احصاءات التجارة الخارجية طبقا لدليل النشاط الاقتصادى ومصدرها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، وتقديرات ميزان المدفوعات ومصدرها البنك المركزى المصرى ، وتتميز تقديرات ميزان المدفوعات بدقة البيانات على حساب مستوى التفصيل ، فى حين تتميز بيانات التجارة الخارجية " احصاءات الجمارك " بمستوى أكبر من التفصيل يصل الى غالبية السلع المتعامل فيها " كمية وقيمة " لكن على حساب مستوى دقة البيانات المطلوبة ، ويرجع ذلك الى عوامل كثيرة اهمها عدم شمول احصاءات الواردات للموقوفات ، وعدم تضمين الواردات السلع التى ترد بدون مقابل ، واختلاف بيانات كل من جهاز الاحصاء والهيئة العامة للبترول فيما يتعلق بقيمة صادرات وواردات البترول الخام والمنتجات البترولية ، وتقويم الصادرات والواردات على أساس أسعار الصرف الرسمية التى يعلنها البنك المركزى دون الاخذ فى الاعتبار الاسعار التشجيعية أو علاوة صرف أو غير ذلك من صور تعدد أسعار الصرف ، وأخيرا نقص شمول بيانات التجارة الخارجية لبعض أنواع الصادرات والواردات .

وتتم متابعة التجارة الخارجية سنويا وكل ثلاثة شهور ، وتركز المتابعة الربع سنوية على الصادرات والواردات السلعية بقدر اكثر تفصيلا ، وذلك يتطلب الاعتماد على احصاءات الجمارك التى يشوبها عدم الدقة كما سبق الاشارة ، هذا بالاضافة الى وجود شهور تقديرية مما يجعلها غير صالحة للتحليل والوصول الى مؤشرات مناسبة ، لذلك

يجب تطوير وتحسين مستوى دقة هذه البيانات حتى لاتفقد المتابعة أهميتها ، ويعتبر متابعة الربع الثالث نقطة ارتكاز لتوفير البيانات الاولية اللازمة لبناء نموذج البداية لخطة السنة التالية ، نظرا لان متابعة السنة الاخيرة يكون تحت الاعداد فى الشهور الاولى من السنة التالية ، ويتم متابعة التسعة شهور على أساس تقديرات ميزان المدفوعات بما ينقصها من تفصيلات ضرورية ، وبما تتضمنه من سبعة شهور فعلى يوليو / يناير ، وشهرى فبراير ومارس تقديرى ، كذلك الاستعانه باحصاءات الجمارك التى يشوبها العيوب سالفة الذكر بالاضافة الى عيوب تقديرات شهرى فبراير ومارس ، وبالتالى يتم تقدير المتوقع تنفيذه وبالتالى اعداد الخطة على أساس تقديرى ، ويراعى فى متابعة الربع الرابع السرعه ولو كان ذلك على حساب البيانات الدقيقة لاتخاذ القرارات الفعالة فى الوقت المناسب ، ومما لاشك فيه انه كلما كانت بيانات المتابعة دقيقة كانت المتابعة اكثر فعالية ، لكن الدقة يجب ألا تأخذ فترة طويلة من الربع التالى ، وبذلك لاتلحق القرارات المتخذه الفترة المناسبة من هذا الربع فتفقد قوتها ، ويراعى فى بيانات الربع الثالث عدم الالتجاء كثيرا الى التقدير نظرا لاهميتها فى اعداد الخطط السنوية التالية .

وتبين المتابعة السنوية معدل التنفيذ لخطة السنة ، حيث يمكن استخلاص الاتجاهات العامة ، وبيان العوامل الرئيسية الموجبة منها والسالبة التى أثرت فى تطور الصادرات والواردات وميزان المدفوعات وتبرز العجز فى الحساب الجارى مع العالم الخارجى وارتباط ذلك كله بالمتغيرات الرئيسية على مستوى الاقتصاد القومى أكثر من الاهتمام بالتفصيلات الجزئية . ويجب أن نأخذ فى الاعتبار ان الانحياز فى المتابعة السنوية الى جانب السرعة على حساب الدقة فى البيانات أمر غير مرغوب فيه ، حيث أن الاعتماد على التقدير فى الشهور المتبقية من السنة محل المتابعة سواء فى مجال التجارة الخارجية أو المتغيرات الاقتصادية المرتبطة بها يؤدى الى عدد من النتائج السلبية على أهداف المتابعة والتى من أهمها بعد نسب التنفيذ عن الواقعية ، وعدم الدقة فى عمل مؤشرات لتقييم أداء التجارة الخارجية .

وتكتسب المتابعة السنوية خاصية الدوام لفترة من السنوين وذلك على خلاف الحال بالنسبة الى المتابعة ربع السنوية التى تفقد اهميتها الاساسية بعد اتخاذ القرارات لتصحيح سير عملية الخطة ، ومن ثم يلزم ان تتصف المتابعة السنوية بأكبر قدر من الدقة ، ويقتضى ذلك اتاحة بعض الوقت لاعداد تقارير المتابعة عن الخطط السنوية .

تجدر الاشارة الى ان تقارير متابعة خطة التجارة الخارجية التى تعدها وزارة التخطيط لابد وأن تكون تعليقا وصفيا على احصاءات التجارة الخارجية وذلك بعد تبويب هذه الاحصاءات طبقا للنماذج المستخدمة فى التخطيط ، وتتركز المتابعة فى وصف الانحرافات عن الاهداف المقدرة فى الخطة أو عما تحقق فى نفس فترة المتابعة من سنوات سابقة ، وتخلو المتابعة عادة من دراسة تحليلية تبرز أسباب هذه الانحرافات عن تقديرات الخطة ، كدراسة الاسواق العالمية ومستويات الاسعار وحجم الانتاج والاستهلاك ومعوقات التصدير ، رغم أهمية هذه الدراسة للوصول الى توصيات تفيد كثيرا فى اتخاذ القرارات اللازمة التى من شأنها القضاء على أسباب هذه الانحرافات أو تعديل أرقام الخطة ذاتها ، وتنحصر متابعة التجارة الخارجية فى تبويب بيانات التجارة الخارجية - احصاءات الصادرات والواردات السلعية - التى ترد من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء طبقا لدليل النشاط المستخدم فى التخطيط . وتقدير قيمة الصادرات والواردات عن الاشهر التى لم تتضمنها بيانات الجهاز فى حالة اعداد التقرير قبل وصول البيانات النهائية ، ويتم التقدير بطريقة تحكمية قد تبعد كثيرا عن الواقع ، كذلك مقارنة الارقام الخاصة بفترة المتابعة بأرقام نفس الفترة فى السنة السابقة عليها . وفى حالة المتابعة السنوية تقارن الارقام بالاهداف المحددة لنفس السنة فى الخطة لاظهار الانحرافات فى الكميات والقيم والتطور فى حجم الصادرات والواردات .

وفيما يلى عرض لبعض مقترحات لتطوير متابعة التجارة الخارجية : -

(١) يمكن القضاء على مشكلة الموقوفات عن طريق تقدير الرسوم الجمركية عند فتح الاعتماد المستندى والخصم بقيمتها من حسابات جارية يتم فتحها للممولين لدى بنك الاستثمار القومى بالنسبة للواردات من السلع الاستثمارية ، ولدى البنوك التجارية الاخرى بالنسبة لبقية السلع مع معالجة المشاكل التى يمكن ان تنشأ نتيجة لاختلاف البند الجمركى عند وصول المستندات وتسوية الرسوم الجمركية تبعا لها ، مع ضرورة قيام الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء بحصر الموقوفات التى لم تتضمنتها الاحصاءات المنشورة سلفا واعادة تبويبها وضمها .

(٢) ضرورة ان تشمل احصاءات التجارة الخارجية المعونات التى تقدمها الحكومات والهيئات كهبات أو هدايا أو منح بدون مقابل لجمهورية مصر العربية ، كذلك المعونات التى تعطيها جمهورية مصر العربية للخارج ، وأن تشمل البيانات صادرات وواردات جميع فروع الجمارك ، والمناطق الحرة العامة والخاصة ، والبضاعة الواردة فى صحبة الركاب وقيد الاصناف ذات الصيغة التجارية فى الطرود البريدية .

(٣) تطوير الاساليب المستخدمة فى جمع بيانات التجارة الخارجية للوصول الى أعلى درجة من الشمول والدقة وتطبيق الالية الكاملة اعتبارا من جمع البيانات حتى نشرها وذلك يساعد على وصول البيانات فى الوقت المناسب .

(٤) اعادة النظر فى تبويب دليل النشاط الاقتصادى المستخدم فى وزارة التخطيط لاظهار بعض السلع التى لم يكن لها وزن نسبى عند وضع هذا الدليل وأصبحت تمثل نسبة كبيرة من حجم الصادرات والواردات ، ويمكن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء اعداد هذه البيانات وفقا لذلك التقسيم ، لان امداد التخطيط ببيانات دقيقة عن الصادرات والواردات السلعية وفى المواعيد المناسبة مع مراعاة تبويب هذه البيانات بما يتفق مع متطلبات تقارير المتابعة سيؤدى ذلك الى تحسن ملموس فى اعداد هذه التقارير .

(٥) العمل على تنسيق الجهود بين ادارة الموازنة النقدية وادارة التخطيط في وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية وقطاع التجارة الخارجية في وزارة التخطيط والتعاون الدولي ، والعمل على توفير الدراسات وصورة الموازنة النقدية في وقت مناسب حتى يمكن الاسترشاد بها عند اعداد تقديرات ميزان المدفوعات ، وذلك يساعد في تفسير أسباب انخفاض أو ارتفاع نسب التنفيذ عن أهداف الخطة .

(٦) ضرورة استخدام بعض معايير الكفاءة والتي تتوفر عنها بيانات كأحد الادوات الهامة في متابعة وتخطيط التجارة الخارجية وذلك لتحديد أولويات الصادرات والواردات .

(٧) يمكن متابعة الموازين السلعية من بيانات فعلية لسنوات مختلفة لاستخلاص بعض المعاملات الفنية التي تفيد في اعداد الخطة ، وتحليل الاتجاهات العامة للتغيرات ، وخاصة الصادرات والواردات ، ودراسة علاقتها بالمتغيرات الاخرى كالانتاج المحلي والاستهلاك والاستثمار .

(٨) يفضل متابعة تطور حجم وهيكل الصادرات والواردات في سلاسل زمنية وربطها بالمتغيرات القومية كالناتج القومي الاجمالي والاستهلاك والانتاج للحصول على معاملات فنية كالميل المتوسط والميل الحدي للتصدير والاستيراد للاسترشاد بها في تخطيط التجارة الخارجية .

(٩) متابعة الارقام القياسية للصادرات والواردات وتحديث سنة الاساس واستخدامها في تحديد معدل التبادل الاجمالي ، ومعدل التبادل الصافي ، ومعدل التبادل الداخلي ، ثم الاستفادة من هذه المعدلات في حساب المكسب أو الخسارة نتيجة التعامل مع العالم الخارجي .

ملحق رقم (١) الجداول الاحصائيـــة

جدول رقم (١)

تطور قيمة الصادرات السلعية فى جمهورية مصر العربية

للسنوات (٥٩/١٩٦٠ - ٨٤/١٩٨٥)

(بالمليون جنيه)

السنوات	السلع الزراعية	السلع المنجمية	السلع الصناعية	اجمالى الصادرات
٦٠/٥٩	١٤٧ر٦	٦ر٤	٣٥ر٩	١٨٩ر٩
٦١/٦٠	١٤٢ر٦	٨ر١	٣٨ر٣	١٨٩ر٠
٦٢/٦١	١٠١ر٩	٩ر٨	٣٩ر٣	١٥١ر٠
٦٣/٦٢	١٣٧ر٩	١٦ر٣	٤٣ر٦	١٩٧ر٨
٦٤/٦٣	١٦١ر٦	١٧ر٩	٥٨ر٨	٢٣٨ر٣
٦٥/٦٤	١٨٥ر١	١٣ر٤	٦٦ر٧	٢٦٥ر٢
٦٦/٦٥	١٧٩ر٦	٧ر٨	٧١ر١	٢٥٨ر٥
٦٧/٦٦	١٧٢ر٢	٧ر٨	٨١ر٣	٢٦١ر٣
٦٨/٦٧	١٦٢ر١	٥ر٧	٧٨ر٧	٢٤٦ر٥
٦٩/٦٨	١٤٩ر٧	٦ر٠	١٠٣ر٦	٣٠٤ر٣
٧٠/٦٩	٢٢٢ر٧	٨ر٣	٩٧ر١	٣٢٨ر١
٧١/٧٠	٢١٤ر٧	١٥ر٢	١٠٩ر٤	٣٣٩ر٣
٧٢/٧١	٢٠٩ر٤	١٨ر٤	١٢١ر٣	٣٤٩ر١
١٩٧٣	٢٦٣ر٨	٣٧ر٨	١٤٢ر٦	٤٤٤ر٢
١٩٧٤	٣٥٨ر١	٢٥ر٩	٢٠٩ر٣	٥٩٣ر٣
١٩٧٥	٢٧٠ر٧	٢٥ر٥	٢٥١ر٦	٥٤٧ر٨
١٩٧٦	٢٥٦ر٦	١١٢ر٧	٢٢٦ر٢	٥٩٥ر٥
١٩٧٧	٢٨٤ر٥	١٢١ر٠	٢٦٠ر٨	٦٦٦ر٣
١٩٧٨	٢٢٠ر٠	١٤٢ر٣	٣١٧ر٥	٦٧٩ر٨
١٩٧٩	٣٧٥ر١	٣٩٧ر٩	٥١٤ر٨	١٢٨٧ر٨
١٩٨٠	٣٢٨ر٦	١٢٣٤ر٦	٤٦٩ر٠	٢١٣٢ر٢
٨٢/٨١	٤٥٥ر٠	١٠٠٠ر٠	٥٣٣ر٠	١٩٨٨ر٠
٨٣/٨٢	٤٢٩ر٠	١١٧٩ر٠	٥٩٥ر٠	٢٢٠٣ر٠
٨٤/٨٣	٥٢٨ر٠	٩٧٤ر٠	٦٨٨ر٠	٢١٩٠ر٠
٨٥/٨٤	٤٣٦ر٠	١٥٥٦ر٠	٧٠٠ر٠	٢٦٩٢ر٠

المصدر : تقارير متابعة الخطة لسنوات مختلفة .

جدول رقم (٢)

الارقام القياسية للصادرات فى السنوات ٦٠/٦١ ـ ١٩٧٣

	٦٠/٥٩	٦١/٦٠	٦٢/٦١	٦٣/٦٢	٦٤/٦٣	٦٥/٦٤	٦٦/٦٥	٦٧/٦٦	٦٨/٦٧	٦٩/٦٨	٧٠/٦٩	٧١/٧٠	٧٢/٧١	٧٣	٧٤	٧٥	٧٦	١٩٧٣
السلع الزراعية :																		
رقم قياسى للقيمه	١٠٠	٩٦٫١	٦٩٫٠	٩٣٫٤	١٠٩٫٥	١٢٩٫٤	١٢٦٫١	١١٦٫٣	١٠٦٫٨	١٣٦٫١	١٥٠٫١	١٤٩٫٥	١٤٦٫٨	١٠٠	٩٦٫١	٩٤٫٠	١١٦٫٤	١٢١٫١	١٢٨٫٠
رقم قياسى للكمية	١٠٠	١٣٫٣	٢٠٫١	٨٥٫١	٩٤٫٣	١٢٫١	١٢٫٠	٢١٫٠	٧١٫٠	١٢٫١	٨٥٫٣	١٠٢٫٤	١٠١٫٣	١٠٠	٩٩٫٠	٩١٫٧	٨٩٫١	٦١٫١	٥٦٫٠
رقم قياسى للسعر	١٠٠	١٠٣٫٥	٩٨٫٤	١٠٩٫٨	١١٦٫١	١٢٨٫٥	١٢٩٫٤	١٢٦٫٦	١٣٦٫٢	١٣٦٫٦	١٥٧٫٤	١٤٦٫٣	١٤٦٫٣	١٠٠	١٥١٫١	١٣٢٫١	١٣٦٫٣	٢١٣٫٢	٢٢٩٫٠
السلع الشجية :																			
رقم قياسى للقيمه	١٠٠	١٢٦٫١	١٥٣٫١	١٥٢٫٧	٢٧٦٫٢	٢٥٤٫٧	٢٠٦٫٣	١٢٦٫١	١٢٦٫١	٨٩٫١	١٣٫٨	١٢٦٫٧	٢٣٨٫٢	١٠٠	٢٨٦٫٠	١٨٣٫١	٢٢٦٫٧	٣١٦٫١	٤٠٩٫٤
رقم قياسى لكمية	١٠٠	١٢٣٫٤	١٤٦٫٢	٢١٨٫١	١٩٦٫٠	١٧٣٫٠	١٠٠٫٣	١٠٠٫٢	٦٣٫٠	٦٨٫١	٩٦٫٠	١٨٦٫٢	٢٤٦٫٤	١٠٠	٢٤٦٫٤	١٩٦٫٢	٢٥٦٫٨	٥٦٫١	٣٩٦٫٠
رقم قياسى للسعر	١٠٠	١٠٣٫٦	١٠٦٫٠	١٢٦٫٠	١٢٦٫٨	١٢٦٫٠	١٢٦٫٤	١١٦٫٣	١٣٦٫١	١٣٦٫١	١٣٥٫٦	١٢٦٫١	١٢٦٫٧	١٠٠	١١٩٫٣	٩٣٫٨	٨٨٫١	١١٦٫٢	٥٥٫٤
السلع الصناعية :																			
رقم قياسى للقيمه	١٠٠	١٠٣٫٧	١٠٦٫٥	١٢٦٫٤	١٦٣٫٨	١٨٩٫٨	١١٦٫١	٢٢٦٫٥	٢١٦٫٢	٢٨٦٫٦	٢٧٠٫٥	٣١٦٫٤	٣٤٫٤	١٠٠	١١٦٫٢	١٢٦٫١	٢١٦٫٦	١٤٦٫١	٢٥٦٫١
رقم قياسى للكمية	١٠٠	١٠٣٫٧	١١٦٫٥	١٢٦٫٤	١٧٦٫١	٢٠٦٫٢	٢١٨٫٨	٢٤٠٫٤	٢٤٠٫٤	٣١٦٫٢	٢٨٦٫١	٣٣٨٫٨	٣٦٠٫٢	١٠٠	١١٦٫١	١٢٦٫٣	١١٦٫٥	١٤٠٫٥	١٣٦٫٠
رقم قياسى للسعر	١٠٠	١٠٣٫١	٩٤٫٠	١٠٠٫٨	١٣٫٠	١٠٠٫١	٨٩٫١	٩٠٫١	٩١٫٥	٩٢٫٥	٩١٫٥	١٣٫٤	١٣٫٥	١٠٠	٩٦٫٢	٩٢٫٣	١٠٣٫٠	١٠٦٫٤	١٨٠٫١
الجمالى الصادرات:																			
رقم قياسى للقيمه	١٠٠	٩٩٫٥	٧٩٫٥	١٠٤٫٢	١٢٩٫٥	١٣٦٫٣	١٣٦٫١	١٣٦٫١	١٢٦٫٨	١٦٠٫٢	١٢٦٫٨	١٣٦٫١	١٢٦٫٨	١٠٠	١٨٦٫١	١٢٦٫١	١٢٦٫٨	١٣٦٫٤	١٠٦٫٤
رقم قياسى للكمية	١٠٠	١٠١٫٤	٨١٫٤	٩٥٫٦	١١٦٫١	١٢٠٫٤	١٢٠٫٥	١٢٠٫٤	١٢٦٫٤	١٠٨٫١	١٢٦٫٤	١٣٦٫٦	١٣٦٫٦	١٠٠	١٤٦٫٣	١٤٦٫٢	١٣٦٫٦	١٠٦٫٥	١٠٩٫١
رقم قياسى للسعر	١٠٠	١٠٣٫٥	١٢٫٧	١٠٦٫٠	١١٠٫٢	١١٩٫١	١١٦٫٠	١١٦٫٣	١١٦٫٢	١٢٦٫٣	١١٦٫٢	١١٦٫٣	١٢٦٫٦	١٠٠	١٣٦٫٠	١٢٦٫١	١٠٦٫٨	١٢٠٫٥	٩٢٫٦

المصدر : معهد التخطيط القومى ، تطور التجارة الخارجية وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجى وسياسات موجهتـــــه (١٩٦٠/٥٩ ـ ١٩٧٥) ـ اكتوبـر ١٩٧٨ .

جدول رقم (٣)

الارقام القياسية للصادرات فى السنوات ١٩٧٥ ـ ١٩٨٣/٨٢

البيـــان	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	٨٠/٧٩	٨١/٨٠	٨٢/٨١	٨٣/٨٢
السلع الزراعيـة									
رقم قياسى للقيمة	١٠٠	٩٤ر٧	١٠٥ر١	٨١ر٢	١٣٨ر٥	١٤٠ر٥	١٥٨ر٢	١٦٨ر٠	١٥٨ر١
رقم قياسى للكمية	١٠٠	١٠٦ر٦	١٠٣ر٩	٨٩ر٤	٨٢ر٥	٨٢ر٨	١ر٨٨	٩١ر٦	٨٤ر٤
رقم قياسى للسعر	١٠٠	٨٨ر٩	١٠١ر٢	٩٠ر٨	١٦٧ر٨	١٦٩ر٧	١٧٩ ر٥	١٨٣ر٤	١٨٧ر٣
السلع المنجمية									
رقم قياسى للقيمة	١٠٠	١٢٢ر٢	٧٩ر٢	٦٩ر٦	٥٩ر٣	٦١ر٩	٥٨ر٨	٩٤ر٦	١٢٣ر٦
رقم قياسى للكمية	١٠٠	١٣٣ر٩	٨٠ر٣	١١٩ر٦	٤٩ر٢	٤٢ر٩	٤٩ر٢	٥١ر٤	١٠٥ر٩
رقم قياسى للسعر	١٠٠	٩١ر٣	٩٨ر٦	٥٨ر٢	١٢٠ر٦	١٤٤ر٣	١١٩ر٥	١٨٤ر٢	١١٦ر٧
السلع الصناعية									
رقم قياسى للقيمة	١٠٠	٨٧ر٦	١٠٠ر٧	١٢٦ر٥	٢٨١ر٦	١٧٠ر٠	١٨٧ر٦	١٩٨ر٨	١٦٧ر٩
رقم قياسى للكمية	١٠٠	٩٩ر٥	٩٩ر٩	١٠٨ر٤	١٧٨ر٠	١٠٤ر٠	١٠١ر١	١١٨ر٨	١١٧ر٢
رقم قياسى للسعر	١٠٠	٨٨ر٠	١٠٠ر٨	١١٦ر٨	١٥٨ر٢	١٦٣ر٤	١٨٥ر٦	١٦٧ر٤	١٤٣ر٣
اجمالي الصادرات									
رقم قياسى للقيمة	١٠٠	١١٠ر٢	١٢٢ر٤	١٣٥ر٤	٣٦٩ر١	٤٠٠ر٧	٤٦٦ر٧	٥٢٩ر١	٤٥٣ر٩
رقم قياسى للكمية	١٠٠	١١٥ر٥	١١٣ر٩	١١٦ر٢	١٣٣ر١	١١٢ر٨	١١٨ر١	١٣٥ر٨	١٢٥ر٩
رقم قياسى للسعر	١٠٠	٩٥ر٤	١٠٧ر٤	١١٦ر٥	٢٧٧ر٤	٣٥٥ر٢	٣٩٥ر٣	٣٨٩ر٦	٣٦٠ر٥

المصدر : جلال ندا ، الارقام القياسية لصادرات ج م ع (١٩٧٥ ـ ١٩٨٣/٨٢) وزارة التخطيط ، أكتوبر ١٩٨٤ .

جدول رقم (٤)

تطور هيكل الصادرات السلعية المصرية

للسنوات (٥٩/٦٠ - ٨٤/ ١٩٨٥)

(نسبة مئوية)

السنوات	السلع الزراعية	السلع المنجمية	السلع الصناعية	اجمالى الصادرات
٦٠/٥٩	٧٨	٣	١٩	١٠٠
٦١/٦٠	٧٥	٤	٢١	١٠٠
٦٢/٦١	٦٧	٦	٢٧	١٠٠
٦٣/٦٢	٧٠	٨	٢٢	١٠٠
٦٤/٦٣	٦٨	٨	٢٤	١٠٠
٦٥/٦٤	٧٠	٥	٢٥	١٠٠
٦٦/٦٥	٦٩	٣	٢٧	١٠٠
٦٧/٦٦	٦٦	٣	٣٠	١٠٠
٦٨/٦٧	٦٦	٢	٣٣	١٠٠
٦٩/٦٨	٦٤	٢	٣٤	١٠٠
٧٠/٦٩	٦٨	٢	٢٩	١٠٠
٧١/٧٠	٦٣	٥	٣٢	١٠٠
٧٢/٧١	٦٠	٥	٣٥	١٠٠
١٩٧٣	٥٩	٩	٣٢	١٠٠
١٩٧٤	٦٠	٥	٣٥	١٠٠
١٩٧٥	٤٩	٥	٤٦	١٠٠
١٩٧٦	٤٣	١٩	٣٨	١٠٠
١٩٧٧	٤٣	١٨	٣٩	١٠٠
١٩٧٨	٣٢	٢١	٤٧	١٠٠
١٩٧٩	٢٩	٣١	٤٠	١٠٠
١٩٨٠	٢٠	٥٨	٢٢	١٠٠
٨٢/٨١	٢٣	٥٠	٢٧	١٠٠
٨٣/٨٢	١٩	٥٤	٢٧	١٠٠
٨٤/٨٣	٢٤	٤٤	٣٢	١٠٠
٨٥/٨٤	١٦	٥٨	٢٦	١٠٠

المصدر : حسبت من جدول رقم (١) .

جدول رقم (٥)

تطور قيمة الواردات السلعية في جمهورية مصر العربية

(للسنوات (٥٩/٦٠ - ٨٤/١٩٨٥)

(القيمة بالمليون جنيه)

السنوات	السلع الاستهلاكية	السلع الوسيطة	السلع الاستثمارية	اجمالي الواردات
٦٠/٥٩	١ر٥٨	١١٤ر٤	٥٣ر٤	٢٢٥ر٩
٦١/٦٠	هر٤٤	١١٨ر٠	٦٢ر٢	٢٧٤ر٧
٦٢/٦١	٧٤ر٤	١٢٥ر٧	٧١ر٢	٢٧١ر٣
٦٣/٦٢	هر١٠٠	١٥٨ر٨	٨٥ر٠	٣٤٤ر٣
٦٤/٦٣	١٢٢ر٩	١٨٩ر١	١٠٦ر٧	٤١٨ر٧
٦٥/٦٤	١١٣ر٤	١٩٣ر٣	٩٤ر١	٤٠٠ر٨
٦٦/٦٥	١١٦ر١	٢٢٥ر١	١٢٢ر٣	٤٦٣ر٥
٦٧/٦٦	١٢٥ر٩	١٦٥ر١	٨٥ر٠	٣٧٦ر٠
٦٨/٦٧	١٢٢ر٤	١٤٥ر١	٧٨ر٠	٣٤٥ر٠
٦٩/٦٨	٦٩ر٠	١٣٢ر٨	٥٩ر٢	٢٦١ر٠
٧٠/٦٩	٦٨ر٠	١٩١ر٤	٦٥ر٤	٣٢٤ر٨
٧١/٧٠	٧٣ر٩	١٩٢ر٠	٧٥ر٦	٣٤٢ر٠
٧٢/٧١	١٢٧ر١	٢٢٩ر٢	٨٨ر٨	٤٤٥ر١
١٩٧٣	٢١٥ر٤	٢٢٩ر١	٩٧ر٠	٥٤٣ر٠
١٩٧٤	٥٠٦ر٧	٤٤٦ر٣	١٦٩ر١	١١٢٢ر٩
١٩٧٥	٥٨١ر٨	٧٧٢ر٢	٣٠٧ر١	١٦٦١ر١
١٩٧٦	٤٩٣ر١	٧٦٤ر١	٤٠٥ر٠	١٦٦٢ر٧
١٩٧٧	٥٣٠ر٣	٩١٢ر٧	٥٩١ر٦	٢٠٣٤ر٦
١٩٧٨	٨٦٤ر٣	١١١٦ر٨	٨٧٣ر١	٢٨٥٤ر١
١٩٧٩	٨٥٦ر٨	١١٠٢ر٦	٩٤٧ر١	٢٩٠٦ر٠
١٩٨٠	٨٧٤ر٩	١١٧٤ر٠	٩٩٨ر٢	٣٠٤٧ر٢
٨١/٨٢	٢٢٥٧ر٠	٢٢٢٧ر٠	١٧٤٥ر٠	٦٢٢٩ر٠
٨٢/٨٣	٢٤١١ر٠	٢٦٦٦ر٠	٢١٩٧ر٠	٧٢٧٤ر٠
٨٣/٨٤	٢١٠٢ر٠	٢٨١٤ر٠	٢٢٣٨ر٠	٧١٥٤ر٠
٨٤/٨٥	٢١٣٧ر٠	٢٨٩٤ر٠	٢٢٠٤ر٠	٧٢٣٥ر٠

المصدر: وزارة التخطيط ،تقارير متابعة الخطة عن سنوات مختلفة .

جدول رقم (٦)

تطور هيكل الواردات المصرية للسنوات (٥٩/٦٠-٨٤/١٩٨٥)

(%)

السنوات	السلع الاستهلاكية	السلع الوسيطة	السلع الاستثمارية	اجمالى الواردات
٦٠/٥٩	٢٦	٥٠	٢٤	١٠٠
٦١/٦٠	٢٠	٥٣	٢٧	١٠٠
٦٢/٦١	٢٨	٤٦	٢٦	١٠٠
٦٣/٦٢	٢٩	٤٦	٢٥	١٠٠
٦٤/٦٣	٢٩	٤٥	٢٦	١٠٠
٦٥/٦٤	٢٨	٤٨	٢٤	١٠٠
٦٦/٦٥	٢٥	٤٨	٢٧	١٠٠
٦٧/٦٦	٣٣	٤٤	٢٣	١٠٠
٦٨/٦٧	٣٥	٤٢	٢٣	١٠٠
٦٩/٦٨	٢٦	٥١	٢٣	١٠٠
٧٠/٦٩	٢١	٥٩	٢٠	١٠٠
٧١/٧٠	٢٢	٥٦	٢٢	١٠٠
٧٢/٧١	٢٩	٥١	٢٠	١٠٠
١٩٧٣	٤٠	٤٢	١٨	١٠٠
١٩٧٤	٤٥	٤٠	١٥	١٠٠
١٩٧٥	٣٥	٤٦	١٩	١٠٠
١٩٧٦	٣٠	٤٦	٢٤	١٠٠
١٩٧٧	٢٦	٤٥	٢٩	١٠٠
١٩٧٨	٣٠	٣٩	٣١	١٠٠
١٩٧٩	٢٩	٣٨	٣٣	١٠٠
١٩٨٠	٢٩	٣٨	٣٣	١٠٠
٨٢/٨١	٣٦	٣٦	٢٨	١٠٠
٨٣/٨٢	٣٣	٣٧	٣٠	١٠٠
٨٤/٨٣	٣٠	٣٩	٣١	١٠٠
٨٥/٨٤	٣٠	٤٠	٣٠	١٠٠

المصدر : حسبت من الجدول رقم (٥).

جدول رقم (٧)

نسبة المكون الاجنبى فى الاستثمار الثابت

(بالمليون جنيه)

السنوات	الاستثمار الثابت	الواردات الاستثمارية	المكون الاجنبى فى الاستثمار ٪
١٩٦٠/٥٩	١٧١٫٤	٥٣٫٤	٣٩
١٩٦١/٦٠	٢٢٥٫٦	٦٢٫٢	٣٤
١٩٦٢/٦١	٢٥١٫١	٧١٫٢	٣٥
١٩٦٣/٦٢	٢٩٩٫٦	٨٥٫٠	٣٦
١٩٦٤/٦٣	٣٧٢٫٤	١٠٦٫٧	٣٧
١٩٦٥/٦٤	٣٥٨٫٤	٩٤٫١	٣٤
١٩٦٦/٦٥	٣٧٧٫٤	١٢٢٫٣	٣١
١٩٦٧/٦٦	٣٥٨٫٨	٨٥٫٥	٢٩
١٩٦٨/٦٧	٢٩٢٫٢	٧٨٫٠	٣١
١٩٦٩/٦٨	٣٣٣٫٢	٥٩٫٢	٢٣
١٩٧٠/٦٩	٣٥٠٫٨	٦٥٫٤	٢٨
١٩٧١/٧٠	٣٥٥٫٥	٧٥٫٦	٢١
١٩٧٢/٧١	٣٦٥٫٠	٨٨٫٨	٢٤
١٩٧٣	٤٦٢٫٤	٩٧٫٥	٢١
١٩٧٤	٦٤٢٫٧	١٦٩٫٩	٢٦
١٩٧٥	١١٩٣٫٩	٣٠٧٫١	٢٦
١٩٧٦	١٤٥٠٫١	٤٠٥٫٥	٢٨
١٩٧٧	١٩٥١٫٣	٥٩١٫٦	٣٠
١٩٧٨	٢٦٣٨٫٨	٨٧٣٫١	٣٣
١٩٧٩	٣٤٩٥٫٠	٩٤٧٫١	٢٧
١٩٨٠	٤٥٦٩٫٩	٩٩٨٫٢	٢٢
٨٢/٨١	٤٦٥٨٫٥	١٧٤٥٫٠	٣٧
٨٣/٨٢	٥٩٣٨٫٩	٢١٩٧٫٠	٣٧
٨٤/٨٣	٦٩٤٢٫٠	٢٢٣٨٫٠	٣٢
٨٥/٨٤	٦٤٠٥٫٠	٢٢٠٤٫٠	٣٤

المصدر : وزارة التخطيط ، تقارير متابعة الخطة عن سنوات مختلفة .

جدول رقم (٨)

حساب أثر نسب التبادل الصافية على الميزان التجارى
للسنوات (٥٩/٦٠ - ٦٩/١٩٧٠)

(بالمليون جنيه)

السنوات	الرقم القياسى لأسعار الصادرات *	الرقم القياسى لأسعار الواردات *	نسب التبادل الصافية	عجز الميزان التجارى	أثر نسبة التبادل على العجز
١٩٦٠/٥٩	١٠٠	١٠٠	-	-٦٦ر٠	-
١٩٦١/٦٠	١٠٣ر٥	٩٧ر٩	١٠٥ر٧	-٥٢ر٣	+٣ر١
١٩٦٢/٦١	٩٧ر٧	١٠٠ر٩	٩٦ر٨	-١١٠ر٥	-٣ر٥
١٩٦٣/٦٢	١٠٩ر١	١١٦ر٠	٩٤ر٠	-١٦٧ر٣	-١٠ر٠
١٩٦٤/٦٣	١١٠ر٢	١٢٧ر٢	٨٦ر٦	-١٨٦ر٢	-٢٥ر٠
١٩٦٥/٦٤	١١٥ر٩	١٢٧ر٨	٩٠ر٧	-٢٤٩ر٢	-١٣ر٩
١٩٦٦/٦٥	١١٣ر٣	١٢٧ر٢	٨٩ر١	-١٧٢ر٢	-١٨ر٨
١٩٦٧/٦٦	١١٣ر٣	١٢٧ر٨	٨٨ر٧	-١٥٠ر٥	-١٧ر٠
١٩٦٨/٦٧	١١٩ر٢	١٢٤ر٠	٩٦ر١	-١٣٣ر٤	-٥ر٢
١٩٦٩/٦٨	١٢٦ر٣	١١٩ر٧	١٠٥ر٥	-٧٦ر٧	+٤ر٢
١٩٧٠/٦٩	١٢٥ر٦	١١٨ر٢	١٠٦ر٣	-١٢٥ر١	+٧ر٩

المصدر : معهد التخطيط القومى - تطور التجارة الخارجية وميزان المدفوعات ، مرجع سابق ، جدول رقم (١٥) بالملحق .

جدول رقم (٩)

حساب أثر نسب التبادل التجارى الصافية على عجز الميزان التجارى

للسنوات (٦٩/١٩٧٠ — ٨٤/١٩٨٥)

(بالمليون جنيه)

السنوات	الرقم القياسى لاسعار الصادرات	الرقم القياسى لاسعار الواردات	نسب التبادل الصافية	عجز الميزان التجارى	أثر نسبة التبادل على العجز
١٩٧٠/٦٩ *	١٥٠	١٠٠	—	— ١٢٥ر١	—
١٩٧١/٧٠	٩٧ر٦	١٠٩ر٥	٨٩ر١	— ١٧٣ر٠	— ١٨ر٩
١٩٧٢/٧١	١٠١ر٨	١١٢ر٧	٩٠ر٣	— ١٩١ر٠	— ١٨ر٥
١٩٧٣	١٢٠ر٥	١٢١ر٨	٩٨ر٩	— ٢٢٦ر٠	— ٢ر٥
١٩٧٤	٢١٦ر٠	٢٤١ر٤	٨٩ر٥	— ٥٩٨ر٩	— ٦٢ر٩
١٩٧٥	٢٠٧ر٢	٢٤١ر٥	٨٥ر٨	— ١٠٧٨ر٣	— ١٥٣ر١
١٩٧٥ **	١٠٠	١٠٠	—	— ١٠٧٨ر٣	—
١٩٧٦	٨٨ر٥	٩٤ر٨	٩٣ر٣	— ١٠١٦ر٥	— ٦٨ر١
١٩٧٧	١٠١ر٠	١٠٦ر٠	٩٥ر٢	— ٩٨٦ر٤	— ٤٧ر٣
١٩٧٨	١٠١ر٧	١٢٤ر٦	٨١ر٦	— ١٢٩٠ر٩	— ٢٣٧ر٥
١٩٧٩	١٦٣ر٧	١٥٨ر٦	١٠٣ر٢	— ٢٨٨٤ر٢	+ ٩٢ر٣
١٩٨٠	١٧٤ر٠	١٩٣ر٣	٩٠ر٠	— ٣٨٩٩ر٨	— ٦٩٠ر٠
١٩٨٢/٨١ ***	١٠٠	١٠٠	—	— ٣٨٠٣ر٩	—
١٩٨٣/٨٢	٩٢ر٥	٩٥ر٧	٩٦ر٧	— ٣٦٩٩ر٦	— ١٢٢ر١
١٩٨٤/٨٣	٩٢ر٢	٩٤ر٧	٩٧ر٤	— ٤٤٨٩ر٠	— ١١٦ر٧
١٩٨٥/٨٤	٩٢ر٣	٩٥ر٩	٩٦ر٢	— ٤٦٥٨ر١	— ١٧٧ر٠

المصدر : * الرقم القياسى لاسعار الصادرات والواردات للسنوات (٦٩/١٩٧٠ — ١٩٧٥) من دراسة تطور التجارة الخارجية وميزان المدفوعات ، مرجع سابق ، جدول رقم (١٥) بالملحق .

** الرقم القياسى لاسعار الصادرات والواردات للسنوات (١٩٧٥ — ١٩٨٠) من نشرة الارقام القياسية للتجارة الخارجية — الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء — يناير ١٩٨٣ ، ص ٧٠ أما الرقم القياسى لاسعار الصادرات كان من وزارة التخطيط .

*** الرقم القياسى لاسعار الصادرات والواردات للسنوات (٨١/١٩٨٢ — ٨٤/١٩٨٥) — وزارة التخطيط — سجلات الادارة المركزية للتجارية الخارجية .

جدول رقم (١٠)

تقديرات ميزان المدفوعات للسنوات ٥٩/٦٠ ـ ١٩٧٧

* بالمليون جنيه

البيـــان	٦٠/٥٩	٦١/٦٠	٦٢/٦١	٦٣/٦٢	٦٤/٦٣	٦٥/٦٤	٦٦/٦٥	٦٧/٦٦	٦٨/٦٧	٦٩/٦٨	٧٠/٦٩	٧١/٧٠	٧٢/٧١	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧
١ ـ المعاملات الجارية :																		
التحصلات :																		
حصيلة الصادرات (١)	١٩٢ر٦	١٨٣ر٤	١٥٥ر٤	١٩٦ر٧	١٩٣ر١	٢٤٤ر٨	٢٥١ر٠	٢٦٣ر١	٢٥٣ر١	٣٠٢ر٣	٣٤٨ر٠	٣٥٨ر٠	٣٦٤ر٧	٣٩٦ر٣	٦٥٢ر١	٦١٢ر٨	٦٢٩ر٧	٧٧١ر٦
التامين (٢)	هر	هر	٢ر٠	٨ر٠	٥ر١	٨ر٠	٢ر٠	٣ر٠	هر	٢ر٠	٢ر٠	٢ر٠	٢ر٠	٣ر٠	٢ر٠	٢ر٠	١ر٠	٢ر٠
الملاحة	١٣ر٣	١٢ر٦	٨ر٤	١٥ر٦	٨ر٠	٨ر٥	١٣ر٤	١٠ر٩	٤ر١	٣ر٤	٣ر٩	٤ر٢	١ر٦	٥ر٢	٢ر٩	٢ر٢	٣٢ر٩	٥٩ر٨
رسوم العبور فى قناة السويس	٤٢ر٠	٥٠ر٢	٥١ر٢	٦٩ر٨	٧٤ر٤	٨٢ر٣	٩٠ر٦	٩٥ر٣	—	—	—	—	—	—	—	٣٢ر٢	١٢١ر٧	١٦٢ر٤
فوائد وارباح وايرادات اخرى	٦ر٠	٥ر٤	٥ر٢	١ر٦	٧ر٢	٨ر٠	١١ر٤	٨ر٢	١٠ر٦	١٢ر٣	١٥ر٤	١٢ر٧	١٣ر٠	٤٧ر٥	١٠٢ر٩	١٧١ر٤	٣٢٣ر٤	٣٩٤ر٩
السياحة	٤ر٣	٤ر٥	٤ر٠	٩ر٠	١٠ر٤	١١ر٢	٢٠ر٦	٢٦ر٠	١٥ر٦	٢١ر٦	٢٣ر٦	٢٨ر٠	٣٢ر٢	٦١ر٨	١٠٣ر٨	١٢٩ر٨	١٨١ر٥	٢٨٥ر٧
تحصلات اخرى	٢٩ر٠	٢٣ر١	٢٣ر١	٢٩ر٤	٤١ر٠	٤٣ر٤	٢٣ر٥	٣٣ر٨	٢٧ر٢	٢٩ر٦	٣١ر٠	٢٨ر٧	٣٣ر٣	٥١ر١	٥٢ر٨	٥٩ر١	١٠٨ر٨	٩٠ر٥
المجموع	٢٩٦ر٣	٢٨٠ر٨	٢٤١ر٨	٣٣٠ر٤	٣٨٦ر٣	٣٩٩ر١	٤١٠ر٤	٤٣٨ر٨	٣١١ر٩	٣٧١ر٨	٤٢٢ر٠	٤٣٢ر٤	٤٤٦ر٥	٥٦٢ر٧	٩٣١ر٥	١٠٣٥ر٣	١٤٠٣ر١	١٧٧٨ر١
المدفوعات																		
مدفوعات عن الواردات (١)	٢٦٣ر٧	٢٣٥ر٧	٢٦٥ر٩	٣٦٢ر٠	٤٢٠ر٣	٣٩٤ر٠	٤٢٢ر٣	٤١٤ر٤	٣٨١ر٨	٣٨٤ر٠	٤٢٣ر١	٥٣١ر٠	٥٥٥ر٩	٦٢١ر٣	٢٥١ر٨	١٦٩١ر١	١٦٤١ر٢	١٣٦٦ر٠
افلام سينمائية	٢ر٠	—	٦ر١	٦ر١	٦ر١	٥ر١	٦ر١	٦ر٢	٦ر٢	٦ر٢	٦ر٢	٦ر٢	٦ر٢	٦ر٢	٦ر١	٦ر١	٦ر٢	٦ر٢
مدفوعات تجارية اخرى	٤ر١	٣ر١	٥ر٢	٢ر٦	٤ر٦	٤ر٦	٥ر٦	٥ر٢	٢ر٠	٨ر٦	١١ر٣	١٢ر٣	١٣ر٣	١٩ر٨	٣١ر٠	٦٥ر٣	٤٥ر٢	٤٩ر٤
التامين (٤)	٥ر٠	١ر٠	١ر٠	٢ر٠	٢ر٠	٣ر٠	٣ر٠	٢ر٠	١ر٠	١ر٠	١ر٨	٢ر٣	٢ر٧	٥ر١	٣ر٣	٥ر٣	٣ر٥	١ر٧
الملاحة	١٢ر٠	١١ر٤	٥ر٧	١٠ر٦	٩ر٦	٨ر٨	١١ر٠	١١ر٩	٥ر٨	٤ر٣	٧ر٤	٨ر٧	٨ر٣	٥ر١	٦ر٣	٧٤ر٨	١١ر١	٣٨ر٠
فوائد وارباح وايرادات اخرى	٢ر٦	٣ر٦	٢ر٦	١١ر٧	١٤ر٤	١٩ر٢	١٥ر٤	١٩ر٠	١٦ر٤	٢٦ر٢	٢٨ر٤	٣١ر٠	٣٤ر٤	٥٠ر٠	١٦ر٤	١٠٣ر٠	١٢٤ر٢	١٢٤ر٢
السياحة وتحويلات الاعانات	٥ر١٠	٤ر١٢	٨ر٢	١٠ر٠	١٤ر٣	١١ر٦	١٢ر٦	١١ر٠	٥ر٦	٩ر٠	٨ر٤	٨ر٣	٩ر٢	٢٤ر٠	٤١ر١	٤١ر٢	٤٨ر٣	٦٢ر٢
مصروفات الحكومة	٢٢ر٢	٣٥ر١	٢١ر٦	٢٦ر٤	٣٤ر٩	٣٥ر٣	٣٨ر٨	٣٥ر٧	٢٥ر٥	٢٥ر٦	٣٣ر٨	٣٣ر٤	٣٥ر١	٣٢ر٧	٣٠ر٣	٤٠ر٤	٤١ر٦	٦٥ر٤
مدفوعات اخرى	٥ر٢	٩ر١	١٠ر٤	١١ر٤	١٨ر٦	١٥ر٥	١٨ر٧	١٩ر٩	١٦ر٩	١٢ر٢	١٢ر٨	١٧ر٦	١٨ر٥	٣٨ر٥	٣٠ر٠	٥٣ر٤	٣٣ر٠	١٥٨ر٥
المجموع	٣٢٢ر٣	٢١٢ر٦	٢٢١ر٣	٤٤٥ر٦	٥٢٦ر٩	٤٨٦ر١	٥٢٣ر٠	٥١٨ر١	٤١٦ر٨	٤٣٦ر١	٥٨٢ر٤	١٤٤ر٨	٢٢٨ر٠	٧٨٦ر٠	١٤٦٤ر٢	٢٠٠٣ر١	١١٩٦ر١	٢٢٧١ر٢
ب ـ التحويلات :	—	—	—	—	—	—	—	—	٨٣ر٦٠	١٢٥ر٢٠	١٣٩ر٣٠	١١٨ر٣٠	١٢٢ر٣٠	٢٥٣ر٢٠	٤٠٥ر٢٠	٤٢١ر٣٠	٢٧٨ر١٠	١٢٤ر٢٠
رصيد المعاملات الجارية والتحويلات	٢٦ر٠ ـ	٢١ر٨ ـ	٧٦ر١ ـ	١١٥ر٢ ـ	١٤٠ر٦ ـ	٨٧ر٠ ـ	١١١ر٦ ـ	٩٤ر٢ ـ	٧١ر٣ ـ	٢١ر٨٠ ـ	٢١ر١ ـ	٩٤ر١ ـ	١٠١ر١ ـ	٣٠ر٤٠ ـ	١٢٧ر٥ ـ	٥٩٢ر٣ ـ	٣١٤ر١ ـ	٣١٨ر١ ـ

تابع جدول رقم (١٠)

(بالمليون جنيه)

	١٩٧٨	١٩٧٩	٨١/٨٠ *	٨٢/٨١	٨٣/٨٢	٨٤/٨٣	٨٥/٨٤
أ - المعاملات الجارية							
المتحصلات							
حصيلة الصادرات (١)	٧٧٦ر٢	١٧٥٨ر٤	٢٧٧٩ر٠	٢٧٦٥ر١	٢٦٨٢ر١	٢٨٥٩ر٨	٢٨٣٧ر٨
التأمين (٢)	٥ر١	٣ر٦	٧ر١	٤ر١	١١ر٨	٤٨ر٢	٣٦ر٤
الملاحة	٤٨ر٥	١١٧ر٢	٣٥٥ر٢	٤٠١ر٢	٤٥١ر٧	٤٢٧ر٨	٤٦١ر٧
رسوم المرور فى قناة السويس	٢٠١ر٠	٤١٢ر١	٥٤٦ر٣	٦٣٦ر٢	٦٦٩ر٦	٦٨١ر٨	٦٢٧ر٧
فوائد وأرباح وايرادات أخرى	٧٤٥ر٧	١٧٦٣ر٤	٢٥٠٤ر٥	٢٠٩٠ر٨	٢٩٩٨ر٢	٣٦٩٢ر٦	٣٣٥١ر٠
السياحة	٢٨٤ر٩	٥٥٩ر٧	١٠٣٦ر٢	٨٤٢ر٥	١٠٧٨ر٤	١٠٢٢ر٧	١١٢٣ر٤
متحصلات أخرى	٦٦ر٧						
المجموع	٢١٢٤ر٥	٤٦١٤ر٤	٧٢٢٨ر٣	٦٧٣٩ر٩	٧٨٩٢ر٦	٨٧٣٢ر٩	٨٤٣٨ر٠
المدفوعات							
مدفوعات عن الواردات (١)	٢٠٦٧ر١	٤٦٧٢ر٦	٦٦٧٨ر٨	٦٥٦٩ر٠	٦٣٨٢ر٥	٧٣٤٨ر٨	٧٤٩٥ر٩
أفلام سينمائية	٠ر٩	٠ر٩	٠ر٦	١ر٤	١ر٨	٣ر٢	١ر٦
مدفوعات تجارية أخرى	٤٩ر٩	٧٦ر٦	١١٧ر٦	١٢١ر٤	٩٢ر٤	٩٧ر٥	١٠٥ر٦
التأمين (٢)	٣ر٧	٥ر٠	٦ر٦	١ر١	١٣ر٥	٣٠ر٨	٤٠ر٦
الملاحة	٢٩ر٣	٥٩ر٢	٢٢٥ر٤	١١٨ر٩	١١١ر٩	١٤٣ر٩	١٣١ر٥
فوائد وأرباح وايرادات أخرى	١٩٢ر٢	٢٩٩ر٥	٥٣٢ر٨	٦٥٩ر٢	٧٨٩ر٢	٨٣٩ر٩	٧١٤ر٨
السياحة وتحويلات الاعانات	١٠١ر٠	١٧٣ر٢	١٩٩ر١	١٩٨ر٣	٢٤٨ر٤	٢١٦ر٣	٢٠٩ر٥
مصروفات الحكومة	٦٢ر٠	١٣٤ر٥	١١٨ر٤	١٩٠ر٥	١٨١ر٤	١٩٥ر٣	٢٢٣ر٩
مدفوعات أخرى	١٤٦ر٨	٥٧٣٨ر٣	٥٨١ر١	٧٣٦ر٨	٨٤٣ر٤	٩٧٣ر٣	٩٧٥ر٢
المجموع	٢٦٢٢ر١	٥٧٣٨ر٣	٨٣٦٠ر٤	٨٦٠٦ر٦	٨٦٦٤ر٥	٩٨٤٩ر٠	٩٨٩٨ر٦
رصيد المعاملات الجارية	-٤٩٨ر٤	-١١٢٣ر٩	-١١٣٢ر١	-١٨٦٦ر٧	-٧٧١ر٩	-١١١٦ر١	-١٤٦٠ر٦
ب - التحويلات :	+١٣٥ر٠	+٦٢ر١	+٤٤ر٣	+٣٥ر٧	+١٧ر٩	+١٨ر٣	+١٥٥ر٥
رصيد المعاملات الجارية والتحويلات	-٣٦٣ر٤	-١٠٦١ر٨	-١٠٨٧ر٨	-١٨٣١ر٠	-٧٥٤ر٠	-١٠٩٧ر٨	-١٣٠٥ر١

المصدر :

* البيانات للفترة (٦٠/٥٩ - ١٩٧٩) بالاسعار الرسمية .

** البيانات للفترة (٨١/٨٠ - ١٩٨٥/٨٤) بالاسعار المعلنة من البنك المركزى المصرى اعتبارا من أول أغسطس ١٩٨١ .

*** بيانات عام ١٩٨٥/٨٤ تقديرية .

(١) تشمل التجارة العابرة (٢) على غير الواردات والصادرات

ملحق رقم (٢)

متابعة الموازين السلعية لاهم سلع الصادرات والواردات للسنوات (٨٢/٨١ـ٨٤/٨٣ـ١٩٨٥/٨٤)

جدول رقم (١١)

متابعة أهم الموازين السلعية للواردات

بيان	السنة	الوحدة	الوارد: الانتاج المحلي	الوارد: الواردات	الوارد: اجمالي الوارد	الاستخدامات: استهلاك عائلي	استهلاك حكومي	طبه	تقاوي	استهلاك وسيط	صادرات	استثمار	تغير في المخزون	فاقد	اجمالي الاستخدامات	نسبة الاستيراد: انتاج محلي	نسبة الاستيراد: واردات
القمح	٨٢/٨١	ألف طن	١٩٨٣	٤٢٢٩	٦٢١٢	٢٠	—	—	١٠٧	٥٨٥٢	—	—	٤٧	١٨١	٦٢١٢	٣٢	٦٨
	٨٣/٨٢	"	٢٠٧١	٤١٤٨	٦٢١٩	٢٠	—	—	١٠٧	٥٨٥٩	—	—	٤٧	١٨١	٦٢١٩	٣٣	٦٧
	٨٤/٨٣	"	٢٠٥٤	٤٣٤١	٦٣٩٥	٢٠	—	—	١٠٨	٦٠٢٧	—	—	٤٨	١٩٢	٦٣٩٥	٣٢	٦٨
	٨٥/٨٤	"	١٨٩٤	٤٥٠٨	٦٤٠٢	٢٠	—	—	١٤	٦٠٠٦	—	—	٤٠	١٩٢	٦٤٠٢	مر٢٩	٧٠
الدقيق الفاخر	٨٢/٨١	ألف طن	—	١٢٨٢	١٢٨٢	٣١٧	—	—	—	١٠٦٤	—	—	١١	—	١٢٨٢	—	١٠٠
	٨٣/٨٢	"	—	١٤٦٨	١٤٦٨	٣٢٧	—	—	—	١٠٩٥	—	—	٤٦	—	١٤٦٨	—	١٠٠
	٨٤/٨٣	"	—	١٤٧٧	١٤٧٧	٣٣٧	—	—	—	١٠٩٠	—	—	٥٠	—	١٤٧٧	—	١٠٠
	٨٥/٨٤	"	٢٥٠	١٧٣٧	١٩٨٧	٣٦٠	—	—	—	١٤٢٧	—	—	—	—	١٩٨٧	١٣	٨٧
سكر مكرر	٨٢/٨١	ألف طن	٦٩٣	٥٩٠	١٢٨٣	٩٣٠	٥٠	—	—	٢٨٢	١٠	—	١١	—	١٢٨٣	٥٤	٤٦
	٨٣/٨٢	"	٧١٩	٦١٠	١٣٢٩	٩٦٠	٥٠	—	—	٢٩٦	٢٣	—	—	—	١٣٢٩	٥٤	٤٦
	٨٤/٨٣	"	٧١٧	٦٨٧	١٤٠٤	١٠٤١	٥٣	—	—	٣٠٥	٥	—	—	—	١٤٠٩	٥١	٤٩
	٨٥/٨٤	"	٨٠٨	٧٣٧	١٥٤٥	١١٣٠	٥٧	—	—	٣٥١ر٦	٥ر٥	—	—	—	١٥٩٢	٥٢	٤٨
زيت بذرة القطن	٨٢/٨١	ألف طن	١٢٦	٣٥٦	٤٨٢	٢٣٨	١٠	—	—	٢٣٠	—	—	٤	—	٤٨٢	٢٦	٧٤
	٨٣/٨٢	"	١١٥	٣٩١	٥٠٦	٢٤٥	١٠	—	—	٢٤٧	—	—	٤	—	٥٠٦	٢٣	٧٧
	٨٤/٨٣	"	١٠٣	٤٢٩	٥٣٢	٢٥٦	١١	—	—	٢٥٤	—	—	٥	—	٥٢٦	١٩	٨١
	٨٥/٨٤	"	١٠٥	٤٥٦	٥٦١	٢٨٣	١١	—	—	٢٦٧	—	—	—	—	٥٦١	١٩	٨١

المصدر : الاطار العام للخطط السنوية ـ وزارة التخطيط .

جدول رقم (١٢)

متابعة أهم الموازين السلعية للصادرات

بيان	السنة	الوحدة	الموارد: الانتاج المحلي	الموارد: الواردات	الموارد: اجمالي الموارد	الاستخدامات: استهلاك خاص	الاستخدامات: استهلاك حكومي	الاستخدامات: نفاوى	الاستخدامات: مستلزمات انتاج	الاستخدامات: فاقد	الاستخدامات: صادرات	الاستخدامات: استثمار	الاستخدامات: تغير في المخزون	الاستخدامات: اجمالي الاستخدامات	نسبة الاستيفاء: انتاج محلي %	نسبة الاستيفاء: واردات %
قطن شعر	٨٢/٨١	ألف ق٠م	١٧١٧	—	١٧١٧	—	—	—	٥٩٨٠	—	٣٧٠٥	—	٨١٢	١٧١٧	١٠٠	—
	٨٣/٨٢	"	٨٩٥٠	—	٨٩٥٠	—	—	—	٤٨٨٠	—	٣٧٤٢	—	٣٢٨	٨٩٥٠	١٠٠	—
	٨٤/٨٣	"	٧٩٠٠	—	٧٩٠٠	—	—	—	٥٠٧٥	—	٤٤٠٢	—	١٥٧٧	٧٩٠٠	١٠٠	—
	٨٥/٨٤	"	٧٧٥٧	٥٥٠ر٤	٨٣٠٧ر٤	—	—	—	٥٧٠٠	—	٢٩٦٠	—	٣٥٢ر٦	٨٣٠٧ر٤	٩٣ر١	٦ر٦
غزل القطن وقيران	٨٢/٨١	ألف طن	٢٣٥ر٦	١ر٠	٢٣٥ر٧	٣ر٠	—	—	١٨٥ر٠	—	٣٨ر١	—	١١ر٠	٢٣٥ر٧	١٠٠	—
	٨٣/٨٢	"	٢٣٣ر٦	١ر٠	٢٣٣ر٦	٣ر٠	—	—	١٧٣ر٠	—	٤٤ر٣	—	١٦ر٠	٢٣٣ر٦	١٠٠	—
	٨٤/٨٣	"	٢٤٣ر٣	١ر٠	٢٤٣ر٣	٣ر٠	—	—	٢٠٠ر٠	—	٦٣ر٨	—	٢٠ر٨	٢٤٣ر٣	١٠٠	—
	٨٥/٨٤	"	٢٦٥ر٠	٦ر١	٢٧١ر١	٥ر٠	—	—	١٩٦ر٤	—	٧٥ر٠	—	—	٢٧١ر١	٩٧ر٠	٣ر٠
منسوجات قطنية وخلوطة	٨٢/٨١	ألف طن	١٦٨ر١	—	١٦٨ر١	١٣٤	٠ر٧	—	٢٣	—	٨ر٤	—	٢	١٦٨ر١	١٠٠	—
	٨٣/٨٢	"	١٦٨ر٤	—	١٦٨ر٤	١٣٥ر٢	٠ر٧	—	٢٥	—	٧ر٥	—	—	١٦٨ر٤	١٠٠	—
	٨٤/٨٣	"	١٨٣ر٩	—	١٨٣ر٩	١٣٨ر٢	٠ر٨	—	٣٠ر٢	—	١٤ر٧	—	—	١٨٣ر٩	١٠٠	—
	٨٥/٨٤	"	١٥١ر٨	—	١٥١ر٨	١٢٥ر٠	٠ر٨	—	٢٧ر٠	—	١٥ر٥	—	١٦ر٥٠	١٥١ر٨	١٠٠	—
الالومنيوم	٨٢/٨١	ألف طن	١٤٠	—	١٤٠	—	—	—	٥٣	—	٨٧	—	—	١٤٠	١٠٠	—
	٨٣/٨٢	"	١٣٩ر٥	—	١٣٩ر٥	—	—	—	٥٦	—	٨٣ر٥	—	—	١٣٩ر٥	١٠٠	—
	٨٤/٨٣	"	١٦٦ر٧	—	١٦٦ر٧	—	—	—	٦٤ر٧	—	١٠٥ر٠	—	—	١٦٦ر٧	١٠٠	—
	٨٥/٨٤	"	١٧٤ر٧	—	١٧٤ر٧	—	—	—	٥٩ر٥	—	١١٥ر٢	—	—	١٧٤ر٧	١٠٠	—

المصدر : الاطار العام للخطط السنوية — وزارة التخطيط .

ملحق رقم (٣)

نموذج برمجة خطية بهدف تحقيق التوزيع الجغرافي والسلعي الأمثل للتجارة الخارجية أي الذي يعظم صافي حصيلة النقد الاجنبي . (١)

ويتكون النموذج من دالة الهدف ومجموعة من القيود نعرضها فيما يلي : -

أولا : دالة الهدف

تسعى الى الحصول على التوزيع الجغرافي والسلعي الامثل ، أي الذي يعظم صافي حصيلة النقد الاجنبي :

قيمة الصادرات بالعملة الاجنبية - تكاليف انتاجها بالعملة المحلية + قيمة الواردات بالعملة المحلية - تكاليفها بالعملة الاجنبية = اكبر ما يمكن

$$\sum_{k=1}^{n}\sum_{r=1}^{m} P_{kr} X_{kr} - \sum_{k=1}^{n}\sum_{r=1}^{m} P_{kr}^{j} X_{kr} + \sum_{g=1}^{s}\sum_{r=1}^{m} d_{gr}^{j} y_{gr} - \sum_{g=1}^{s}\sum_{r=1}^{m} d_{\theta r} y_{gr} \longrightarrow Max.$$

$K = 1,2,3,\ldots n$ عدد السلع المصدرة

$r = 1,2,3,\ldots m$ عدد الاسواق

$g = 1,2,3,\ldots s$ عدد السلع المستوردة

P_{kr} = سعر الوحدة من صادرات السلعة (K) فوب بالنقد الاجنبي الى الدولة (r)

X_{kr} = كمية صادرات السلعة (K) الى الدولة (r) .

P_{kr}^{j} = تكاليف انتاج السلعة (K) المصدرة الى الدولة (r) .

d_{gr}^{j} = سعر الواردات من السلعة (g) من الدولة (r) بأسعار بيعها المحلية

---

(1) D.schulmeister: The Application of Linear Programming Models for Planning The Optimal structure of Foreign Trade, INP, Memo.No. 1014,May 1972 .

Y_{gr} = كمية واردات السلعة (g) من الدولة (r) .

d_{gr} = تكلفة الوحدة من واردات السلعة (g) من الدولة (r) بالنقد الاجنبى .

ثانيا : القيود

(١) القيد الاول : خاص بالتوازن الداخلى ويعنى :-

الواردات + الانتاج المحلى = الاستهلاك الوسيط + الصادرات + الطلب النهائى

$$(1)\quad \sum_{r=1}^{m} y_{gr} + X_k = \sum_{J=1}^{n} a_{kJ} X_J + \sum_{r=1}^{m} X_{kr} + G_k$$

$\sum_{J=1}^{n} a_{kJ} X_J$ = المواد الخام أو السلع الوسيطة اللازمة لانتاج السلعة

(a_{kJ} معامل فنى أ ، معامل فنى من جداول المدخلات والمخرجات) .

G_k = الطلب النهائى المحلى للسلعة K .

(٢) القيد الثانى : خاص بالموارد المتاحة ويعنى :

$\bar{K}_k$ الموارد المتاحة تكون اكبر أو تساوى صادرات السلعة X_k .

$$(2)\quad X_{kr} \leqslant \bar{K}_k$$

(٣) القيد الثالث : ويعنى ان صادرات السلعة (K) الى الدولة (r) تساوى أو تقل عن الطلب الخارجى عليها

$$(3)\quad X_{kr} \leqslant \bar{b}_{kr}$$

(٤) القيد الرابع : ويعنى أن صادرات السلعة (K) الى الدولة (r) تساوى او تزيد عن الحد الادنى للطلب الخارجى على السلعة (K) .

$$(4)\quad X_{kr} \geqslant \underline{b}_{kr}$$

(٥) القيد الخامس : ويعنى أن واردات السلعة (g) من الدولة (r) تساوى أو تزيد عن الحد الادنى للواردات من هذه السلعة وهذا البلد الذى تحدده الاتفاقيات التجارية

$$(5)\quad Y_{gr} \geqslant \underline{b}_{gr}$$

(٦) القيد السادس : ويعنى أن واردات السلعة (g) من الدولة (r) يكون أقل من أو يساوى الحد الاقصى الذى تحدده الاتفاقيات التجارية .

$$(6)\quad Y_{gr} \leqslant \bar{b}_{gr}$$

(٧) القيد السابع : ويعنى أن قيمة الصادرات لدولة (r) مطروحا منها الواردات من هذه الدولة يساوى أو يزيد عن الحد الادنى المحدد للميزان التجارى مع هذه الدولة ($\underline{S}_r$)

$$(7)\quad \underline{S}_r \geqslant \sum_{k=1}^{n} P_{kr} X_{kr} - \sum_{g=1}^{s} d_{gr} y_{gr}$$

(٧/أ) القيد السابع أ : ويعنى ان قيمة الصادرات لدولة (r) مطروحا منها الواردات من هذه الدولة يساوى أو يقل عن الحد الاقصى للميزان التجارى مع هذه الدولة

$$(7_a)\quad \sum_{k=1}^{n} P_{kr} X_{kr} - \sum_{g=1}^{s} d_{gr} y_{gr} \leqslant \bar{S}_r$$

ويلاحظ ان النموذج السابق يمثل نموذج خطى تجميعى وتستخدم طريقة السمبلكس أو طريقة السمبلكس المعدله فى حل مثل هذه النماذج (١) .

ويمكن اجراء تعديل لدالة الهدف بحيث تعمل على تعظيم العائد من عملة معينة بزيادة التصدير لسوق العملات الحرة وتخفيض التعامل مع دول معينة مثل دول الاتفاقيات ، وتكون دالة الهدف كما يلى : -

$$\sum_{k=1}^{n} \sum_{r=1}^{m} t_r P_{kr} X_{kr} - \sum_{g=1}^{\varepsilon} \sum_{r=1}^{m} f_r d_{gr} Y_{gr} \longrightarrow Max.$$

حيث

t_r = معامل يشجع التصدير لسوق معينة .

F_r = معامل يخفض او يبسط الاستيراد من سوق معينة .

---

(١) دكتور محرم وهبى ، دكتورة نادية مكارى : مبادئ البرمجة الخطية ، مذكرة رقم (٩٠) معهد التخطيط القومى ، مايو ١٩٧٠ ص ص ٥-١٧٤ .

ملحق رقم (٤)

البيانات المتاحة عن التجارة الخارجية في الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ووزارة التخطيط (١)

أولا : نوعية البيانات المتاحة :

تتمثل البيانات المتاحة عن قطاع التجارة الخارجية بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء في العناصر التالية التي تعتبر في نفس الوقت مدخلات بيانات التجارة : -

١ - اسم الجهة المستوردة أو المصدرة .

٢ - وسيلة النقل (سفن - طائرات - برى) .

٣ - بيانات قسيمة التحصيل (فرع الجمرك - نوع القسيمة - الرقم - التاريخ)

٤ - تاريخ التفريغ ، تاريخ الشحن .

٥ - الميناء المحلى (تفريغ - شحن) .

٦ - اسم الصنف (ويستخدم لتوصيفه عدة تصانيف أهمها جداول التعريفة الجمركية ، والتصنيف الدولى الموحد للسلع بالاضافة الى دليل النشاط الاقتصادى لوزارة التخطيط) .

٧ - البلد المستورد منها - البلد المصدر اليها .

٨ - الكمية (على أساس الوزن بالمقاييس المترية) .

٩ - القيمة (بالجنيه المصرى وعلى أساس أسعار صرف العملات الاجنبية المعلنه من البنك المركزى فى تاريخ التفريغ) .

١٠ - العملة المستخدمة (وهى عملة البلد الذى تم استيراد البضاعة منه أو بعد تصديرها اليه) .

١١ - الرسوم الجمركية (وارد - دعم - احصاء وجملة) .

وجميع هذه البيانات متوفرة بشهادات الاجراءات الجمركية .

---

(١) ساهم فى اعداد هذا الملحق السيد / محمود احمد صالح مدير احصاء التجارة بالجهاز المركزى للتعبئة العامة والا[illegible] والسيد صفوت محمود طه مدير ادارة الميزان التجارى بوزارة التخطيط والتعاون الدولى .

ثانيا : النشرات التي يصدرها الجهاز عن احصاءات التجارة الخارجية :

١ - الملخص الشهرى لبيانات التجارة الخارجية ويشمل بيانات تلخيصية عن :-
أ - الميزان التجارى .
ب - الواردات والصادرات كمية وقيمة بموانئ الجمهورية وسفارتها .
جـ - أهم الصادرات (قيمة) حسب درجة التصنيع .
د - أهم الواردات (قيمة) حسب درجة الاستخدام .
هـ - أهم الصادرات الزراعية وتشمل التى مرت بمرحلة تصنيع أولية .
و - التوزيع الجغرافى للتجارة الخارجية .
ز - التبادل التجارى مع الدول العربية .

٢ - النشرة الشهرية للتجارة الخارجية وتصدر ٤ نشرات منها متضمنة بيانات شهرين معا (يناير ، فبراير - ابريل ، مايو - يوليو ، اغسطس - اكتوبر ، نوفمبر) ، كما تصدر ٣ نشرات متضمنة بيانات شهر بالاضافة الى فترة تجميعية (مارس ، يناير / مارس - يونيو ، يناير / يوليو - سبتمبر ، يناير / سبتمبر) أما نشرة ديسمبر فتشمل بيانات الشهر والسنة يناير / ديسمبر بجانب التبادل التجارى .

هذه النشرة تشمل البيانات التالية :-

- الميزان التجارى .
- الصادرات من القطن الخام حسب الاصناف والبلاد .
- التجارة الخارجية حسب فصول التعريفة الجمركية (قيمة فقط)
- التجارة الخارجية حسب بنود التعريفة الجمركية (كمية وقيمة) .
- أهم الصادرات حسب درجة التصنيع .
- أهم الواردات حسب درجة الاستخدام .

- التوزيع الجغرافى للتجارة الخارجية .
- التجارة الخارجية حسب التكتلات السياسية والاقتصادية والنقدية .

٣ - النشرة السنوية حسب الدليل الدولى للسلع

وتشمل بيانات الواردات والصادرات حسب أقسام وفصول وبنود الدليل الدولى للسلع بجانب بيانات التبادل التجارى مع كل دولة على حدة حسب نفس الدليل .

٤ - الارقام القياسية للتجارة الخارجية تقسيم دولى .
٥ - الارقام القياسية للتجارة الخارجية تقسيم جمركى .

ثالثا : التصانيف المستخدمة :

يتطلب العمل فى احصاءات التجارة الخارجية استخدام تقسيمات سلعية على نطاق واسع لتصنيف مختلف أنواع السلع .

وتتبع كل دولة التقسيم السلعى الملائم لاحتياجاتها الاحصائية ووفقا لظروفها المحلية .

ويتم تصنيف المفردات ووضعها فى مجموعات متجانسة طبقا لاسس وقواعد معينة بحيث تمثل كل مجموعة بنيانا سلعيا متوافقا . والغرض من ذلك الاسلوب هو عرض عدد كبير من المفردات داخل عدد محدود من المجموعات التى تتميز بخواص معينة .

ويعتمد اختيار الاسلوب الذى يتم التقسيم بموجبه على الغرض المراد تحقيقه بحيث يتصل اتصالا مباشرا بمختلف نواحى النشاط الاقتصادى .

وفيما يلى نعرض للتصانيف المختلفة المستخدمة فى احصاءات التجارة الخارجية .

أولا : الدليل الاحصائي لبنود التجارة الخارجية

هذا التصنيف معد أساسا وفقا لاقسام وفصول التعريفة الجمركية التى أعدتها وتابعت تجديدها وتعديلها منظمة مجلس التعاون الجمركى بروكسل تحت اسم BTN Brussel Tarif Nomenclature وفى البداية (عام ١٩٥٥) كان عدد السلع التى يشتمل عليها الاطار العام للتصنيف قليلا ثم ادخلت عليه اضافات عديدة بعد ذلك وقد تركت المنظمة لاعضائها حرية اجراء تعديلات على هذا التصنيف وذلك باضافة بنود فرعية للبنود الاصلية بشرط عدم المساس بالاطار العام له .

ويشتمل الدليل الاحصائى لبنود التجارة الخارجية المبنى أساسا على جداول التعريفة الجمركية على التقسيمات التالية : -

٢١ قسما رئيسيا .
٩٩ فصلا
١٠٩١ بندا رئيسيا .
٢٢٤٠ بندا فرعيا .

ويتميز التقسيم الجمركى بترتيب الاصناف على أساس . فنى يتصل اتصالا وثيقا من ناحية طبيعة السلع والمادة المصنوعة منها .

كذلك يتميز التقسيم بوجود ارتباط رقمى بين الفصول والبنود حيث تشتق أرقام البنود من أرقام الفصول . الا انه يعيبه عدم وجود علاقة رمزية بين أرقام أقسام وفصول التعريفة الجمركية لبدء كل منها برقم مسلسل مستقل اعتبارا من الواحد الصحيح مما يصعب معه استخراج بيانات تجميعية آليا أو اضافة او استبعاد أى سلع أخرى فى نطاق المجموعة الواحدة المتجانسة .

وقد روعى فى أعداد الدليل الاحصائى لبنود التجارة الخارجية اعطاء ستة حدود للصنف المشتق من بنود التعريفة الجمركية الموضوعة على أساس رقمى بواقع ٤ حدود .

ويلاحظ ان السلع فى هذا الدليل مرتبة حسب طبيعتها فى مجاميع تبدأ من القسم حتى مستوى البند ، فيشتمل القسم على عدد كبير من السلع المتجانسة يتضمنها بعد ذلك عدد من الفصول ثم بنود رئيسية ، والسلع فى تركيبها تدخل فى مجموعات حسب الصيغة الواحدة أو التجانس أو درجة التعبئة والتصنيع ، فالمواد الاولية تأتى فى الترتيب الاول يليها السلع المجهزة أو الصناعية حسب درجة التجهيز أو التصنيع ثم منتجاتها بعد ذلك .

ثانيا : التصنيف الدولى الموحد للتجارة (المعدل)

Standerd International Trade classification (Rev2)

فى عام ١٩٣٨ نشرت تقسيمات للسلع صادرة عن عصبة الامم وقد حدثت بعد ذلك تغييرات كثيرة فى هيكل التجارة الدولية خاصة وأن غالبية الدول تسعى نحو الارتقاء بأحصاءات التجارة الخارجية الخاصة بها بحيث تصلح للتحليل الاقتصادى واجراء المقارنات الدولية .

وفى عام ١٩٥٠ أعدت سكرتارية الامم المتحدة بمساعدة الخبراء قواعد الامم المتحدة الخاصة بتصنيفات التجارة الدولية

United Nations Standerd International Trade classification

وقد حث المجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع للامم المتحدة الحكومات على استخدام هذا التصنيف عند اعداد احصائياتها حتى تتوفر احصاءات لتصلح للتحليل الاقتصادى للتجارة الخارجية وتهدف الى تحقيق المقارنات الدولية السليمة .

وقد أجرى تعديلان حتى الان عن التصنيف الدولى ويعد حاليا لاجراء التعديل الثالث SITC Rev3 وذلك لمقابلة التطور الكبير فى الانتاج السلعى وبالتالى حجم التجارة الدولية .

ويقوم التقسيم الدولى على ١٠ أقسام رئيسية .

وتنقسم هذه الاقسام الى مجموعات رئيسية ثم الى مجموعات فرعية ثم الى بنـــود ، وقد وضع الترميز الخاص بهذا التقسيم بحيث يبين الرقم الرمزى الاول رقم القسم والرقمين التاليين يبيان رقم الفصل ـ .. وهكذا .

ويمكن تلخيص الفوارق بين الدليل الدولى الموحد للتجارة SITC وجـــدول التعريفة الجمركية BTN فيما يلى : ـ

١ ـ تتدرج السلع فى التقسيم الدولى فى خمسة مستويات تبدأ من القسم حتـــى البند يربطها جميعا دليل رمزى واحد يمكن بواسطته اعداد تبويبات آليـــة على مختلف المستويات ، فى حين يتكون جدول التعريفة الجمركية المحليـــة من أربعة تقسيمات رئيسية تبدأ من القسم حتى البند الفرعى وترتبط هـــذه التقسيمات بدليل رمزى اعتبارا من الفصل ، أما الاقسام البالغ عددهـــا ٢١ قسما فهى منفصلة رمزيا عن التقسيمات مما يتعذر معه استخـــــراج تبويبات على مستوى الاقسام عن طريق الفرز الآلى ، بل يتطلب الامر تجميع بيانات الفصول المدرجة تحت كل قسم ثم تبويبها على حدة بعد ذلـــك لاستخراج التبويبات المعبرة فى الاقسام .

ويوضح الجدول التالى مقارنة بين التوزيعات الرئيسية للتقسيمين الدولـــى وجدول التعريفة الجمركيـــة : ـ

التصنيف الدولي SITC Rev.			تقسيمات جدول التعريفة الجمركية		
البيـــــان	العدد	جدول الارقام الرمزية	البيـــــان	العدد	جدول الارقام الرمزية
١ ـ القسم	١٠	x	١ ـ القسم	٢١	ـ
٢ ـ الباب	٥٦	xx	٢ ـ الفصل	٩٩	xx
٣ ـ المجموعة	١٧٧	xxx	٣ ـ البند الرئيسى	١٠٩١	xx.xx
٤ ـ المجموعة الفرعية	٦٢٥	xxxx	٤ ـ البند الفرعى	٢٢٤٠	xx.xx.xx
٥ ـ البنـــد	١٣١٢	xx.xx			

٢ ـ يتميز التقسيم الدولى بالتسلسل المنطقى فى تقسيماته من مستوى القسم حتى المجموعة الفرعية ، كما يتصف أيضا بالتركيز فى مستوى الاقسام بهدف تحقيق المقارنات الدولية بجانب التحليل المنطقى للتجارة الدولية ، دون التعمق فيما تتطلبه الاهداف الجمركية بفرض سهولة تطبيق فئات الرسوم .

ونورد فيما يلى جدولا مقارنا للاقسام الرئيسية لكل من التقسيم الدولى وجداول التعريفة الجمركية حيث يتبين منه :ـ

١ ـ التوسع فى عدد أقسام جداول التعريفة الجمركية يرجع الى أهداف جمركية بحته وهى توفير جدول سلعى تندرج فيه السلع حسب طبيعتها أو تهيئتها أو درجة تصنيعها بهدف سهولة تطبيق فئات التعريفة الجمركية .

٢ ـ وجود سلع ذات طبيعة واحدة كسلع الطعام مثلا موزعة بين مشتملات الاقسام كما يلى :ـ

القسم الاول : حيوانات حية ومنتجاتها .

القسم الثانى : منتجات المملكة النباتية .

جدول مقارن لاقسام التصنيف الدولى وجدول التعريفة الجمركية

أقسام التصنيف الدولى SITC REVISED		أقسام ((جدول التعريفة الجمركية))	
الرقم	البيان	الرقم	البيان
٠	الطعام والحيوانات الحية	١	حيوانات حية ومنتجاتها
١	المشروبات والدخان	٢	منتجات المملكة النباتية
٢	المواد الخام غير الصالحة للأكل (عدا الوقود)	٣	شحوم ودهون وزيوت ومنتجاتها
		٤	منتجات غذائية ومشروبات وتبغ
٣	الوقود المعدنى ومواد التشحيم وما اليها	٥	منتجات معدنية
٤	الزيوت والشحوم الحيوانية والنباتية	٦	منتجات الصناعات الكيماوية
٥	الكيماويات	٧	راتنجات ولدائن صناعية وسليلوز ومطاط
٦	السلع المصنوعة موزعة أساسا حسب المواد المصنوعة منها	٨	جلود وفراء ومصنوعاتها
		٩	خشب ، فحم خشبى ، فلين ، حصر وسلال
٧	الآلات ووسائل النقل	١٠	مواد لصناعة الورق ، وورق ومصنوعاته
٨	سلع متنوعة مصنفة أخرى	١١	مواد نسيج ومصنوعاتها
٩	سلع غير مبوبة حسب النوع	١٢	أحذية ، أغطية رأس ، مظلات وأزهار صناعية
		١٣	مصنوعات من حجر ، اسمنت وأسبستوس وزجاج
		١٤	لؤلؤ ، أحجار كريمة ، حلى ونقود
		١٥	معادن عادية ومصنوعاتها
		١٦	آلات وأجهزة ومعدات كهربائية وأجزاؤها
		١٧	معدات النقل
		١٨	أجهزة البصريات والسينما والطب وساعات
		١٩	أسلحة وذخائر وأجزاؤها
		٢٠	أصناف أخرى مصنوعة متنوعة
		٢١	تحف فنية وقطع أثرية

القسم الرابع : منتجات غذائية ومشروبات وتبغ .

مما ينتج عنه عدم امكان توفير بيانات سريعة عن السلع الاستهلاكية المستوردة .

٣ - توزيع المواد الكيماوية بين قسم ٦ الخاص بمنتجات الصناعات الكيماوية وقسم ٧ الخاص براتنجات ولدائن صناعية وسليلوز ذو مطاط وكان فى الامكان تضمين بيانات القسمين فى قسم واحد مع زيادة عدد الفصول المتفرعة من القسم .

ثالثا : التصنيف السلعي للخطة وفقا لدليل النشاط الاقتصادى

أعدت وزارة التخطيط هذا التصنيف حتى يتسنى تحقيق الاغراض التالية :-

١ - تيسير استخدام أرقام الواردات والصادرات فى التحليل الاقتصادى .
٢ - انشاء الحسابات القومية .
٣ - تركيب الموازين السلعية .
٤ - تتبع التطور فى الانتاج والاستهلاك المحلى من واقع اتجاهات التدفقات السلعية للتجارة الخارجية .

وقد أعد هذا التصنيف على أساس جداول التعريفة الجمركية وحسب مصادر الانتاج ، وذلك وفقا للتقسيمات الواردة فى دليل النشاط الاقتصادى الذى أعدته هيئة الامم المتحدة ، وذلك لبيان علاقة السلع الداخلة فى التجارة الدولية بميادين هذا النشاط .

ولامكان تنفيذ هذا التقسيم وتوفير البيانات وفقا له تم اعادة توزيع بنود التجارة الخارجية للصادرات والواردات داخل اطار التقسيم السلعى بحيث تتضمن الاقسام الثلاثة الرئيسية أبوابا فرعية تندرج تحتها البنود السلعية حيث يتم ابراز التفصيل السلعى فى الخانة الثالثة حينما لزم تمشيا مع احتياجات خطة التنمية وذلك كما يتبين من الجدول التالى :-

بيان بحدود دليل التصنيف السلعى للخطة وفقا لدليل النشاط الاقتصادى

القسم	الباب	البند	
0			الزراعة والانتاج الحيوانى
	01		مجموعة الغلال
		01	قمح
		02	شعير
		03	ذرة شامية
			⋮
			الخ
	02		مجموعة البقوليات
		01	فول
		02	فاصوليا
			⋮
			الخ
1			المناجم والمحاجر
	01		استخراج الفحم
	02		استخراج المعادن
		01	خام الحديد
		02	النحاس
		03	الالمنيوم
			⋮
			الخ
2			الصناعات التحويلية
	01		الذبح وتهيئة اللحوم
		01	لحوم طازجة
			⋮
	12		الغزل والنسيج
		01	غزل القطن
		02	المنسوجات القطنية
			⋮

والى جانب التصنيفات السلعية الثلاثة السابق بيانها يوجد تصنيف من نوع آخر خاص بوحدات النشاط الاقتصادى ، وهو يعنى بحصر وحدات النشاط الاقتصادى التى تعمل فى جمهورية مصر العربية (الوزارات ـ شركات القطاع العام ... الخ) مع بيان تبعياتها الادارية والفنية والاقتصادية داخل الهيكل التنظيمى والاقتصادى للبلاد .

ويستخدم هذا التصنيف فى تبويب بيانات الجهات المستوردة والمصدرة التى تم حصرها على الوجه التالى :ـ

ـ الوزارات ومكوناتها .
ـ القطاعات الاقتصادية وشركات القطاع العام
ـ الشركات العربية والاجنبية المشتركة مع القطاع العام .
ـ شركات القطاع الخاص المنظم .
ـ المنظمات الدولية والاقليمية والمعاهد التابعة لها .
ـ السفارات والقنصليات والمنوضيات .

وقد وردت هذه الجهات فى التصنيف على مستوى النشاط الذى ينطبق على كل منها طبقا للنشاط الرئيسى المقرر لها ، كما أورد التصنيف الجهات الاتية مصنفة الى مجموعات مع بيان تصنيف النشاط الذى ينطبق على كل من هذه المجموعات :ـ

ـ منشآت القطاع الخاص غير المنظم .
ـ القطاع التعاونى .
ـ النوادى .
ـ النقابات .
ـ مؤسسات الرعاية الاجتماعية .
ـ مؤسسات الخدمات الدينية .

كذلك توجد أدلة أخرى لتبويب باقى بيانات التجارة الخارجية مثل دليل البلاد الذى يستخدم فى تبويب التوزيعات الجغرافية للتجارة الخارجية وتوزيعات التكتلات السياسية والاقتصادية كما يستخدم أيضا فى تبويب بيانات وحدات العملة المستخدمة والعلم الذى ترفعه السفينة .

كما تستخدم أيضا أدلة أخرى كدليل الموانى لتبويب بيانات حركة التجارة الخارجية بالموانى المصرية .

ملحق رقم (٥)

الاطار التنظيمى لتخطيط التجارة الخارجية ودور الاجهزة المعنية (١)

تندرج الادارة العامة للتجارة الخارجية وميزان المدفوعات ضمن الاطار التنظيمى للادارة المركزية للتجارة التى تشمل بجانب الادارة العامة المذكوره الادارة العامة للسياحة والادارة العامة للتجارة الداخلية والتخزين وتضم الادارة العامة للتجارة الخارجية وميزان المدفوعات أربعة ادارات فرعية تتحدد اختصاصاتها (وفقا للاطار التنظيمى لوزارة التخطيط والتعاون الدولى واختصاصاتها) على النحو التالى :-

أولا : اختصاصات ادارة ميزان المدفوعات

١ - القيام بالاعمال التحضيرية لوضع خطط التعامل مع العالم الخارجى والاعداد النهائى لها (الخمسية والسنوية) ومتابعة تنفيذها بصفة دورية .

٢ - الاشتراك فى أعداد الموازنة النقدية مع الاجهزة المسئولة (وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية) ودراسة نتائج متابعتها .

ثانيا : اختصاصات ادارة التوزيع السلعى والجغرافى للتجارة الخارجية

١ - تحديد الاهداف التفصيلية لخطة التجارة الخارجية على أساس دليل النشاط الاقتصادى .

٢ - اعداد خطة التجارة الخارجية موزعة اقليميا وعلى مستوى الدول والتكتلات الاقتصادية .

---

(١) اعتمد هذا الملحق على الاطار التنظيمى لوزارة التخطيط والتعاون الدولى واختصاصاتها ، وساهم فى اعداده السيد حمدى مسعود مدير ادارة ميزان المدفوعات بوزارة التخطيط .

٣ - تقويم آثار التطور فى الهيكل السلعى والتوزيع الجغرافى على كفاءة نشاط التجارة الخارجية فى ضوء المعايير الاقتصادية المتعارف عليها .

ثالثا : اختصاصات ادارة اجهزة التجارة الخارجية

١ - القيام بالاعمال التحضيرية لاعداد خطة اجهزة التجارة الخارجية والاعداد النهائى لها ، ومتابعة تنفيذها بصفة دورية وفقا للبرامج التنفيذية المعتمدة .

٢ - المشاركة فى أعداد الموازنات التخطيطية لاجهزة التجارة الخارجية وكذلك مناقشة الحسابات الختامية لها .

٣ - دراسة وتقويم المشروعات القائمة لاجهزة التجارة الخارجية ودراسة المشروعات الجديدة والتأكد من جدواها الاقتصادية .

رابعا : اختصاصات ادارة تنظيمات وسياسات التجارة الخارجية والنقد الاجنبى

١ - اجراء الدراسات الخارجية لتنمية وترشيد نشاط التجارة الخارجية .

٢ - الاشتراك مع الاجهزة المعنية فى اعداد ودراسة اتفاقات التجارة والدفع وتقويم نتائجها .

٣ - دراسة وتقويم سياسات التجارة الخارجية والنقد الاجنبى ومتابعة تنفيذها للاسترشاد بها عند اعداد خطة التعامل مع العالم الخارجى .

٤ - دراسة وتقديم أهم التطورات الاقتصادية العالمية وتحديد انعكاساتها على أنشطة التعامل المختلفة مع العالم الخارجى .

وفى ضوء هذه الاختصاصات يمكن بداية تصور الاطار التنظيمى لتخطيط التجارة الخارجية وعلاقة الادارة العامة للتجارة الخارجية وميزان المدفوعات بالادارات الاخرى بوزارة التخطيط والتعاون الدولى من ناحية ، وعلاقة هذه الادارة بالوزارات الاخرى من ناحية ثانية ، ومن ثم تحديد مفهوم التخطيط لاهمية دور خطة التجارة الخارجية فى خطة التنمية بالدولة .

أولا : الاطار التنظيمى لتخطيط التجارة الخارجية

١ - اعداد أهداف الصادرات والواردات على مستوى أهم السلع تفصيلا والاعتماد فى ذلك على :

- بيانات متابعة التجارة الخارجية عن فترات سابقة وتصدر عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء مصنفه وفقا لدليل النشاط الاقتصادى " دليل الخطة " .
- أهداف الصادرات والواردات فى ضوء أهداف خطة التنمية القصيرة الاجل .
- البيانات المتاحة للموازنات التخطيطية لشركات وهيئات التجارة الخارجية .
- بيانات متابعة الموازنة النقدية التى تعدها وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية وتقديرات ميزان المدفوعات التى يعدها البنك المركزى المصرى .

٢ - بعد اعداد أهداف الصادرات والواردات على مستوى أهم السلع تراجع هذه الاهداف مع التقديرات الخاصة بالمصادر والاستخدامات لاعداد الموازنات السلعية والتأكد من ان أهداف الصادرات والواردات متفقة والصورة التوازنية السلعية للخطة العامة التى تعدها الادارة العامة للموازنات السلعية بالوزارة .

٣ - يتم اعداد ميزانية النقد الاجنبى وتشتمل على أهداف المتحصلات والمدفوعات المنظورة وغير المنظورة (جارية فقط) ويطلق عليها فى أطار الخطة " التعامل مع العالم الخارجى " وتستند هذه الاهداف الى تقديرات الصادرات والواردات السلعية من واقع خطة التجارة السلعية والى التقديرات المستهدفة للخدمات والتحويلات الجارية ، وتحدد هذه الخطة التمويل الاجنبى السنوى المستهدف ، ويستعان فى اعدادها بأهداف ميزانية النقد الاجنبى السنوية التفصيلية التى تعدها وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية "ان وجدت" حيث ان توقيت اعداد هذه الميزانية يتم غالبا بعد او متزامنه مع اعداد خطة التجارة الخارجية وميزان المدفوعات بوزارة التخطيط .

ثانيا : <u>علاقة الادارة العامة للتجارة الخارجية وميزان المدفوعات بالجهات الاخرى</u>

فى ضوء عرض الاطار التنظيمى لتخطيط التجارة الخارجية يتضح جليا علاقة الادارة العامة للتجارة الخارجية وميزان المدفوعات فى أعداد خطة التجارة الخارجية بالادارات الاخرى بوزارة التخطيط وعلاقتها بالوزارات الاخرى والمتمثلة فى كل من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية وكل من البنك المركزى المصرى والجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء باعتبارهما المصادر الرسمية للتجارة الخارجية المصرية .

ثالثا : <u>تحديد مفهوم التخطيط لاهمية دور خطة التجارة الخارجية فى خطة التنمية بالدولة</u>

ان الاسلوب الحالى المتبع فى تخطيط التجارة الخارجية يعكس بعض الدلالات أهمها

١ - يعطى دورا قليل الاهمية لتخطيط التجارة الخارجية فى عملية التنمية وخاصة فى هذه المرحلة من تطور اقتصادنا التى نحاول فيها تصحيح الاختلال المزمن فى ميزان المدفوعات مرتبطا بتصحيح الاختلال الهيكلى للانتاج فى الاجل الطويل .

٢ ـ يتم تخطيط الصادرات باعتبارها متغيرا تابعا تتحدد أهدافها فى ضوء أهداف المتغيرات الرئيسية الاخرى للنشاط الاقتصادى من انتاج واستثمار دون اعتبارها متغيرا مستقلا .

٣ ـ لايظهر أسلوب الموازين السلعية المستخدم فى تحديد أهداف التجارة الخارجية أهداف محددة للصادرات وانما تحدد أهداف الصادرات فى شكل فوائض متاحة للتصدير .

٤ ـ لايعطى الاسلوب الحالى المتبع فى تخطيط الواردات وزنا أو أهمية لعبء الواردات على ميزان المدفوعات اذ يكتفى بتحديد أهداف الواردات فى ضوء اهداف الانتاج والاستثمار والاستهلاك ، فالواردات الاستهلاكية تحدد فى ضوء اهداف الاستهلاك النهائى ، والواردات الوسيطة تحدد فى ضوء أهداف الانتاج ، والواردات الاستثمارية تحدد فى ضوء أهداف الاستثمار غير ان تغيير هذا المفهوم يحتاج فى واقع الامر الى التخطيط طويل المدى وهو أسلوب غير واضح المعالم فى الوقت الحالى .

٥ ـ لم يولى الاسلوب الحالى المتبع الاهتمام الكافى للتخطيط الجغرافى للتجارة الخارجية الامر الذى ترتب عليه بعض المشاكل منها مثلا عدم وجود أساس واضح لربط اتفاقات التجارة والدفع باحتياجات خطة التنمية ، كذلك عدم الاستفادة الكاملة من التسهيلات الائتمانية المقدمه من بلاد الاتفاقات ، وأيضا عدم واقعية تقديرات الميزانية النقدية من حيث مقابلة المتحصلات بالعملات الحرة للمدفوعات بالعملات الحرة .

الهيكل التنظيمي للإدارة المركزية للتجارة في وزارة التخطيط والتعاون الدولي

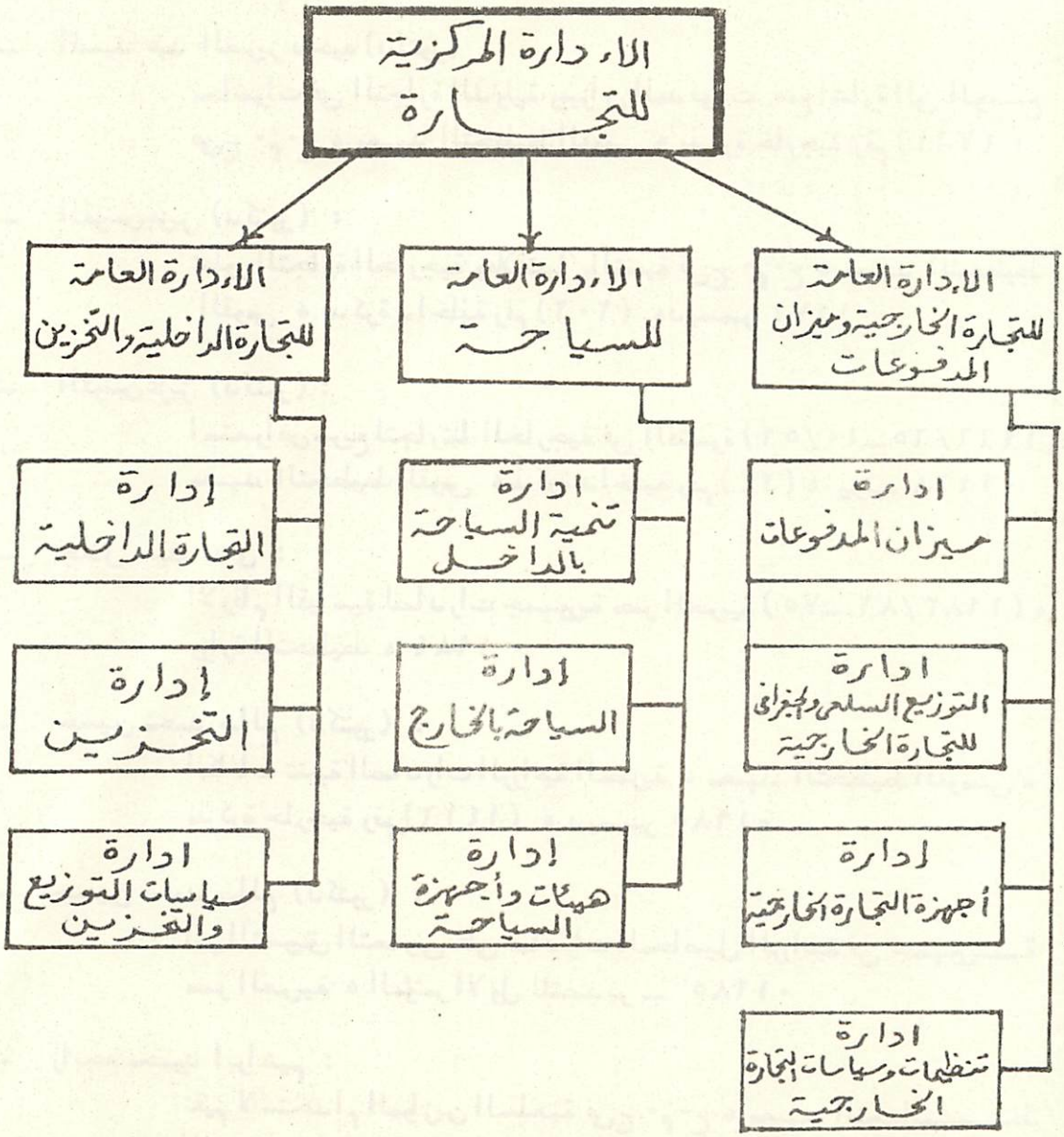

المراجع العربية :

١ - ابراهيم العيسوى (دكتور) :
التخطيط والمتابعة فى الواقع الجديد للاقتصاد المصرى ، معهد التخطيط القومى ، ورقة عمل (٢) ، يونيو ١٩٨٣ .

٢ - السيد عبد العزيز دحيه (دكتور) :
محاضرات فى التجارة الدولية وميزان المدفوعات ، مع اشارة الى الوضع فى ج .م.ع ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة خارجية رقم (٧٦١) .

٣ - الفونس عزيز (دكتور) :
تطور التجارة الخارجية وعلاقتها بالتنمية فى ج .م.ع ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة داخلية رقم (٢٠٢) ، ديسمبر ١٩٧١ .

٤ - الفونس عزيز (دكتور) :
استعراض سريع لتجارتنا الخارجية فى الفترة (٥٩/٦٠ - ٦٥/١٩٦٦) معهد التخطيط القومى ، مذكرة داخلية رقم (٢٤) ، يونيه ١٩٦٨ .

٥ - جلال سيد ندى :
الارقام القياسية لصادرات جمهورية مصر العربية (٧٥ - ٨٢/١٩٨٣) ، وزارة التخطيط ، ١٩٨٤ .

٦ - حسين محمد صالح (دكتور) :
امكانات تنمية الصادرات الزراعية المصرية ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة خارجية رقم (١٤١٦) ، ديسمبر ١٩٨٥ .

٧ - حسين محمد صالح (دكتور) :
أثر التسويق التعاونى على صادرات المحاصيل الزراعية فى جمهورية مصر العربية ، المؤتمر الاول للتصدير - ١٩٨٥ .

٨ - رابحه محمود ابراهيم :
تقيم لاستخدام الموازين السلعية فى ج .م.ع ، معهد التخطيط القومى ، ديسمبر ١٩٧٢ .

٩ - فتحى الحسينى خليل (دكتور) :
الموازين الاقتصادية ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة رقم (٣٥٨) ، مارس ١٩٧٥ .

١٠- صقر أحمد صقر (دكتور) :
تحليل المدخلات والمخرجات ، الجزء الاول ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة داخلية رقم (٦١) ، مايو ١٩٧١ .

١١- صقر أحمد صقر (دكتور) :
اقتصاد التشابك القطاعى - معهد التخطيط القومى ، مذكرة داخلية رقم (٢٨٤) ، ديسمبر ١٩٧٢ .

١٢- محمد فتحى عافيه :
الموازين السلعية تبريرها النظرى والتاريخى ووصف الجداول ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة رقم (٨٣٧) - مايو ١٩٦٨ .

١٣- سيد احمد البواب :
قضية الاقتصاد القومى الكبرى ، قضية الانتاج المصرى فى ظل الانفتاح الاقتصادى ، المشاكل والحلول (١٩٧٥ - ١٩٨٢) - معهد التخطيط القومى - مذكرة خارجية رقم (١٣٧١) ، نوفمبر ١٩٨٣ .

١٤- سيد احمد البواب :
دليل متابعة الخطة ، وزارة التخطيط ، ١٩٦٨ .
سيد احمد البواب :
الاطار الفكرى لمتابعة الخطة ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة داخلية رقم (٤٧) ابريل ١٩٧١ .

١٥- سعد حافظ محمود (دكتور) :
مدى مثالية نموذج التشابك القطاعى (المدخلات والمخرجات) فى التنبؤ ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة خارجية رقم (١٣٨٩) .

١٦- محمد محمود الامام (دكتور) :
اعداد الاطار العام للخطة ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة خارجية رقم (٢٠١) ، يوليو ١٩٦٢ .

١٧- محمد محمود الامام (دكتور) :
محاضرات فى تحليل المدخلات والمخرجات ، ثلاثة أجزاء ، معهد التخطيط القومى ، ١٩٦٢ .

١٨- محمد محمود الامام (دكتور) :
التخطيط الجزئى ودوره فى التنمية - معهد التخطيط القومى ، مذكرة خارجية رقم (٩٣٥) ، ديسمبر ١٩٦٩ .

١٩- محرم وهبى (دكتور) ، نادية مكارى (دكتور) :
مبادى البرمجة الخطية ، مذكرة خارجية رقم (٩٠) ، معهد التخطيط القومى - مايو ١٩٧٠ .

٢٠- مورسى مكرم الله (دكتور) :
طرق تقدير الواردات والصادرات وإعداد ميزانية النقد الاجنبى ضمن أطار خطة التنمية الاقتصادية ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة خارجية رقم (٥٨٩) جزئين أول وثان - ١٩٦٥ .

٢١- مورسى مكرم الله (دكتور) :
تطور التجارة الخارجية وأسس تخطيطها ، وزارة التخطيط ، ١٩٦٤ .

٢٢- يوسف نصر الدين (دكتور) ، عبد الستار عبد العزيز :
نموذج ديناميكى للمتغيرات الاقتصادية الاجمالية فى الاقتصاد القومى المصرى ، معهد التخطيط القومى ، مذكرة خارجية رقم (١١٤٨) ، مايو ١٩٧٦ .

الوزارات والهيئات :

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء :

٢٣ - الكتاب السنوى للاحصاءات العامة لجمهورية مصر العربية - سنوات مختلفة .

٢٤ - النشرة الشهرية للتجارة الخارجية - نشرات مختلفة .

٢٥ - الارقام القياسية للتجارة الخارجية - نشرات مختلفة .

٢٦ - ندوة الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء عن احصاءات التجارة الخارجية فى مصر ٢٤/١٢/١٩٨٥ .

٢٧ — البنك المركزى للمصرى — المجلة الاقتصادية — أعداد مختلفة .

معهد التخطيط القومى :

٢٨ — تطور التجارة الخارجية وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجى وسياسات مواجهته (٥٩/٦٠ — ١٩٧٥) ، أكتوبر ١٩٧٨ .

٢٩ — تطوير أساليب وضع الخطط الخمسية باستخدام نماذج البرمجة الرياضية فى جمهورية مصر العربية ، مارس ١٩٨٠ .

٣٠ — ترشيد الادارة الاقتصادية للتجارة الخارجية والنقد الاجنبى ، ديسمبر ١٩٨١ .

٣١ — سياسات وامكانات تنشيط الصادرات من السلع الزراعية ، نوفمبر ١٩٨٥ .

٣٢ — الصناعات التحويلية فى الاقتصاد المصرى (ثلاثة أجزاء) ، ابريل ١٩٨٢ .

٣٣ — الافاق المستقبلية فى صناعة الغزل والنسيج فى مصر — نوفمبر ١٩٨٥ .

وزارة التخطيط :

٣٤ — الاستراتيجية العامة للتجارة والمال ، المجلد الثالث من مشروع الخطة الخمسية (٨٠/٨١ — ٨٤/١٩٨٥) ، اغسطس ١٩٨١ .

٣٥ — الاطار التفصيلى للخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٨٢/١٩٨٣ — ٨٦/١٩٨٧) الجزئين الاول والثانى ١٩٨٢ .

٣٦ — التقارير السنوية لمتابعة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٣٧ — التجربة المصرية فى تصميم واعداد وتركيب الحسابات القومية ، الادارة المركزية للموازنات التخطيطية ، سبتمبر ١٩٧٧ .

مراجع باللغة الانجليزية :

1 - Gamd Mahmoud; The Effect of Growth ON U.A.R. Foreign Trade The Hague, April 1966 .

2 - Grote G; Foreign Trade Planning, Memo. No. 1220. April 1978 .

3 - Leontief W.; Input Output Economic, New Yourk, Oxford University Press, 1966 .

4 - Pavlov G.; Material Balances and Their Utilization In Planning For Inter-Branch Relations, INP, Memo.No.726, January 1967 .

5 - Schulmeister D.; The Aplication of Linear Programming Models For Planning The Optimal Structure of Foreign Trade-Memo.No.1014, I.N.P., May 1972.

6 - Schulmeister D., El Rifae F., Dohia S., AF.,M.; The Use of Commodyity Balances in Foreign Trade Planning Memo,No. 1000, I.N.P. November 1971 .

7 - Trzeciakowski W.,Foreign Trade Planning And Managment In Polamd, Central School of Planning And Statistics, Warsaw, 1973 .

8 - Trzeciakowski W.; A Model of Optimization of Foreign Trade in Polamd Economy and its Applications, Regonal Sciencs Association, Papors VIII, Hague Congress, 1961 .

9 - Tinbergen and Bos; Mathematical Models and Economic Growth, Mc, Graw-Hill Book Company, Inc-New York, 1962 , p.p. 93-117 .